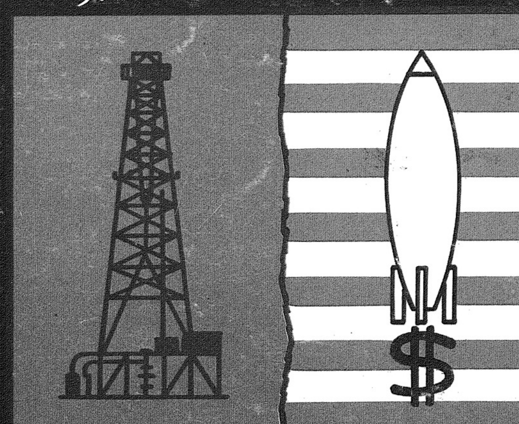
سينا للنشر

ريتشارد بريس
وفريق من المحللين

تكامل الحاضر.. تنافر المستقبل

تقرير للكونجرس الأمريكي

ترجمة: سعد هجرس



أمريكا والسعودية

الكتاب : **أمريكا والسعودية**

الكاتب : **ريتشارد بريس**

ترجمة : **سعد هجرس**

الطبعة : **١٩٩١**

الناشر : سينا للنشر

المدير المسؤول : راوية عبد العظيم

١٨ شارع ضريح سعد - القصر العيني - القاهرة
جمهورية مصر العربية - تليفون : ٣٥٤٧١٧٨/٠٢٠٢

الغلاف : عماد حليم

الاخراج الداخلي : إيناس حسني

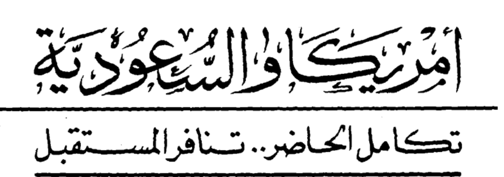
الصف : سينا للنشر

اهداء 2004

د.محمود أبو زيد

جامعة عين شمس

ريتشارد بريس
وفريق من المحللين



تقرير للكونجرس الأمريكي

ترجمة: سعد هجرس

مـــن الناشـــر

عندما تشرع الدول فى رسم سياسة لعلاقاتها الدولية تكون خطوتها الأولى هى تحديد الدولة التى تستحق أن تحتل المركز الأول فى اهتماماتها. والقاعدة الأولى فى هذا التحديد هى «الأمن القومى» للدولة المعنية، وعلى أساسها يجرى تقرير مراكز الدولة الأخرى فى درجات أهميتها النسبية، وينبنى هذا كله على أساس من منظور يحلل «الأمن القومى» إلى عنصريه الرئيسيين: مصادر الخطر، ومرتكزات الأمان.

ينطبق هذا على الدول جميعا: كبرت أم صغرت. قويت أم ضعفت.

فإذا تأملنا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى «عالم القطبين الكبيرين» الذى أنتجته الحرب العالمية الثانية، وجدنا أنه يقع فى باب البدهيات أن يكون الاتحاد السوفييتى هو «الدولة الأولى» فى مشاغل سياستها الخارجية واهتماماتها، فهو المصدر الأول للخطر وهو المنافس الذى لامفر من منازلته فى السلم و فى الحرب، فى السياسة والاجتماع والاقتصاد، فى الهيمنة الثقافية والانتشار الإعلامى، و إجمالا: فى صراع القوى والمذاهب والقيم.

وإذا كان هذا القرار بدهيا فى السياسة الأمريكية فى هذا الظرف الموصوف، فإن مايلى السؤال البدهى هو: ومن يحتل المركز الثانى؟

وإذا كانت الدول- عادة- لاتفصح إلا عن تعيين الخصم الأول والمنافس الأول والحليف الأول، فإنها تترك مايلى ذلك للمتغيرات وللتخمينات تحقيقا للمرونة فى السياسة الخارجية، وإفساحا لمجال المناورة فيها.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد درجت سياستها الخارجية على خلق انطباع عام واسع الانتشار بأن الحلف الأطلسى واليابان ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى تضم الدول الصناعية الرأسمالية الأغنى فى العالم، (٢٤ دولة) والأعضاء الستة الذين يشاركونها القمة الاقتصادية السباعية.

إن هذه جميعا هى التى تحتل المكانة أو المكانات التالية فى أولويات سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، فهذه جميعا هى الحليف، هى ركيزة الأمن.

لكن من يدقق قليلا فى خطوط تفكير السياسة الخارجية الأمريكية ومواضع انشغالها، فلن يفوته أن يجد المملكة العربية السعودية محشورة ومتضمنة ضمن هؤلاء، وباعتبارها مرتكزا مهما من مرتكزات أمن الولايات المتحدة الأمريكية، بل وأمن هذه جميعا، أى أمن مادرجت هذه السياسة على تسميته «التحالف الغربى».

ومن يدقق أيضا، وخطوة أخرى فى هذه السياسة، فسيجد أن هذا المركز الذى تحتله السعودية فيها، مركز غير قلق، وإن يكن مصدرا للقلق.

هو مركز غير قلق، بحكم أن ما تحقق لاقتصاد هذا «التحالف الغربى» من نمو وازدهار قد اعتمد على دعامتين: وفرة مصادر الطاقة وبكلفة رخيصة مهما ارتفع سعر البعض منها، ووجود أسواق للتصدير مطردة الاتساع.

وللمملكة النفطية العتيدة موقعها المميز فى الاتجاهين؛

فهو أكبر مستودع منفرد ومؤكد للنفط فى «العالم الحر»، كما أنها فى سوق النفط وسياساته هى القوة المحافظة التى تعمل على كبح ارتفاع أسعاره، ومراعاة عنصر مصلحة الاقتصاد الغربى فى اعتدالها واستقرارها بقدر الإمكان.

ومن الناحية الأخرى، فإنها على قلة سكانها، واحدة من أهم الأسواق المستوردة للسلع التى ينتجها الغرب، وخصوصا من الولايات المتحدة.

إلا أن مركزها غير القلق هذا، هو فى الوقت ذاته مصدر للقلق، فبقدر أهميتها يكون التخوف من فقدانها.

ومصادر هذا التخوف عديدة: منها ما هو داخلى يتعلق بقدرتها على «الاستيعاب الاقتصادى» بحكم قلة السكان، ومنها ما يتصل بعوامل تكوين المملكة ذاتها، ومنها ما يتصل بالأسرة التى تحكمها والقلق الذى لامفر منه، من قدرتها على السيطرة على مقدرات البلاد، إلى مستقبل الأسرة ذاتها.

كذلك فإن من مصادر التخوف، وضع المنطقة التى تقع فيها المملكة وإليها تنتمى، يستوى فى هذا انتماؤها العربى أو الإسلامى.

فهى منطقة لم يكتمل تطورها بعد، وبالتالى فإن تحولاتها لم تدخل بعد إلى دائرة الاستواء ويسر التغير، كما أن الغرب، الذى تحتل المملكة هذا المركز المهم لرخائه وازدهاره، أى لأمنه، يتحمل فى نظر أهل هذه المنطقة مسؤولية جسيمة فيما تشكو من مظالم، أبرزها ظلامة إقامة الدولة الصهيونية فى قلب المنطقة العربية الإسلامية.

هذه العوامل التى يعرضها هذا التقديم بعمومية وإيجاز تجعل فهم العلاقة الأمريكية/ السعودية، ضرورة لفهم السياسة الأمريكية حيال المنطقة، ومن مكونات هذا الفهم، الحاجة إلى الاطلاع على عينة من التفكير الرسمى أو شبه الرسمى الأمريكى لهذه العلاقة.

ولقد كان هذا هو دافعنا إلى نشر هذا الكتاب، كحلقة واحدة فى جهد نتطلع إلى مواصلته اقترابا من الكفاية التى لاتدعى الاكتفاء.

«الناشـــر»

تقـــديم

مجلس النواب
لجنة الشئون الخارجية
واشنطن - ٧ أغسطس ١٩٨١

أعدت مكتبة الكونجرس هذه الدراسة وقدمتها إلى لجنة الكونجرس الفرعية الخاصة بأوربا والشرق الأوسط التى يرأسها لى هاملتون Lee H. Hamilton. ثم قُدمت إلى لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس.

وتحلل الدراسة، بقدر من الإسهاب، العلاقات الأمريكية- السعودية فى ضوء التطورات التى طرأت على الشرق الأوسط والخليج الفارسى منذ عام ١٩٧٨، وبخاصة الاعتماد الأمريكى المتزايد على النفط المستورد، والثورة الإيرانية، والغزو السوفيتى لأفغانستان.

والهدف الشامل لهذه الدراسة هو أن تقدم تقييماً لأهمية السعودية للمصالح الأمريكية وعوامل التغير التى قد تؤثر على هذه المصالح، وخيارات السياسات المطروحة أمام الولايات المتحدة.

واستنتاجات الدراسة خاصة بشعبة الشئون الخارجية والدفاع الوطنى التابعة لإدارة بحوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس، ولاتعبر بالضرورة عن آراء أعضاء لجنة الشئون الخارجية.

رئيس اللجنة
كليمنت زابلوكى

خطـاب الإحالــة

٧ أغسطس ١٩٨١

كليمنت زابلوكى

رئيس لجنة الشئون الخارجية

مجلس النواب- واشنطن

السيد الرئيس: مرفق مع هذا الخطاب دراسة للجنة الفرعية الخاصة بأوربا والشرق الأوسط أعدتها شعبة الشئون الخارجية والدفاع الوطنى بإدارة بحوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس.

وقد تم طلب إعداد هذه الدراسة بعد فترة وجيزة من سقوط الشاه والتدهور السريع للموقف فى إيران وأفغانستان. والدراسة جزء من جهد هذه اللجنة الفرعية لفحص السياسات الأمريكية فى منطقة الخليج الفارسى الحاسمة، عموماً، ولأهمية السعودية للولايات المتحدة فى سياق منطقة الشرق الأوسط خصوصاً.

وينقسم الجزء الأكبر من التقرير إلى ثلاثة أقسام: الأول يتضمن وصفا للتصورات السعودية للتهديدات التى تواجه المملكة العربية السعودية، والثانى يتضمن تقييماً للاستقرار الداخلى فى المملكة، والثالث يتضمن تقييماً للمصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والسعودية. ويسعى القسم الختامى للتقرير إلى تحديد القضايا المهمة فى العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، التى قد تتطلب مزيداً من فحص الكونجرس.

وأمل أن تكون هذه الدراسة مفيدة فى تقييم العلاقات الأمريكية السعودية وستكون لأجزاء من هذا التقرير أهمية خاصة للكونجرس عند مداولاته حول قضية مبيعات الأسلحة للسعودية وحول الخطط الأمريكية لزيادة قدرتها على إنزال قوة عسكرية أمريكية فى الخليج الفارسى والمحيط الهندى.

وقد كتب هذا التقرير ريتشارد بريس Richard M. Preece المتخصص فى شئون الشرق الأوسط، بشعبة الشئون الخارجية والدفاع الوطنى بإدارة بحوث الكونجرس. وأعدت جيل كوبيج Gail Coppage النسخة النهائية من التقرير.

والتحليل المقدم هنا هو تحليل إدارة بحوث الكونجرس، ولايعبر بالضرورة عن آراء أعضاء اللجنة الفرعية الخاصة بأوربا والشرق الأوسط.

لى هاملتون

رئيس اللجنة الفرعية الخاصة بأوربا والشرق الأوسط

ملخـــص

أهمية السعودية للولايات المتحدة

تنبع أهمية السعودية للولايات المتحدة من سلسلة من العوامل:

- فالسعودية تتحكم فى أكثر من ربع المخزون العالمى المعروف من البترول.

- وتسيطر جغرافياً على شبه الجزيرة العربية، وحدود كل من الخليج الفارسى والبحر الأحمر، وتقع على الجانب الجنوبى لمنطقة أمن إسرائيل.

- ستستمر القرارات التى يتخذها قادتها فيما يتعلق باستخدام مدخراتها المالية الضخمة فى أن يكون لها أثر هام على النظام الاقتصادى الغربى.

- باعتبارها القوة الاقتصادية والمنتجة للنفط المهيمنة فى شبه الجزيرة العربية، وباعتبارها مركز الدين الإسلامى، فإنها تلعب دورا رئيسيا فى الحفاظ على الاستقرار والأمن فى شبه الجزيرة ومنطقة الخليج الفارسى ومنطقة البحر الأحمر عموماً.

- تلعب فى السنوات الأخيرة دوراً رئيسياً، دافعاً على الاعتدال فى مداولات منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك)

- كما أنها سابع أكبر سوق فى العالم للسلع والخدمات والتكنولوجيا الأمريكية، باستثناء مبيعات الأسلحة.

الأمن السعودى: المشكلات والسياسة

تقدر الاحتياطات البترولية للسعودية بنحو ١٧٧,٨ مليار برميل، أى أكثر من ربع الاحتياطات العالمية المؤكدة. ويُستمد ٩٠٪ تقريباً من دخل المملكة من النفط الذى ولّد عوائد تقرب من ٥٤ مليار دولار خلال السنة المالية ١٩٧٩ / ١٩٨٠، وحوالى ٩٣ مليار دولار فى

السنة المالية ١٩٨٠ / ١٩٨١، والموارد النفطية للسعودية وقدراتها المحتملة على الإنتاج فى القرن الحادى والعشرين، ومدخراتها المالية الكبيرة؛ تعطى المملكة أهمية سياسية فى الشئون الدولية تفوق بكثير قاعدتها السكانية الصغيرة وقدراتها العسكرية المحدودة. وفى نفس الوقت فإن هذه الموارد نفسها تجعل المملكة هدفاً محتملاً ومكشوفاً لكل من القوى الأقليمية والخارجية.

وعدد سكان المملكة، الذى يصل إلى ٤ ملايين نسمة تقريبا، أصغر من عدد سكان العديد من جيرانها؛ بما فى ذلك العراق (١٢ مليونا) واليمن الشمالى والجنوبى معا (٩ ملايين) وإيران (٣٦ مليوناً). وضآلة عدد السكان، بالإضافة إلى نقص قوة العمل الماهرة، تقيد برامج التحديث الاقتصادية والعسكرية. ويظل توسع الاقتصاد معتمداً- بالتالى- على العمل الأجنبى الماهر وغير الماهر.

وإحساس السعودية المتزايد بأنها غير حصينة عسكرياً، النابع إلى درجة كبيرة من موقعها الجغرافى ومواردها النفطية، قد أغرى القيادة السعودية بأن تبدأ جهوداً كبرى لتطوير قواتها المسلحة. ويحاجى السعوديون بأنه يجب عليهم استخدام تكنولوجيا متفوقة فى معدات عسكرية متطورة لتعويض قوتهم البشرية المحدودة. لكن رغم الإنفاق الضخم على البنية الأساسية العسكرية والتدريب وحيازة العتاد، فإن القدرات العسكرية السعودية تظل محدودة. وهذه المحدودية فى القدرة العسكرية تعمل- بدورها- كقيد على السياسة الخارجية.

وتستخدم الموارد المالية للسعودية المستمدة من النفط كأداة رئيسية فى السياسة الخارجية. وتشمل أهداف السياسة الخارجية السعودية:

- مساعدة الدول المجاورة الصديقة ضد التأثيرات الداخلية أو الخارجية المزعزعة للاستقرار بها.

- المشاركة فى التنمية الاقتصادية والعسكرية للدول العربية، وبخاصة دول المواجهة مع إسرائيل.

- السعى إلى تسوية شاملة للصراع العربى- الإسرائيلى، بما فى ذلك حل ملائم للفلسطينيين والمصالح الإسلامية فى القدس.

- إبقاء المنطقة خالية من القواعد العسكرية الخارجية، وبخاصة للقوى العظمى.

- تشجيع الدول الإسلامية على تعزيز المبادئ والقيم الإسلامية فى نظمها السياسية والاجتماعية.

- تقوية النظم الاقتصادية التنافسية الغربية التى ربط السعوديون مواردهم المالية بها.

ويرى السعوديون تهديدات لهم من نظم إقليمية لها التزامات أيديولوجية أو علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتى. ومصادر القلق الأساسية بهذا الصدد هى العراق وإيران وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وقد أبدى السعوديون قلقاً متزايداً إزاء التحركات السوفيتية فى أفريقيا (ولاسيما فى منطقة القرن الأفريقى) وفى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وفى أفغانستان. ورأى السعوديون هذه التحركات، بالإضافة إلى سقوط الشاه فى إيران، كأعراض للضعف الأمريكى. ونظروا إلى زعزعة الاستقرار فى إيران والصراع العراقى- الإيرانى كمسائل مؤثرة على الأمن الإقليمى قد تجلب التدخل الخارجى بصورة أقرب إلى منطقة الخليج الفارسى.

ويعتبر السعوديون أنه من اللازم تحقيق تسوية شاملة للصراع العربى- الإسرائيلى، ويحاجون بأن تجدد العداوات (العربية- الإسرائيلية) سيقوى القوى الثورية الراديكالية فى الشرق الأوسط وسيزيد النفوذ السوفيتى، مما يضع مزيداً من القيود على العلاقة الأمريكية- السعودية. وينظر السعوديون إلى المسألة الفلسطينية على أنها مصدر ثابت ينطوى على زعزعة الاستقرار فى الشرق الأوسط. وبالتالى فإنهم يعتبرون أن الفشل فى حل هذه المسألة هو أكبر قوة مزعزعة للاستقرار فى المنطقة.

الاستقرار الداخلى

المجتمع السعودى، رغم ما شهده من تقدم اقتصادى سريع فى الأعوام الأخيرة، يظل مجتمعا تقليديا ودينيا بقوة، وموجهاً صوب المؤسسات والهويات القبلية. ومع ذلك فإن صب كميات هائلة من الدولارات النفطية فى برامج التحديث يفرض تغيرا اقتصادياً واجتماعياًبسرعة متزايدة، ومثل هذا التغير سيكون من شأنه فى آخر الأمر أن يهدد التماسك الاجتماعى.

وتكمن السلطة فى الأسرة المالكة، وبشكل خاص، فى شخص الملك. وفى التطبيق، فإن سلطات الملك تكون محدودة بقدرته على بناء إجماع بين أسرة آل سعود والقادة الدينيين ورؤساء القبائل الهامة. وتساهم المثل العليا الإسلامية إلى حد كبير فى السمة الفريدة للنظام السياسى السعودى، والشريعة الإسلامية التى توفر قداسة قوية لسلطة الأسرة المالكة تفرضها السلطات الحكومية بالتنسيق مع المؤسسة الدينية.

وتتخلل العلاقات الشخصية التقليدية والتحالفات العائلية، البنية الإدارية- السياسية السعودية. فالكثير من سلطة العاهل السعودى مفرقة على أهم أعضاء أسرة آل سعود. فمواقعهم تمدهم بقواعد سلطة شخصية موزعة بطريقة تحفظ التوازن على خطوط مختلفة للانحدار من سلالة الملك عبدالعزيز بن سعود، الذى توحدت المملكة فى ظل حكمه عام ١٩٣٢، كما أن هذه الجماعات المختلفة تعكس تعبيرات مستمرة عن منافسات خاصة. لكن الخلافات الشخصية والسياسية ظلت حتى الوقت الراهن داخل إطار الأسرة المالكة.

والترقى السريع للنخبة الحديثة- المكونة من وزراء الحكومة والمستوى الأعلى من البيروقراط وضباط الجيش الذين تلقى معظمهم تعليمه فى الخارج- يعكس الحاجة الملحة لمهاراتهم التقنية والإدارية. ورغم أن نفوذ هذه النخبة محدود فى الوقت الحاضر فإن حجمها وأهميتها سيزدادان بكل تأكيد مع اتساع وتنوع اقتصاد المملكة. وكثيرون من هؤلاء التكنوقراط السعوديين الشبان ينتقدون مايرونه كتبديد شائع ولا كفاءة للنظام.

والإسلام لايميز بين الدولة والدين. وعلمنة المجتمع السعودى التى ترافق عملية التحديث يُنظر إليها كتهديد محتمل من جانب أعداد كبيرة من السعوديين المستائين من التحديث، والذين يوجد من بينهم قادة للإسلام الأصولى. وتبعاً لذلك فإن آل سعود قد يواجهون تحديات لشرعيتهم إذا لم يتعاملوا بفاعلية مع هذه المشكلات.

ومن بين المصادر المحتملة لزعزعة الاستقرار:

- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتحديث.
- عدم التلبية الكافية لتوقعات أو مطالب النخبة الحديثة فى حصتها من السلطة السياسية.
- مسألة الفساد الحساسة سياسيا.
- وجود قوة عمل أجنبية كبيرة.
- التنافسات الشخصية والخلافات السياسية داخل الأسرة المالكة.
- الطموحات الشخصية أو الإيديولوجية فيما بين جماعات خارج الأسرة المالكة، وخاصة القادة العسكريين.
- تعبئة القادة الإسلاميين الأصوليين للعناصر الساخطة من السكان.

ومن ناحية أخرى أظهرت القيادة السعودية حساسيتها إزاء مشكلات داخلية قائمة أو محتملة. وقد حاولت ترويض التناقضات بين القيم التقليدية وقيم التحديث المستوردة من

الغرب التى تنتشر بسرعة فى سائر أنحاء المملكة. ومثل هذه التناقضات التى نشأت نتيجة من التحول الاجتماعى فى السعودية ستكون لها بالضرورة آثار واضحة على تطور النظام السياسى. لكن من بين العوامل التى تعزز الاستقرار- على الأقل فى المدى القريب- مايلى:

- انتشار أسرة آل سعود فى سائر أنحاء الهيكل الإدارى للمملكة بأسره- بالمؤسسات البيروقراطية والقوات المسلحة والحرس الوطنى والشرطة والجمارك وحرس السواحل.

- التماسك الداخلى لآل سعود، رغم الانقسامات العشائرية والمنافسات الأميرية.

- ضعف وانقسام وعدم تنظيم المعارضة التى تفتقر حتى الآن لقضية معينة أو زعيم يمكن أن يوحد الخصوم فى قوة تهدد آل سعود.

مصالح الولايات المتحدة والسعودية

تعتبر كل من الحكومتين الأمريكية والسعودية أن تعزيز العلاقة الأمريكية- السعودية يحقق المصلحة القومية الحيوية لكل منهما. ومنذ عام ١٩٧٨ تعرضت هذه العلاقة لتغير هام فى ضوء التطورات التى طرأت على الشرق الأوسط ومنطقة غرب آسيا.

وقد كانت السعودية مساندة نسبياً لمصالح الاقتصادات الغربية فى إنتاجها النفطى وفى سياسات تحديد سعره، رغم أن هناك ضغطاً داخل الأسرة المالكة لخفض الإنتاج وإبطاء عملية التحديث. ويُنظر إلى العوائد النفطية الكبيرة وعدم كفاية المنافذ لاستثمار الفوائض المالية كمصدرين لزعزعة الاستقرار الداخلى. وفى نفس الوقت؛ يدرك السعوديون أن الأمن الخارجى يعتمد- إلى درجة كبيرة- على الدعم الأمريكى وعلى استقرار النظام الاقتصادى الغربى، الذى يتطلب بدوره أن تحافظ السعودية على مستويات عالية نسبيا من إنتاج النفط. والنظام السعودى- بوصفه قوة محافظة تتبع سياسات معتدلة وبراجماتية عملية عامل مهم فى السياسة الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية الغربية فى المنطقة. ولذلك فإن قيام انتفاضة معادية للغرب فى هذه المملكة الغنية بالنفط، والموالية للغرب، سيلحق ضرراً كبيراً بالبلدان الغربية.

وبينما يوجد عدد من المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والسعودية، فإن هناك عوامل معينة ستفرض مشكلات فى العلاقات بينهما فى المستقبل:

- فالضغوط الداخلية فى السعودية من أجل سياسة مقيدة بدرجة أكبر لإنتاج النفط قد تعقد العلاقة الاقتصادية الأمريكية- السعودية فى المدى المتوسط أو المدى البعيد.

- والقلق السعودى إزاء القضية الفلسطينية وقضية القدس العربية سيعقد العلاقة الأمريكية- السعودية إذا لم تتدبر الولايات المتحدة فرض ضغوط معقولة على إسرائيل لحملها على الاعتدال فى مواقفها.

- والعلاقات الوثيقة ستتوقف على الحساسية الأكبر من جانب الولايات المتحدة والقوة الغربية الأخرى إزاء الموقف السياسى الدقيق للسعودية فى منطقة الشرق الأوسط.

- وليس هناك ضمان لأن يستطيع آل سعود الاستمرار فى السيطرة على عملية التحديث والحفاظ على الاستقرار السياسى والاقتصادى فى المملكة، وذلك رغم أن قوة نظام آل سعود داخليا فى المدى القصير لايجب التهوين من شأنها أو تقديرها بأقل من حقيقتها.

- تبدو الانقسامات القائمة داخل آل سعود كمؤشر على أن العلاقة الخاصة الأمريكية- السعودية يجب على الأرجح إعادة تقييمها كلما حدث تعاقب فى القيادة الوطنية السعودية.

- الأولويات المتنافسة والمشكلات المتصلة للتنسيق والتكامل فى السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة تهدد بتعقيد العلاقات الأمريكية- السعودية.

- ينظر السعوديون إلى العلاقة العسكرية مع الولايات المتحدة على أنها اختبار رئيسى لإمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة والالتزام السياسى الأمريكى تجاه المملكة.

مقـــدمـــة

اضطلعت المملكة العربية السعودية، فى السنوات الأخيرة، بدور متزايد الأهمية فى الشئون الإقليمية والعالمية، وذلك بفضل موقعها الجغرافى وسيطرتها على مخزون هائل من البترول وفوائضها من البترودولارات، وأيضاً نتيجة للافتقار إلى الاستقرار فى الأماكن الأخرى من منطقة الخليج. والاحتياطيات النفطية الكبيرة للسعودية وقدراتها على الإنتاج النفطى تعطى هذه المملكة تأثيراً كبيراً أكبر من أن يتناسب مع قاعدتها السكانية الصغيرة أو قدرتها العسكرية. وتنبع فاعليتها السياسية فى الشئون الدولية من عوامل اقتصادية فى المقام الأول.

وقد أقامت الولايات المتحدة والسعودية علاقة خاصة، يرجع أصلها إلى الدور الكبير الذى لعبته الشركات الأمريكية فى تنمية الموارد البترولية السعودية فى الثلاثينات. وقد تعززت العلاقة بعد ذلك عن طريق التعاون على مستوى الحكومتين والمساعدة الحكومية. وأصبح واضحاً أن المسئولين فى كلا البلدين يعتبرون أن الحفاظ على هذه العلاقة وتعزيزها يمكن أن يوفر أساساً لحل القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية، وقضايا الطاقة، التى تواجه الولايات المتحدة والسعودية. ومن المنظور الأمريكى، فإن القرارات التى تتخذها الحكومة السعودية يمكن أن تؤثر على ميزان المدفوعات الأمريكى، ومستقبل الدولار، ومعادلة الطاقة الأمريكية والعالمية، ومعدل الانتعاش الاقتصادى العالمى، والمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسى، وهدف الحل الشامل للصراع العربى- الإسرائيلى.

وقد كانت الأدوات الرئيسية لسياسة تطوير العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية هى النفط، والأسلحة، والتجارة، والدعم السياسى. وهذه الأدوات- كما يتخيلها المراقبون فى كلتا الدولتين- تم النظر إليها على أنها مترابطة معاً. فالمساعى لتقوية العلاقات فى أحد المجالات يتم تصورها على أنها وسيلة لضمان صلة وثيقة فى المجالات الأخرى.

ومن بين التطورات الأخيرة فى المنطقة الثورة الإيرانية، واتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، واندلاع العداوات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والتحركات السوفيتية فى القرن الأفريقى وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وأفغانستان (فى إيران ولبنان) والسياسات العراقية فى ظل نظام صدام حسين،

والنزاع العراقى- الإيرانى، واحتجاز الرهائن فى إيران ولبنان، والهجوم على الحرم المكى بالسعودية، ونشاطات منظمة التحرير الفلسطينية، وزيادات الأوبك لأسعار النفط وتلويحها بإمكانية خفض الإنتاج. وفى ضوء هذه التطورات ثار السؤال التالى: ماهى أهمية السعودية للولايات المتحدة، وما هى فرص المصالح الأمريكية هناك، وماهى الأخطار التى تهدد هذه المصالح؟

إن الهدف الإجمالى لهذا التقرير هو أن يقدم تقييماً لأهمية السعودية للمصالح الأمريكية، ولعوامل التغير التى قد تؤثر على هذه المصالح، وللخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة لتطوير مصالحها فى إطار هذه «العلاقة الخاصة».

بالنسبة للولايات المتحدة؛ تنبع الأهمية السياسية للشرق الأوسط- فى جزء كبير منها- من نفطه. وفى هذا السياق يأتى هدف السياسة الأمريكية الرئيسى الرامى إلى حل الصراع العربى- الإسرائيلى، الذى أثر فعليا على كل القضايا الأخرى للاهتمام الأمريكى بالمنطقة. كما أن طبيعة النوايا السوفيتية فى الشرق الأوسط لها أهمية قصوى- بطريقة مماثلة- فى تحديد الخيارات الأمريكية. وخلال الماضى القريب، خضعت المفاهيم السياسية لهذه القضايا لعملية تغيير داخل الولايات المتحدة. فهناك تفهم عام متزايد لوجهة النظر العربية إزاء الصراع العربى- الإسرائيلى، وإدراك عام للشكاوى العربية المشروعة[1]. وكثف من هذه المفاهيم اعتماد الغرب على النفط العربى، بكل ما يتضمنه ذلك من إمدادات الطاقة وقدرة الاقتصادات الغربية على النمو والحياة.

وتنبع الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط من القلق الحقيقى من أن حيوية الاقتصاد الأمريكى يمكن أن تتأثر- بنحو غير ملائم- بالانهيار، أو التهديد بالانهيار، فى النظام المالى الدولى، وما يستتبع ذلك من احتمالات نشوء تدابير نقدية ومالية تقييدية، من جراء حيل وتكتيكات شرق أوسطية فيما يتعلق بمدى إتاحة النفط وأسعاره وأرباحه.

وتنشأ الأهمية الإستراتيجية للمنطقة من ثلاثة عوامل رئيسية:

● موقعها الجغرافى كجسر بين ثلاث قارات، حيث تعطيها الطرق والممرات البرية والبحرية والجوية أهمية حاسمة للتجارة العالمية وأهمية عسكرية فى زمن الحرب أو الطوارئ.

● قربها من الاتحاد السوفيتى والحدود الجنوبية لحلف شمال الأطلنطى.

● كونها موردًا للبترول إلى العالم غير الشيوعى، والموقع الذى يوجد به أكثر من نصف الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام.

(١) أنظر: Trice, Robert H. "Foreign Policy Interest Groups. Mass Public Opinion and the Arab- Israeli Dispute". Western Political Quarterly. vol. 31, June 19, 1978, pp. 238 - 252; and "A Study of Attitudes of the American People and the American Jewish Community Toward the Arab- Israeli Conflict in the Middle East. Washington, Louis Harris & Associtates, September 1980.

في هذا السياق الإقليمي تحتل السعودية وضعاً هاما في السياسة الخارجية الأمريكية. فبامتلاكها لأكثر من ربع الاحتياطات النفطية العالمية، ستحتفظ السعودية بقدرتها على أن تكون أكبر منتج نفطي غير شيوعي في العالم في القرن الحادي والعشرين، عندما ستكون الموارد البترولية لعدد من المنتجين الآخرين قد تضاءلت كثيراً على الأرجح. فوفقاً للاتجاهات الحالية؛ من المحتمل أن يصل إنتاج النفط العالمي أعلى مستوى له بينما تواصل الاحتياجات العالمية ارتفاعها، وبالتالي فإنه سيخفق في تلبية الطلب العالمي على النفط بأسعار تعتبر مقبولة حالياً.

وترتكز السياسة الأمريكية تجاه المملكة على توليفة من المصالح، تشمل أهدافاً اقتصادية وتجارية، كما تشمل أيضاً أهدافاً سياسية وعسكرية. ونظراً لأهمية المملكة كمنتج للنفط وكقوة في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة تنظر إلى السعودية كقائد لدول شبه الجزيرة العربية، ومالت السياسة الأمريكية إلى تشجيع الاستقرار فيما بين الدول العربية الموجودة في هذه المنطقة تحت القيادة السعودية.

وقد تم تحديد المصالح الأمريكية بهذا الصدد على أنها تشمل:

- استمرار حرية وصول الولايات المتحدة وحلفائها إلى البترول السعودي.
- إعادة استثمار الفوائض المالية السعودية الناجمة عن بيع النفط.
- المشاركة الأمريكية في نشاطات تحديث السعودية.

واستهدفت المبادرات السياسية والإستراتيجية الأمريكية تحقيق الآتي:

- دعم الاستقرار والأمن في منطقة الخليج الفارسي والبحر الأحمر.
- التعاون مع السعودية في حمل سلوك دول المنطقة على الاعتدال.
- تشجيع المبادرات السعودية الرامية إلى الحفاظ على استمرار إنتاج النفط والاعتدال في أسعاره.
- تشجيع دعم السعودية لتسوية عربية- إسرائيلية.
- صيانة السلامة السياسية والإقليمية للمملكة.

ففي شهادته أمام اللجنة الفرعية لشئون أوربا والشرق الأوسط التابعة للجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، أوضح ويليام كراوفورد نائب مساعد وزير الخارجية في مارس ١٩٧٩، أن الولايات المتحدة تعتبر «الحفاظ على سلامة المملكة العربية السعودية مسألة حيوية للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وأننا يجب أن نكون مستعدين للعمل

لتحقيق هذا الأمر». وأضاف قائلا: «رغم أنه لاتوجد معاهدة رسمية تتضمن هذا التعهد إزاء المملكة العربية السعودية، فإن كل رئيس أمريكى فى السلسلة المتعاقبة من الرؤساء الأمريكيين- منذ هارى ترومان- قد أوضع بالقول والعمل أن ذلك ذو أهمية حيوية للولايات المتحدة، وأن سلامة المملكة ذو أهمية للولايات المتحدة ويجب أن تحميها الولايات المتحدة»(١)

وحتى الحرب العالمية الثانية كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية علاقات تجارية أساساً، تهيمن عليها نشاطات شركات النفط الأمريكية العاملة فى تنمية موارد نفط المملكة. وخلال الشطر الأول من الحرب ظلت السعودية، بقيادة الملك عبدالعزيز بن سعود، متخذة موقف الحياد. وفى ١٩٤٣ رغبت الولايات المتحدة فى تأمين وجود قاعدة جوية إستراتيجية فى الخليج الفارسى لتربط مسرح عمليات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بجنوب آسيا. ووقع اختيار الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان على الظهران، الواقعة شرقى السعودية، لتكون المكان لهذه القاعدة. وبعد مفاوضات سرية فيما يتعلق بهذا الموضوع منح ابن سعود الولايات المتحدة حق تأجير القاعدة لفترة قصيرة دون اتفاقية رسمية. وفى فبراير ١٩٤٥ اجتمع الملك مع الرئيس فرانكلين روزفلت على متن سفينة تابعة للبحرية الأمريكية فى البحيرات المرة. وفى الشهر التالى؛ أعلن ابن سعود الحرب على ألمانيا. ويمكن وصف الوضع من ١٩٤٥ فصاعدا- على حد تعبير أحد المراقبين- بأنه «زيادة مضاعفة فى الصلات الدبلوماسية والعسكرية والفنية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والسعودية(٢). فقد تم إنشاء مفوضية أمريكية دائمة مقيمة فى جدة عام ١٩٤٣. وفى ١٩٤٨ تم رفع التمثيل الدبلوماسى بين الولايات المتحدة والسعودية إلى مستوى السفارة وتم إنشاء سفارة للولايات المتحدة هناك.

---

(١) الكونجرس- مجلس النواب- لجنة الشئون الخارجية- اللجنة الفرعية الخاصة بأوربا والشرق الأوسط- نقل الأسلحة المقدمة للجمهورية العربية اليمنية - جلسة استماع - الدورة ٩٦ للكونجرس- الجلسة الأولى-١٢ مارس ١٩٧٩.

(٢) لينزوسكى، جورج: الشرق الأوسط فى الشئون العالمية- مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٥٦- ص ٤٤٤.

ماهى السعودية ؟

المملكة العربية السعودية هى أكبر دولة فى شبه الجزيرة العربية، تمثل مساحة تقارب مساحة الجزء الأمريكى الواقع شرقى نهر المسيسيبى. والحجم الدقيق لعدد السكان ليس معروفاً على وجه الدقة، أو أنه على الأقل ليس وارداً بالسجلات العامة، ومع ذلك يتفق المراقبون المطلعون على حقائق الأمور بشكل عام على أن عدد السكان المحليين ربما يبلغ نحو ٤ ملايين نسمة. والمؤسسة الرئيسية للحكم هى الأسرة المالكة، وترتكز سلطتها على الشريعة الإسلامية والعرف.

وأحد الجوانب الهامة لتاريخ المملكة هو الوهابية، وهى حركة إسلامية سنية متزمتة تتبع المذهب الحنبلى، ظهرت فى شبه الجزيرة العربية خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر. وكانت الوهابية عاملاً رئيسياً فى توحيد البلاد فى إطار المملكة بين ١٩٠٢ و ١٩٣٢ تحت قيادة المرحوم عبد العزيز بن سعود. والدين هو الدعامة الأولى للدولة السعودية، وتقوم السلطات الحكومية بالتنسيق مع المؤسسة الدينية (العلماء) بالتطبيق الصارم للشريعة. وتساهم المثل العليا الإسلامية بشكل كبير فى تشكيل السمة الفريدة للنظام السياسى السعودى، الذى يقوم على الاندماج بين الدولة والدين. والمملكة هى مركز الدين الإسلامى، وتضم داخل حدودها المدينتين المقدستين مكة والمدينة، وكحارس لهاتين المدينتين المقدستين تعتبر المملكة السعودية نفسها حامية لبيت المقدس (القدس العربية) ثالث الحرمين الشريفين، وأنها مكرسة لاستعادة مساجده ومزاراته المقدسة التى احتلتها إسرائيل فى حرب يونيو ١٩٦٧.

والتنمية الاقتصادية والتحديث يقومان كليةً- من الناحية الفعلية- على استغلال الموارد النفطية للملكة. ويوضح الجدول التالى العلاقة بين إنتاج النفط والعوائد والنفقات الحكومية:

الدخل والإنتاج

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية		
	١٩٧٧-٧٨[١]	١٩٧٨-٧٩[١]	١٩٧٩-٨٠[١]
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميا)	٩,٢	٨,٣	٩,٦*
عائد النفط (بالدولار)	٣٤,٨	٣٤,٢	٥٤,٠*
العائد الإجمالى (بالدولار)	٤٠,٩	٣٩,٣	٦٠,٠*
الإنفاق (بالدولار)	٣٢,٢	٤٣,٦	٥٧,٠*

* أرقام تقديرية

(١) السنة المالية السعودية:

١٩٧٧ - ١٩٧٨ : من ١٧ يونيو ١٩٧٧ إلى ٥ يونيو ١٩٧٨

١٩٧٨ - ١٩٧٩ : من ٦ يونيو ١٩٧٨ إلى ٢٦ مايو ١٩٧٩

١٩٧٩ - ١٩٨٠ : من ٢٧ مايو ١٩٧٩ إلى ١٥ مايو ١٩٨٠

(المصدر: وكالة النقد السعودية؛ وزارة المالية- الإدارة المركزية للإحصاء؛ صندوق النقد الدولى).

وتقدر احتياطات نفط السعودية الهائلة المؤكدة بنحو ١١٣,٣ مليار برميل. ومع تضاعف أسعار النفط أربعة أمثال فى عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤، وانفجار عائدات الدول المنتجة للنفط، فُتحت آفاق جديدة أمام إستراتيجيات السعودية الخاصة بالتنمية الاقتصادية. لكن رغم التقدم الاقتصادى السريع فى السنوات الأخيرة، يظل المجتمع السعودى مجتمعاً تقليدياً ودينياً بقوة. وفى حين توجد السلطة فى يد الأسرة المالكة، وبخاصة فى شخص الملك، فإن سلطات الملك ليست مطلقة، بل هى مقيدة- فى الممارسة- بإجماع أسرة آل سعود، والزعماء الدينيين، وزعماء القبائل الهامة، كما أنها أصبحت مقيدة فى السنوات الأخيرة إلى حد بعيد بالقوات المسلحة والبيروقراطية. والشئون المهمة يتم إحالتها إلى الرياض، العاصمة، لاتخاذ القرار بصددها. وقد شهد العقد الماضى أتجاها متزايدا للانتقال من الحكم الملكى إلى الحكم الوزارى. أما التشريعات فتصدر بمرسوم ملكى ويجب أن تكون منسجمة مع الشريعة.

وثمة عاملان أساسيان اعترضا سبيل محاولات تحديث البلاد. العامل الأول هو أن الحكومة صغيرة وتعمل ببطء غالباً، رغم وجود أفراد أكفاء. والطابع الطموح لخطط التنمية قد أضاف

ضغطاً شديداً إلى عملية صنع القرار المركزية والمحملة بأعباء أكبر من طاقتها سلفاً. ويضاعف من هذه المشكلة أن القطاع الخاص المربح قد جذب عديداً من الأشخاص المؤهلين من الخدمة الحكومية، وأصبح يوجد هناك عدد من الوظائف عالية المستوى شاغرة فى صفوف البيروقراطية الحكومية.

والعامل الثانى هو أن هناك نقصاً خطيراً فى العاملين المحليين اللازمين لتنفيذ برامج تحديث طموحة- وكنتيجة لذلك؛ تدفق سيل من قوة العمل، الماهرة وغير الماهرة، من خارج السعودية، مما تسبب فى قلق كبير من جانب المملكة إزاء الآثار الاجتماعية والسياسية المحتملة لوجود هؤلاء الأجانب. وقد قدر عدد العمال الأجانب بنحو مليون ونصف مليون يقيمون فى البلاد ويؤدون كل أنماط العمل، من العمل اليدوى المستخدم فى التوسع العمرانى- والذى يضم مليون يمنى- إلى المهارات الفنية والمطلوبة لتحديث السعودية، التى تضم أوربيين وأمريكيين وعرباً «من الشمال» وباكستانيين وكوريين وجنسيات أخرى[1]. والأجانب تفرض عليهم العزلة ولايلعبون - عموماً - دوراً مهما فى عملية الحكم. وتوجد بين الأجانب درجة معينة من الامتعاض فيما يتعلق بوضعيتهم فى البلاد والمعاملة التى يلقونها.

والعامل الثالث ذو الأهمية بالنسبة لعملية التحديث هو العقلية المحافظة للنظام الحاكم فى بلد تتمتع فيه القوى التقليدية بقوة كبيرة للغاية. والوسائل الثقافية والمؤسساتية التى تتصل عن طريقها أسرة آل سعود بالأعداد الكبيرة نسبياً من الناس، الذين لاتزال أنماط حياتهم وطرق تفكيرهم تقليدية تماماً أو غالباً، معقولة. وبالعكس من ذلك؛ لم يصبح القطاع الحديث كبيراً بعدُ، أو أنه يشكل بطريقة تجعله محكوماً بنظام لايزال تقليدياً. وفضلاً عن ذلك؛ أظهر السعوديون وعيهم بالمشاكل المتضمنة فى عملية الانتقال من مجتمع تقليدى إلى مجتمع حديث. فقد أبدوا هم أنفسهم مقدرتهم على أن يكونوا عمليين وبراجماتيين، ليس فقط فى جهودهم للتغلب على هذه المشاكل، وإنما أيضاً فى إدارة العوامل السياسية والاقتصادية والخارجية التى يمكن أن تفاقم المصادر الداخلية لعدم الاستقرار.

---

(١) تشير التقارير الأخيرة إلى أنه يوجد هناك مايقرب من مليون يمنى، و ٢٠٠ . . ألف عربى (مصريين ولبنانيين وسوريين وفلسطينيين.. إلخ)، و ٣٠٠ . . ألف أسيوى (كوريين وباكستانيين وهنود)، و ٣٥ ألف مواطن أمريكى، وعاملون من أوربا.

نظـرة عامـة

خلال السنوات العديدة الماضية؛ أبدت السعودية قلقاً متزايداً بالنسبة لأمنها. فهى قد رأت تهديدات من دول إقليمية تربطها علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتى، منها مصر خلال الستينات، والعراق واليمن الديمقراطية الشعبية مؤخرا. وأبدى السعوديون قلقاً متزايداً إزاء التحركات السوفيتية فى أفريقيا، وبخاصة فى منطقة القرن الأفريقى، والنشاطات السوفيتية والكوبية والألمانية الشرقية جنوبى شبه الجزيرة العربية. ومنذ ١٩٧٨ نظروا برعب إلى التطورات الجارية فى أفغانستان، ثم مع اندلاع الثورة فى إيران أصبحوا قلقين من الطبيعة المعادية للنظام الجديد الذى يهيمن عليه الشيعة فى طهران.

وفى مواجهة هذه التهديدات انتهجت الحكومة السعودية ثلاث إستراتيجيات رئيسية:

الأولى: هى السعى إلى تقليص النفوذ السوفيتى والشيوعى فى المنطقة.

الثانية: تطوير هيكل أمنى جدير بالثقة.

الثالثة: تدعيم الاستقرار فى الشرق الأوسط، بمايتضمنه ذلك من الوساطة لحل النزاعات القائمة بين الدول العربية والتسوية الشاملة للصراع العربى- الإسرائيلى، وحل المسألة الفلسطينية. ويشعر السعوديون بقوة أن تجدد العداوات العربية- الإسرائيلية سيضع ضغوطاً لاتُحتمل على «العلاقة الخاصة» مع الولايات المتحدة وسيعزز القوى الثورية- الراديكالية والنفوذ السوفيتى فى المنطقة.

وبالإضافة إلى هذه الإستراتيجيات الثلاث تستهدف السياسة الخارجية السعودية مساعدة الدول الإسلامية على إقامة أو تعزيز قواعد سلوك وقيم إسلامية.ومن أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية قام السعوديون بالمبادرات التالية:

انتهاج دبلوماسية للتعامل فيما بين الدول العربية تشمل تقديم المساعدة المالية[١]؛ والحصول على الأسلحة والخدمات اللازمة لتحديث قواتهم المسلحة؛ وإقامة علاقات خارجية.

(١) كانت مساعدة التنمية الرسمية السعودية على النحو التالى: ٣٣٥ مليون دولار عام ١٩٧٣، ١,٦٢٢ مليار دولار عام ١٩٧٤، ٢,٤٦٧ مليار دولار عام ١٩٧٥، ٢,٨١٧ مليار عام ١٩٧٦، ١,٧٢٢ مليار دولار عام ١٩٧٧، ١,٩٥٦ مليار دولار عام ١٩٧٩- انظــر: Middle East Economic Survey, vol. 24, Apr. 27 1981, p. iv

وخلال العقدين الماضيين؛ لم تواجه المملكة عملاً عدائياً سافراً من قوى خارجية سوى ثلاث مرات: عام ١٩٦٢ من الوحدات الجوية والبحرية المصرية المتمركزة فى اليمن، وعام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٣ من قوات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التى هاجمت مواقع على الحدود السعودية فى الجزء الجنوبى من المملكة. وكانت أهمية وجود دفاع سعودى على ضرورة سد النحو الذى أظهرته الحادثة الأولى عاملاً كبيراً فى القرار الذى اتخذته الحكومة لبدء وتسريع برنامج تحديث عسكرى فى منتصف الستينات. وكان هذا البرنامج قائماً فى بداية الأمر على ضرورة سد الحاجة إلى حماية المناطق الساحلية[1] والحدودية المتباعدة جداً بمؤسسة عسكرية صغيرة فقط.

وبالنظر إلى ضآلة القاعدة السكانية فى السعودية بالمقارنة من مثيلاتها فى العراق (١٢ مليوناً) وإيران (٣٦ مليونا) واليمنين الشمالى والجنوبى معاً (٩ ملايين)؛ فإن الفكرة الأساسية الكامنة وراء تحديث القوات المسلحة- وبخاصة القوات الجوية- كانت هى ضرورة إحراز تفوق تكنولوجى وامتلاك نظام دفاع جوى متطور ذى قابلية قصوى على الحركة، وطاقة نيران ذات قدرات كبيرة تعوض محدودية القوة البشرية. وترى القيادة السعودية خيارات قليلة فى ذلك نظراً لعدم استعدادها للسماح لرعايا أجانب لأن يلعبوا دوراً مهما فى الشئون الدفاعية. كما أن القوات المسلحة السعودية عاجزة عن توفير أعداد بديلة لهؤلاء الأجانب للتعامل مع التكنولوجيا فى المستقبل المتطور.

وبصرف النظر عن الحوادث اليمنية- المصرية واليمنية الجنوبية، التى كانت معزولة نوعاً ما عن بعضها البعض وكانت تحركها دوافع إيديولوجية، فإن السعودية لم تعان من مشاكل كبيرة يعتد بها على طول حدودها الممتدة. فالوضع مستقر جزئيا بفضل ما حققته الموارد الكبيرة من مكانة ونفوذ، لكن هذه الموارد نفسها- التى تمثل أكبر احتياطيات نفطية فى العالم- هى التى تجعل هذه البلاد هدفاً محتملاً للنفوذ الخارجى فى نفس الوقت. وتتأثر التصورات السعودية بقوة، بشعور غير خفى بالضعف، والافتقار إلى الأمن، والتطويق من قوى معادية، وإدراك لأن القوات المسلحة سوف تلقى على الأرجح صعوبات جمة فى عداوات مع جيران مثل العراق وإيران وإسرائيل وحتى مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وللمملكة مزايا وعيوب فيما يتعلق بالدفاع ضد أى غزو. فمع الامتداد فى المساحات وتبعثر المراكز السكانية الصغيرة، تتركز الإستراتيجية الدفاعية للسعودية على حماية الداخل والممر الحيوى الذى يربط بين جدة والرياض والظهران والدمام. وعلى عكس دول إقليمية أخرى

(١) للسعودية سواحل على البحر الأحمر والخليج الفارسى يبلغ طولها ٢٠٠٠ ميل.

تمتلك السعودية عمقا دفاعيا، مما يعطيها قدرة على التضحية بجزء من الأرض لفترة، وعلى المناورة الإستراتيجية فى حالة تعرضها لهجوم. أما نقاط ضعفها فتشمل طول حدودها البرية والبحرية التى يصعب الدفاع عنها. لذلك تتصور الحكومة- فى ظل المحدودية الشديدة للقوة البشرية- أن تكون العناصر الجوهرية للدفاع هى إمكانية إقامة قوة ضاربة متحركة وتكنولوجيا متطورة.

العـــراق

نتيجة للإطاحة بالملكية العراقية فى ١٩٥٨ وإقامة نظام عسكرى راديكالى فى بغداد نشأت توترات بين العراق والسعودية استمرت طوال الستينات والسبعينات. فقد شعرت القيادة السعودية بالافتقار إلى الأمن بسبب الوضع الإستراتيجى للمملكة المتاخمة للعراق الثورى المدعوم والمسلح من جانب الاتحاد السوفيتى، والذى اعتبر السعودية قاعدة للتغلغل «الإمبريالى» فى المنطقة. وقد انخرط العراقيون بنشاط فى التفاعلات السياسية بمنطقة الخليج، وتبنوا سياسات مثل الدعاوى الخاصة بأن الكويت جزء من العراق يجب تحريرها وتوحيدها معه، ومثل دعمهم لحرب العصابات فى إقليم ظفار بعمان، وكراهيتهم للمواقف السعودية المحافظة و «الموالية للولايات المتحدة». وقد نظر الزعماء السعوديون إلى هذه السياسات العراقية كخطر يهدد استقرار المنطقة.

ووجد السعوديون أنفسهم عاجزين عن بذل جهود كفيلة بالتأثير فى توجه السياسات والمواقف العراقية، وذلك فى المقام الأول؛ لأن العراق دولة نفطية غنية هى نفسها وتمتلك موارد عسكرية كبيرة، ويمكن أن تصمد أمام الضغوط السعودية التقليدية المالية والدبلوماسية. التحسن الذى طرأ على العلاقات بين البلدين فى منتصف السبعينات، معتمدا على مبادرات سعودية بقدر ما نشأ نتيجة لتغييرات فى مواقف الزعماء العراقيين. فقد تم إبرام اتفاقية ترسيم الحدود المشتركة للمنطقة المحايدة العراقية السعودية فى يوليو ١٩٧٥ وفى أعقاب ذلك أوقف النظام العراقى حملته الدعائية ضد الملكية السعودية. ولاشك أن هذا التطبيع التدريجى للعلاقات العراقية- السعودية قد جاء كنتيجة لتعديلات فى المواقف العراقية الناجمة عن عوامل داخلية، من بينها الصراعات على السلطة داخل قيادة حزب البعث العراقى، والقلق داخل القوات المسلحة العراقية، والنفور المتزايد لأغلبية السكان الشيعة من النخبة الحاكمة السنية، الذى فاقمته الثورة الإيرانية فى يناير ١٩٧٩. ويبدو أن هذه العوامل قد أقنعت القادة العراقيين بأن الاستمرار فى انتهاج سياسات ثورية فى منطقة الخليج هدفها النهائى الهيمنة

السياسية عليها، يمكن أن يؤثر أخيراً فى موقفهم الداخلى المضطرب. ومن ناحية أخرى؛ فإن التغير فى القيادة العراقية الحالية يحمل فى طياته احتمال تغير فى المواقف، ويمكن أن يعيد نظاما معاديا للسعودية فى بغداد.

الاتحـاد السـوفيتى

يعتبر الاتحاد السوفيتى تهديداً رئيسياً للمجتمع الإسلامى والحكومة السعودية. وينظر السعوديون إلى الاندفاعات السوفيتية إلى إثيوبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وأفغانستان على أنها جزء من إستراتيجية مدروسة وناجحة للتطويق، تستهدف فى نهاية الأمر تدمير منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. وهم مقتنعون بأن الاتحاد السوفيتى سيحتاج إلى واردات من نفط الخليج فى الثمانينات وسيتخذ خطوات لتأمين هذا النفط. وهناك بشكل خاص قلق من الوجود السوفيتى فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كقاعدة للتخريب فى شبه الجزيرة، ولتجديد المساعى من جانب نظام مدنى تجاه الإطاحة بحكومتى الجمهورية العربية اليمنية والحكومة العمانية[1]. ويُنظر إلى الأعداد الكبيرة من القوات الكوبية فى أثيوبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كقوة تعمل بالوكالة عن الاتحاد السوفيتى يحتمل أن يتم استخدامها فى شبه الجزيرة العربية. كما يُنظر إلى أفغانستان المحتلة على أنها توفر قواعد للقوات البرية والجوية السوفيتية على مقربة من مضيق هرمز والخليج.

إسـرائيل

كانت القيادة السعودية من بين أوائل النظم العربية التى أشارت إلى قبولها لشرعية إسرائيل بشرط أن تنسحب من الأراضى العربية، بما فى ذلك القدس الشرقية المحتلة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ العربية- الإسرائيلية.[2] لكن الافتقار إلى إحراز تقدم تجاه حل للصراع العربى-

---

(١) وقع الاتحاد السوفيتى وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، فى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩، معاهدة صداقة وتعاون مدتها عشرون عاما، تنص على أن الدولتين «ستواصلان تطوير التعاون فى المجال العسكرى لصالح تعزيز قدرتهما الدفاعية» وأن يتشاورا عن كثب «فى حالة نشوء مواقف تخلق تهديدا للسلام». وفى ٢ ديسمبر ١٩٧٩ وقع رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وإثيوبيا معاهدة صداقة وتعاون مدتها عشرون عاماً. وتم التوقيع على المعاهدة الأخيرة فى عدن.

(٢) فى ١١ مايو ١٩٧٧ تحدث ولى العهد الأمير فهد عن «سلام دائم وكامل» وعن «تطبيع» العلاقات مع إسرائيل، موضحاً أن «كل العرب بمافى ذلك الفلسطينيون» مستعدون للتفاوض على تسوية للشرق =

الإسرائيلى قد ضاعف من وجهة النظر السعودية التقليدية القائلة بأن إقامة دولة إسرائيل كانت ظلماً تم فرضه على أغلبية السكان الأصليين لفلسطين ضد إرادتهم. وعزز وجهة نظر السعوديين بأن الصهيونية- المرفوضة من اليهودية الدينية- حركة سياسية توسعية وعلمانية، ما رأوه كتصلب إسرائيلى متصل إزاء القضية الفلسطينية واستمرار الضم الإسرائيلى للأراضى العربية المحتلة والقدس الشرقية.

ويرى السعوديون أن إسرائيل التوسعية هى أكبر تهديد للاستقرار فى المنطقة، ويعتقدون أنه مادام الاحتلال الإسرائيلى مستمرا للأراضى العربية وأن القضية الفلسطينية بلاحل، فإن هذا الوضع سيبقى واحداً من أكثر العوامل التى تدفع القوى السياسية فى العالم العربى إلى الراديكالية، وعاملاً مساعداً للإطاحة بالنظم المعتدلة التقليدية. ويعزو السعوديون- إلى حد بعيد- انتشار النظم الثورية الراديكالية والنفوذ السوفيتى فى المنطقة إلى استمرار الصراع العربى- الإسرائيلى وإلى الدعم الذى تعطيه الولايات المتحدة لإسرائيل.

ويرغب السعوديون بشدة فى تسوية المشكلة العربية- الإسرائيلية، نظراً لتأثيرها المؤدى إلى الراديكالية، وأيضاً نظراً لاهتمامهم باستعادة الأماكن الإسلامية المقدسة بالقدس. وفى نظر السعوديين فإن الولايات المتحدة قد أخفقت فى استخدام ارتباطها بإسرائيل للضغط عليها من أجل تسوية سلمية شاملة. كما أنهم نظروا إلى معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، التى تمت تحت الرعاية الفعالة للرئيس كارتر؛ كتسوية منفردة فشلت فى أن تضع الفلسطينيين فى اعتبارها بنحو كاف، وأنها تخلت عن مدينة القدس المقدسة للسيطرة الإسرائيلية الأبدية. وفى نفس هذا السياق؛ فإن السعوديين- كحماة معترف بهم للحقوق الإسلامية والعربية- قد انضموا إلى أغلبية الدول العربية فى إدانة السياسات «الاستسلامية» للرئيس المصرى السادات فى أعقاب اتفاقات كامب ديفيد. فلا مصر ولا الولايات المتحدة قد تشاورت مع السعودية على الصيغة التى تم التوصل إليها فى مفاوضات كامب ديفيد.

= الأوسط مع إسرائيل إذا ما اعترفت إسرائيل بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطينى. وخلال اجتماعه مع الرئيس كارتر فى واشنطن- فى ٢٤ و ٢٥ مايو ١٩٧٧- طلب فهد من كارتر أن يحث الإسرائيليين على أن يفكروا فى تسوية تكون «عادلة ودائمة» وأعرب عن أمله القوى بأن تكون إسرائيل مطمئنة إزاء رغبات بلاده تجاه حماية أمنهم».

انظـــر: Department of State bulletin, Vol. 76. 1977. P. 673 ...

كذلك أكد نائب وزير المالية والاقتصاد الوطنى، منصور التركى، خلال زيارة فى مايو ١٩٧٧ لواشنطن مرتبطة باللجنة الاقتصادية الأمريكية- السعودية المشتركة، أكد رغبة السعودية فى التوصل إلى تطبيع كامل للعلاقات مع إسرائيل بهدف «السلام الدائم»

انظـــر: Christian Science Monitor- May, 25, 1977 ....

إلا أن السعوديين يخشون المزيد من التورط فى الشئون العربية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبعد انتهاجهم لبرامج التحديث العسكرى، لأن إسرائيل قد تعتبر المملكة هدفاً فى أى جولة قادمة لاندلاع العدوان. وقد أعربوا عن قلقهم من انكشاف منشآتهم العسكرية والنفطية أمام القوة الجوية الإسرائيلية المتفوقة.

الثورة الإيرانية

من المنظور السعودى؛ لايمكن النظر إلى الأثر السياسى والاقتصادى للثورة الإيرانية بمعزل عن التطورات الأخرى التى واكبتها خارج إيران، ومنها: معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، والعداوات اليمنية، والتحركات السوفيتية فى القرن الأفريقى وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وأفغانستان فى مواجهة ما اعتبره السعوديون أعراضاً للعجز الأمريكى وانعكاسات للحاجة لأعمال أمريكية أكثر فاعلية وأفضل توقيتاً. ونظروا إلى سقوط الشاه على أنه يمثل زعزعة لاستقرار المنطقة وتغييرا لميزان القوى فى الخليج[١].

وعكست عواقب الأهداف الطموحة لتحديث إيران مشكلات مشتركة لكل دول الخليج فيما يتعلق بالتنمية، وركزت الانتباه على الدروس المحتملة الحدوث من جراء خروج برامج التحديث من حيز السيطرة ومن بينها: وجود أعداد كبيرة من العمال الأجانب، وتآكل القيم الإسلامية التقليدية، والجوانب السلبية للتغريب، والاتفاقيات الدفاعية الضخمة، وتضخم الفساد. فرغم الإنجازات الاقتصادية العديدة فى إيران فإن الاضطرابات الاجتماعية التى وقعت فيها نتيجة للتحديث أثارت الأخطار المحتملة لثورة التوقعات وغياب المنابر السياسية. ومن المنظور السعودى؛ فإن انهيار الاستقرار فى إيران قد أثر على الأمن الإقليمى وطرح احتمال التدخل الخارجى فى منطقة الخليج.

كما أبدى السعوديون قلقهم من الآثار الخارجية للثورة الإيرانية، وخاصة منذ أعلن النظام الحالى فى طهران، فى عدة مناسبات، طموحاته لتوحيد منطقة الخليج استنادا إلى مزاعم تاريخية، وإعلان عدد من آيات الله عزمهم على تصدير الثورة الإسلامية لأجزاء أخرى من المنطقة[٢]. وأوضح ولى العهد الأمير فهد أنه إذا كان لايرى سببا للصراع بين السنة والشيعة،

(١) كان نظام الشاه مهتما للغاية بحماية تضامن النظم الملكية فى منطقة الخليج، ومنع النظم الراديكالية من الإطاحة بالأراضى المجاورة أو الاستيلاء عليها.

(٢) London Sunday Times, Feb. 3, 1980.

فـإن الوضـع سـيتغير إذا ما حـاول الإيرانيون أن يفرضـوا معتقـداتهم الشـيعية على البلـدان الإسلامية الأخرى فى المنطقة. ورغم أن الشيعة يؤلفون أقلية صغيرة من سكان السعودية فإنهم يتركزون فى المنطقة الشرقية المنتجة للنفط، ويشكلون نسبة كبيرة من عمال النفط السعوديين. لذلك فإن قدرة الشيعة على إلحاق ضرر بالاقتصاد السعودى قدرة حقيقية تماماً.

جمهورية اليمن الديمقراطية

ظلت القيادة السعودية، لفترة، تعتبر أن حدودها الجنوبية مكشوفة استراتيجيا، وأبدت مخاوفها من نوايا النظام الماركسى فى اليمن الجنوبى. كما أن أحد المخاوف الأخرى الكبرى للسعودية هى احتمال الاندماج بين اليمنين، الشمالى والجنوبى. فحدوث ذلك- فى نظر السـعوديين- سيمثـل تهـديدا هائلاً للمملكة، وخاصـة أن القيـادة الماركسيـة لجمهـورية اليمـن الديمقراطية الشعبية، الأفضل تنظيما والأكثر ديناميكية، سيكون من المرجح أن تبزغ كسلطة سياسية مهيمنة، تقود كتلة سكانية موحدة تبلغ ٩ ملايين نسمة تقريبا.

ورغم الزيارات المتكررة التى قام بها على ناصر محمد رئيس مجلس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى الرياض خلال العامين الماضيين لمناقشة تحسين العلاقات السعودية- اليمنية الجنوبية، تظل نوايا اليمن الجنوبى كلها موضع شك مع وجود أكثر من ٥٠٠٠ عسكرى سوفيتى وألمانى شرقى وتشيكو سلوفاكى وكوبى فى اليمن الجنوبى. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن الاتحـاد السـوفيتى يستخدم التسـهيلات الجوية والبحرية فى عـدن وموكالا وينشئ تسهيلات للاتصالات فى بريم على مضيق باب المندب وسوكورتا[1]. وبالإضافة إلى ذلك دعم النظام الماركسى اليمنى الجنوبى عدداً من الجماعات المنشقة والإرهابية التى توجد مقار قياداتها فى عدن وتتلقى أسلحة وتدريباً على الأراضى اليمنية الجنوبية.

التعاون الخليجى

تاريخياً.. لم تكن العلاقات بين السعودية وإيران متوافقة تماماً. لكن خلال العقد الأخير من عهد الشاه، تطورت درجات مختلفة من التعاون تجاه الهدف العام الخاص بالحفاظ على الاستقرار فى الخليج. فقد كانت كل دول الخليج مهتمة بالحفاظ على أمن الملاحة وعدم اعتراض سبيلها فى مياه الخليج ومضيق هرمز. ومنذ التقارب الذى حدث بين إيران والعراق فى

(١) انظر على سبيل المثال: New york Times, Apr. 19, 1981

مارس ١٩٧٥ تحرك زعماء الخليج تجاه تعاون مشترك فى هذا الصدد رغم عدد من النكسات. ونشأ تفاهم ضمنى على أن مظلة الشاه الدفاعية للخليج ليست مسألة حاسمة بالضرورة بالنسبة للمصالح العربية. ونشأ تعاون ثنائى بين إيران والعديد من الدول العربية فيما يتعلق بالإرهاب العابر للجنسيات، والإستراتيجية البحرية، والدفاع عن حقوق النفط، والمساعدة العسكرية النشطة، مثلما حدث فى مواجهة التمرد الذى تعرضت له عمان.

وفى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ومع الاعتدال الذى طرأ على السياسة الخارجية العراقية إزاء الدول المجاورة شاطر العراق كلا من السعودية وإيران فى تصوراتهما للتهديدات المحدقة بأمن الخليج. وفى داخل العراق؛ شن النظام البعثى حملة قمعية ضد الحزب الشيوعى العراقى، وتأكد هذا الوضع بإعدام ٢١ شيوعيا صدرت ضدهم أحكام الإعدام فى مجرى السنوات الثلاث السابقة لمحاولة تخريب القوات المسلحة. وتوترت العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتى. وكان أحد أسباب هذا التوتر التحركات السوفيتية فى القرن الأفريقى ضد الصومال الذى يدعمه العراق، وضد رجال حرب العصابات الآريتريين، وكذلك التحركات السوفيتية فى أفغانستان.

وفى يونيو ١٩٧٨؛ أجرت العراق وإيران والسعودية محادثات حول ترتيبات الأمن الخليجى بهدف إقامة ترتيب أمنى جماعى محتمل، أو أحد الأشكال الفضفاضة للتعاون الدفاعى بصورة أكبر[١]. وفى أكتوبر ١٩٧٨؛ قام النظام البعثى بطرد آية الله خمينى من العراق الذى كان يعيش به فى المنفى، وذلك فى أعقاب قيامه بنشاطات سياسية مكثفة. وكان سبب هذا القرار هو الحرص على استمرار علاقات طيبة مع الشاه. وفى يناير ١٩٧٩؛ وبعد مغادرة الشاه لإيران أعرب وزير الخارجية العراقى سعدون حمادى عن أمله فى أن تتمكن حكومته والسعودية من الاتفاق على سياسة مشتركة فيما يتعلق بمستقبل منطقة الخليج، موضحاً أن الدول العربية الخليجية «يجب أن تدرك أن الاعتماد على القوى الكبرى سياسة غير مجدية فى نهاية الأمر. وقد دافعنا دائما عن ضرورة أن تسهر دول الخليج على أمنها واستقرارها من خلال تنسيق وتضامن عربيين»[٢]. كما أمضى وزير الداخلية العراقى عزت إبراهيم الدرى سبعة أيام فى السعودية لمناقشة أمن الخليج. وفى أعقاب ذلك أعاد وزير الخارجية العراقى سعدون حمادى تأكيد الأمل فى أن تؤدى التطورات الجارية فى إيران إلى اتفاق بين العراق والسعودية على سياسات مشتركة فى الخليج[٣].

---

(١) New York Times, June 18, 1978.

(٢) صحيفة النهار- بيروت- ٢٢ يناير ١٩٧٩.

(٣) راديو بغداد- ٦ فبراير ١٩٧٩.

مواقف سعودية متغيرة

مع تصاعد الأضطراب فى إيران خلال ١٩٧٨؛ أعربت الحكومة السعودية- فى أغسطس- عن قلقها إزاء موجة العنف المتصاعدة، ودعت جميع الدول العربية إلى مساندة الشاه فى تثبيت الوضع فى البلاد وإعادة الاستقرار[١]. ووجه وزير الدفاع سلطان بن عبدالعزيز الاتهام إلى الشيوعية العالمية واليسار الأممى بإثارة الشغب فى إيران. لكنه أكد أنه لا يعتقد أن الوضع يشكل تهديدا للخليج مادام الجيش الإيرانى ليس مشاركاً فى صنع هذه الأحداث. وفى نوفمبر ١٩٧٨؛ أعلن وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل أن «المنجزات الهامة التى حققها الشاه يجب أن تكون نبراساً للتنمية فى أى بلد»، وقال إن السعودية لها «علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية مع إيران، حيث ننتمى إلى نفس المنطقة الجغرافية، وهذا هو السبب فى أن أى مشاكل تتعرض لها إيران تميل إلى أن تسبب قلقاً فى المنطقة بأسرها وفى العالم عموما»[٢]

وفى أوائل نوفمبر ١٩٧٩ أعلن ولى العهد السعودى ونائب رئيس الوزراء السعودى الأمير فهد بن عبدالعزيز أن حكومته تساند الشاه و «وجوده المستمر» فى إيران، وأن الشاه هو السلطة الشرعية فى إيران. وحذر من أن استمرار الاضطراب فى إيران لن يساعد الاستقرار فى الخليج. وترددت أنباء أيضاً عن أن مخططى السياسة الخارجية السعودية يستعرضون فى الوقت الحالى السياسة الخارجية الشاملة للمملكة «فى ضوء التطورات الجارية فى إيران»، والأفتقار إلى الدعم الأمريكى للعاهل الإيرانى. وأنهم يدرسون مختلف الخيارات، بما فى ذلك إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى[٣]. لكن وزير الخارجية سعود الفيصل نفى هذه الأنباء. وعندما غادر الشاه إيران فى ١٦ يناير ١٩٧٩ لم تشر وسائل الإعلام السعودية إلى الابتهاج الشعبى الذى صحب خروجه من البلاد. وكان التعليق الصحفى الوحيد الذى ظهر فى صحيفة سعودية صادر باللغة الإنجليزية يقول:

> ليس هناك سبب للخوف من أن تمتد المشكلة الناشبة فى إيران إلى البلدان المجاورة، لأن المظالم التى يعانى منها الشعب الإيرانى لاتشاطرها فيها جيرانها[٤].

(١) صحيفة «السياسة»- الكويت- ٢٢ أغسطس ١٩٧٨.

(٢) راديو الرياض- ٢ نوفمبر ١٩٧٨.

(٣) صحيفة «السياسة»- الكويت- ٨ يناير ١٩٧٩.

(٤) Arab News, Judah, Jan. 17, 1979.

وفى أوائل فبراير ١٩٧٩ قال وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل أن حكومته ليست لها سياسة بعينها تجاه التغيرات فى إيران فيما عدا فى حالة أن تؤدى مثل هذه التغيرات إلى تدخل أجنبى «يكون من شأنه تغيير ميزان القوى فى المنطقة»[١]. وترددت أنباء أيضاً عن أن ولى العهد الأمير فهد كان يخطط للقيام بجولة فى الدول العربية الخليجية فى محاولة لضمان إجماع الآراء حول القضايا التى سيبحثها مع الرئيس كارتر خلال زيارته المقررة إلى واشنطن- والتى ألغيت فيما بعد- فى ١٣ مارس، بما فى ذلك مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة والدول العربية الخليجية فى ضوء التطورات الجارية فى إيران[٢].

ووجدت الحكومة نفسها فى موقف بالغ الدقة والحساسية إزاء انتقاد الدول العربية الأخرى لقرار إدارة كارتر بارسال ١٢ طائرة مقاتلة غير مسلحة من طراز «إف-١٥» إلى السعودية فى يناير ١٩٧٩ كدليل على الاهتمام الأمريكى بأمن المملكة. وعلى سبيل المثال فإن صحيفة «الثورة» الناطقة بلسان حزب البعث العراقى قد وصفت هذه الخطوة بأنها تأتى «فى إطار المحاولات الرامية لإعادة أقلمة السياسة الأمريكية فى المنطقة بطريقة تضمن الوجود الأمريكى والتغطية على أشكال أخرى للتدخل قد تكون لها طبيعة عسكرية»[٣]

أما الزيارة التى قام بها وزير الدفاع الأمريكى هارولد براون إلى السعودية فى فبراير ١٩٧٩ لتقييم المخاوف السعودية إزاء أمنها فى ضوء التطورات الإيرانية واليمنية ولتقييم رغبة السعوديين فى الدعم الأمريكى، فقد قوبلت استقبالا سلبياً نوعاً ما. فقد ذكر وزير الخارجية السعودى الأمير سعود- فى معرض تعليقه فيما بعد على زيارة براون- أنه شرح لوزير الدفاع الأمريكى ومعاونيه أن «السبيل الوحيد لإعادة توطيد الهدوء والاستقرار فى المنطقة هو حمل إسرائيل على الموافقة على الانسحاب من الأراضى المحتلة وعودة القدس والاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير» وأنه «لا شأن لنا بالإستراتيجيات الدولية. ونحن نعتقد أن الخطر الصهيونى (وليس السوفيتى) هو الذى يهدد المنطقة العربية واستقرارها»، وأن السعودية لن تدخل أى أحلاف دفاعية إقليمية «خارج الأطر العربية والإسلامية»[٤].

---

(١) مقابلة صحفية مع جريدة «السياسة»- الكويت- ٥ فبراير ١٩٧٩.

(٢) صحيفة «القبس»- الكويت- ٦ فبراير ١٩٧٩.

(٣) صحيفة «الثورة»- بغداد- ٥ يناير ١٩٧٩. وكان السعوديون قد طلبوا أن يكون سرب الطائرات الأمريكية مصحوباً ببرنامج دعم من أجل السماح بطلعات جوية، كمظهر لاستعراض القوة، فى القواعد البحرية المتمركزة بالقرب من حدود المملكة.

(٤) مقابلة صحفية مع مجلة «الحوادث»- لندن- ٢ مارس ١٩٧٩. وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» فى عددها الصادر فى ٢٦ فبراير أن الولايات المتحدة قد عرضت على الزعماء السعوديين مقترحات لزيادة القوة العسكرية الأمريكية فى المنطقة، بما فى ذلك إنشاء قاعدة، لكن هذه المقترحات قوبلت بالرفض.

وطوال عام ١٩٧٩ أشار الاتحاد السوفيتى مراراً وتكراراً إلى اهتمامه بتحسين علاقاته مع السعودية. ويبدو أن هذا التحرك كان قائماً على فرضية إمكانية أن يستفيد الاتحاد السوفيتى مباشرة من توتر العلاقات بين الدول العربية المعتدلة والولايات المتحدة بسبب اتفاقات كامب ديفيد، وأيضا من تحالف الدول العربية المعتدلة والدول العربية الراديكالية فى محاولاتهم لعزل مصر. وقد أعرب السعوديون أنفسهم، فى أكثر من مناسبة، عن عدم ارتياحهم من الإخفاقات الملحوظة لعملية كامب ديفيد، وذلك عن طريق إيحائهم بإمكانية تجديد العلاقات مع موسكو.

وجاء الغزو السوفيتى لأفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ ليثير رد فعل قويا من القيادة السعودية التى وصفت هذا العمل السوفيتى بأنه تدخل مشين وانتهاك للأعراف الدولية. وفى ٦ يناير ١٩٨٠ كانت السعودية أول دولة تعلن مقاطعتها لدورة الألعاب الأوليمبية المقامة فى موسكو عام ١٩٨٠، ودعت الدول الإسلامية إلى فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية على السوفيت. ومع ذلك؛ ظل السعوديون متصلبين فى رفضهم السماح لقوات خارجية باستخدام تسهيلاتهم العسكرية. وأعلن وزير الخارجية سعود الفيصل، فى بيان صدر فى ١٤ يناير، أنه إذا كان هناك التزام على المجتمع الدولى بالرد على الغزو السوفيتى لأفغانستان فإن دول المنطقة ليست لديها رغبة فى وجود قوات أجنبية فى المنطقة لأى سبب كان.

وبتحريض من السعودية لعقد اجتماع استثنائى لمنظمة المؤتمر الإسلامى، اجتمع وزراء الخارجية فى إسلام أباد بباكستان فى ٢٧ - ٢٩ يناير ١٩٨٠ لدراسة مسألة الضغط الأجنبى على البلدان الإسلامية. وتضمنت القرارات الصادرة من المؤتمر: إدانة التدخل السوفيتى فى أفغانستان، وإدانة «مساعى قوى عظمى معينة لإقامة قواعد عسكرية على أراضيها لحماية مصالح تلك القوى العظمى وخططها الإستراتيجية فى سياق الصراع المحتدم بينها»، وإدانة التورط العسكرى السوفيتى فى القرن الأفريقى.

وفى إدانتها القوية للغزو السوفيتى؛ أظهرت الدول العربية الخليجية اهتمامها المشترك بمواجهة الانتهاك السوفيتى للمنطقة، ولاسيما بالنظر إلى أن الغزو قد أكد وجود التهديد السوفيتى الخارجى للمنطقة واستعداد موسكو لاستخدام القوة العسكرية ضد الدول الإسلامية سعياً وراء مصالحها. ومع ذلك فإن الرد الأمريكى على مسألة أفغانستان، فى صورة «مبدأ كارتر»، قد أخذ شكل وجود عسكرى أمريكى واضح بدرجة أكبر، وهو أمر ينطوى- فى رأى الدول العربية الخليجية- على احتمال مفاقمة التوترات المحلية والإقليمية.

بهذا النحو شددت مسألة أفغانستان حدة المعضلة التى تواجه الدول الخليجية منذ سقوط

الشاه- وهى معضلة الاعتماد على الولايات المتحدة فى أمنهم النهائى فى نفس الوقت الذى لاترغب فيه بأن تبدو بأنها تفعل ذلك. وفى حين قد يرحب الزعماء الخليجيون- حتى ولو سراً- بتصميم الولايات المتحدة على تقديم دعمها لأصدقائها فى المنطقة، فإنهم لا يستطيعون تحمل المخاطر السياسية للتعاون الوثيق للغاية- على الأقل فى العلن- مع الولايات المتحدة لمواجهة التهديد السوفيتى. ففى كل الحالات يعتبر التهديد السوفيتى أبعد الاحتمالات التى يمكن أن تحدث بين مختلف الأخطار التى يواجهونها. وهم يودون أن يثنوا الولايات المتحدة عن المغالاة فى رد الفعل للتطورات السياسية الجارية، وعن اتخاذ تدابير هدامة قد تولد اضطرابات داخلية وإقليمية لايمكن التنبؤ بها يمكن أن تؤدى إلى مزيد من التورط السوفيتى. وفضلاً عن ذلك فإنهم أصبحوا، بعد الإحجام أو العجز الأمريكى عن إنقاذ الشاه، قلقين من أن ترفض الولايات المتحدة مد يد المساعدة للحكام المحافظين مالم تكن المصالح الغربية فى خطر محدق. وخشوا أيضاً من أن تستخدم الولايات المتحدة قواتها التى تنشرها فى المنطقة للتدخل فى دول صديقة من أجل حماية إمدادات النفط الغربية من الانقطاع.

وفى اعتراف جديد بأنها غير حصينة أمام الأخطار الخارجية وحاجتها إلى العمل معاً فى بذل الجهود الرامية إلى الحفاظ على استقلالها، تبنت الدول العربية الخليجية مبدأ توافق سياساتها الاقتصادية سوياً مع مفهوم للاندماج السياسى البالغ التدرج على غرار الأسلوب الذى تبنته المجموعة الأوربية. وفى فبراير ١٩٨١ اتفقت السعودية والكويت والبحرين وقطر واتحاد الإمارات العربية وعمان على إقامة مجلس التعاون الخليجى كخطوة تجاه تحقيق تعاون اقتصادى وسياسى وأمنى فعال. وكان هدف المجلس الجديد هو تعزيز قدرات الدول الخليجية فى التعامل مع التهديدات الداخلية والإقليمية والخارجية وإنشاء إطار رسمى يمكن السعى من داخله إلى تحقيق المصالح المشتركة. وقد أعربت القيادة السعودية عن اعتقادها بأن أمن أى دولة من دول المنطقة مرتبط بشكل لا فكاك فيه بأمن المنطقة بأسرها، وضغطت بشدة من أجل إقامة ترتيبات أمنية مشتركة خلال ١٩٨. وأوائل ١٩٨١.

وتألف مجلس التعاون الخليجى من ثلاث مؤسسات. فى المستوى الأعلى منها مجلس رؤساء الدول الذى يجتمع مرتين سنويا، ثم مجلس الوزراء الذى يجتمع أربع مرات سنويا لوضع سياسات ومشروعات، بما فى ذلك التخطيط الصناعى والتعليم والسفر والهجرة والمعلومات والشئون القانونية وأخيرا الشئون الأمنية الداخلية والدفاعية. أما المستوى الثالث فهو أمانة دائمة يوجد مقرها فى السعودية، ومسئوليتها هى إعداد التقارير ومشروعات اللوائح المالية والإدارية ومتابعة القرارات التى يقرها رؤساء الدول والوزراء.

ورغم أن مجلس التعاون الخليجى ليس فى حد ذاته حلفاً دفاعياً فإن تكوينه جاء نتيجة للقلق على أمن الخليج فى أعقاب الثورة الإيرانية والغزو السوفيتى لأفغانستان. وعندما اجتمع وزراء خارجية هذا المجلس فى الرياض فى ٤ فبراير ١٩٨١ ناقشوا- بالإضافة إلى خطة إقامة المجلس- اقتراحاً سعودياً بتجميع الدول الست لمواردها العسكرية، وخطة عمانية لإقامة قوة عسكرية مشتركة للدفاع عن مضيق هرمز. وينبغى بهذا الصدد ملاحظة أن العراق- الذى ساورته الشكوك لعدم ضمه إلى مجلس التعاون الخليجى- قد شدد على أن أى تعاون عربى يجب أن يتم فقط تحت رعاية جامعة الدول العربية.

وباستثناء عمان التى اتخذت رأياً مختلفا حتى الوقت الراهن، فإن الدول العربية الخليجية قد أكدت بصورة متكررة على أنها لا ترغب فى حماية غربية أو قواعد غربية فى منطقتها، على أساس أن مثل هذه الحماية ستزيد تهديد التدخل السوفيتى بدلاً من أن تقلصه. وقد أعرب المتحدثون الرسميون باسم حكومات الدول العربية الخليجية عن أن هدفهم المشترك هو تفادى أخطار وقوع صدام بين القوى العظمى فى منطقتهم.

الاستقرار الداخلي
أثر التحديث

رغم التقدم الاقتصادى السريع فى السنوات الأخيرة يظل المجتمع السعودى مجتمعاً تقليديا ودينياً بقوة مع توجه قبلى. وحتى الوقت الحاضر استطاعت المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السعودية أن توفر درجة عالية من الاستقرار فى وقت تدفع فيه مليارات الدولارات النفطية المخصصة لبرامج التحديث إلى تغير اقتصادى بسرعة متزايدة جدا. ويمكن لمثل هذا التغير أن التماسك الاجتماعى للبلاد. لذلك.. تحتاج أسرة آل سعود الحاكمة إلى الحفاظ على التوازن بين القوى التقليدية وقوى التحديث فى المجتمع.

وعلى عكس شاه إيران التزم آل سعود دائما التزاما واضحاً وعميقاً بالحكم طبقاً للشريعة الإسلامية التى وفرت - بدورها - شرعية قوية لسلطتهم. فلاتزال العلاقات القبلية باقية وموجودة. ومع ذلك ظهر تدريجيا منذ الحرب العالمية الثانية قطاع حديث داخل المجتمع التقليدى. وتشكل هذا القطاع إلى درجة بعيدة فى مراحله الأولى من مهاجرين من مصر والأردن وفلسطين وباكستان وبلدان إسلامية أخرى أكثر تقدماً وفرت عمالة يدوية ومكتبية ماهرة تتطلبها الصناعات الجديدة والبيروقراطية الحكومية المتسعة والنظام التعليمى. وفى فترة أخرى، ومع نمو المنشآت التعليمية فى المملكة، وأيضاً مع التحاق أعداد كبيرة من السعوديين بالجامعات فى الخارج؛ أصبحت هناك عمالة محلية أكبر متاحة للقطاع الحديث. وفى الوقت الراهن يتألف القطاع الحديث من هؤلاء البيروقراط المحليين وضباط الجيش والمديرين والفنيين الأجانب والمحليين العاملين فى المنشآت النفطية والمشروعات الجديدة المملوكة للحكومة ورجال الأعمال من أبناء البلد، والمعلمين، وغيرهم من المهنيين والعمال المهرة الذين لايزال معظمهم من الأجانب[1]. وقد ارتفعت الحاجة إلى المهنيين المدربين بصورة حادة مع الزيادة الهائلة فى عوائد النفط منذ ارتفاع سعر النفط عام ٧٣- ١٩٧٤.

---

(١) يوجد حوالى مليون يمنى فى السعودية يوفرون ماتحتاجه من عمل يدوى؛ كما يوجد حوالى ١٢٥ ألف فلسطينى يقومون بمهن وحرف ماهرة، كما توفر النساء الفلسطينيات المدرسات لمدارس البنات. ويوجد أجانب آخرون من بينهم صوماليون وسودانيون وكوريون وتايوانيون وأوربيون وأمريكيون.

ورغم أنه لاتوجد أرقام موثوق بها عن عدد الأجانب المقيمين بالمملكة فإن العديد من المراقبين يشيرون إلى أن هناك مابين ١/٢ ١ إلى مليونى أجنبى يشكلون أكثر من نصف قوة العمل السعودية. كما توجد أعداد كبيرة من الأجانب الذين يعملون بعقود قصيرة الأمد فى مواقع التشييد. وفى المنطقة الشرقية المنتجة للنفط يضم السكان المحليون نحو ١٢٥ ألف شيعى يؤلفون مايقدر بنحو ٦٠٪ من قوة العمل فى حقول نفط شركة النفط العربية- الأمريكية (أرامكو)(١). ومع استكمال مشروعات البنية الأساسية التى تستلزم عمالة كثيفة والحاجة المتزايدة للعمالة اللازمة للصيانة والتشغيل سيتغير تركيب قوة العمل على الأرجح وسيصبح من الأصعب عزل العناصر الأجنبية الموجودة فى قوة العمل عن السكان المحليين. ويقدم العمال الأجانب عوامل مسببة للشقاق فى المجتمع السعودى يمكن أن تقوض التماسك الاجتماعى وتؤدى إلى إضافة سلطة آل سعود، وتفتح الباب بذلك أمام العناصر الراديكالية.

لهذا.. تواجه السعودية معضلة حرجة: هل تستمر فى السعى وراء هذه القوة العاملة الأجنبية التى تحتاجها بصورة ماسة من أجل القيام بمشروعات التنمية الأساسية بالنسبة للتحديث؟ أم تقلص تدفق العمالة الأجنبية من أجل صيانة النظام الاجتماعى المرتكز على الوهابية؟ فالقلق من الأثر الاجتماعى المعاكس الذى يمكن أن ينجم عن وجود قوة عمل ضخمة على المجتمع السعودى قد يبرر التوصية بتقليل سرعة مشروعات التنمية بالمملكة(٢).

ورغم أن المملكة- فى النطاق العام- تمتلك جهازا إداريا حديثاً من الوزراء الحكوميين، فإن القرابة القبلية التقليدية والمؤسسات العرفية- الدينية تظل موجودة فى النطاق المحلى. فليست هناك أحزاب سياسية أو أشكال مؤسساتية أخرى للمشاركة السياسية الأعرض، كما تعمل الحكومة بطريقة تعكس الطابع الذى لايزال تقليديا إلى حد بعيد للمؤسسات السعودية. فالملك

(١) انظر:... Christian Science Monitor, Feb, 20, 1980, P. 12

(٢) انظر:... Middle East Economic Digest. Jan. 25, 1980, P. 41

وذكر وزير التخطيط السعودى هشام محيى الدين الناظر- فى معرض مناقشته للخطة الخمسية الثالثة التى بدأت فى منتصف عام ١٩٨٠- أن السعودية تواجه الخيار بين الاستمرار فى الاعتماد على العمل الأجنبى أو خفض أهدافها التنموية.

لكن مجلة... Business Week. No. 2630. Mar. 31, 1980, P. 52

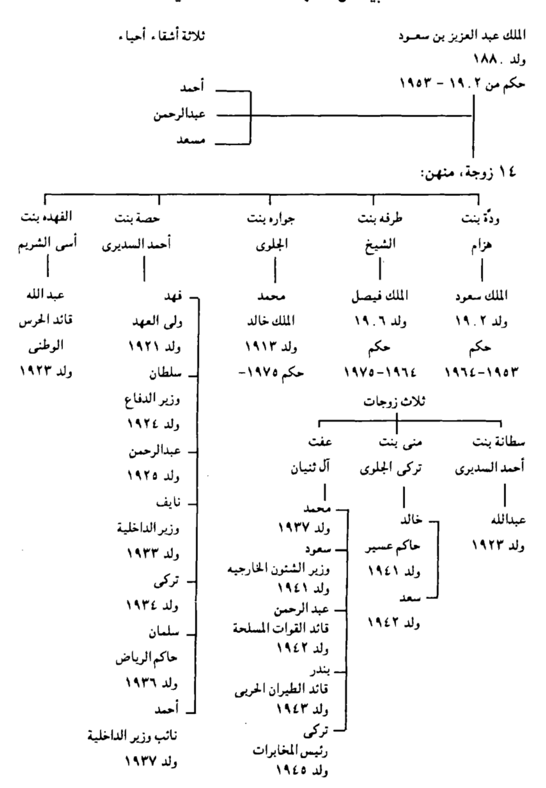
ذكرت أن الخطة الخمسية ١٩٨٠ - ١٩٨٥- التى أعلنت فى منتصف مايو- قدرت تكاليفها بأكثر من ٢٠٠ مليار، وتمثل اتجاهاتها الرئيسية استثمارات ضخمة فى الزراعة وإصلاح النظام التعليمى وتشييد مصنعين كبيرين للصناعة الثقيلة ومجمعات للبتروكيماويات ومصنعان للصلب، وتشييد ثلاثة مواقع للصناعة الخفيفة. وهذه المواقع ستنتشر فى أنحاء مختلفة من المملكة.

شخصياً هو الذى يعين الوزراء وكبار المسئولين بالحكومة وحكام الأقاليم والرتب العليا فى المؤسسة العسكرية. كما تتخلل العلاقات الشخصية التقليدية والتحالفات الأسرية البنية السياسية- الإدارية على كل المستويات. وفى التطبيق نجد أن سلطة الملك مفرقة جزئيا بين الأعضاء الأهم فى آل سعود الذين يعملون داخل المواقع الوزارية والبيروقراطية العليا بنفس الطريقة الشخصية. فيمكن النظر إلى مناصبهم على أنها قواعد سلطة شخصية موزعة- جزئيا- لإحداث توازن بين شتى الجماعات داخل آل سعود. كما أن خلافة العرش ليست قائمة على حق البكر فى تولى العرش وإنما تتقرر بناء على الإجماع بين الأمراء الأساسيين والعلماء وأهم مشايخ القبائل على اختيار عضو مرموق من الأسرة يحظى بأوسع قبول من هؤلاء جميعاً.

وتتشكل الجماعات المختلفة داخل آل سعود بناء على الخطوط المختلفة للانحدار من سلالة عبدالعزيز بن سعود وإخوته. وتعكس هذه الجماعات المختلفة تعبيرات مستمرة لمنافسات خاصة وولاءات شخصية للمجتمع القبلى. وقد اتجهت هذه المنافسات إلى المزيد من الحفز وعززتها التشعبات فى التوكيد والتوجه بالنسبة لبعض- لكن بالتأكيد ليس كل- قضايا السياسة الخارجية والداخلية. وقد أمكن حتى الوقت الراهن تسوية الخلافات الشخصية والسياسية داخل آل سعود بالإجماع، نظراً لأن كل الجماعات داخلها تدرك أن الشقاق العلنى أو المحتد بينها سيؤدى إلى تهديد وجود الأسرة المالكة بأسرها.

والملك خالد وولى العهد الأمير فهد والملكان السابقان سعودوفيصل هم جميعا أبناء عبدالعزيز بن سعود الذى تزوج العديد من الزوجات. ولذلك فإن كثيراً من أبنائه لهم أمهات مختلفات. ويميل الإخوة الأشقاء داخل آل سعود إلى العمل معاً. فالملك خالد وشقيقه الأكبر محمد من نفس الأم، ومحمد له نفوذ كبير فى شئون آل سعود. كما أن الأمير فهد وأشقاءه الستة، ومنهم وزير الدفاع سلطان ووزير الداخلية نايف، يعدون السبعة «السديرية» الأقوياء، وهم جميعا أبناء أم واحدة هى «حصة السديرى» (انظر الرسم التوضيحى الذى يبين جانبا من شجرة العائلة لآل سعود).

بيت آل سعود- العلاقات الأساسية



ويدير ولى العهد الأمير فهد دفة الحكم اليومى للسعودية. ورغم أن الملك خالد كبير السن وصحته ليست ممتازة فإنه أبعد مايكون عن أن يكون ملكاً صورياً، فقد أشرك نفسه فى السياسات المحلية والخارجية للسعودية بنحو متزايد. ولايبدو فى الوقت الحاضر أن يكون هناك خلاف على حقيقة أن ولى العهد الأمير فهد سيخلف خالد إذا ما مات أو تقاعد. وقد ينصب الخلاف الخاص بالخلافة على من سيصبح ولى العهد إذا ما صعد فهد إلى العرش. فالأمير عبد الله النائب الثانى لرئيس الوزراء ورئيس الحرس الوطنى هو التالى فى الطابور، لكن يمكن أن يتحداه وزير الدفاع الأمير سلطان الأخ الشقيق لفهد.

أما الدور المهم الذى يلعبه «العلماء» فينبع من التحالف الذى عقد فى القرن الثامن عشر بين مؤسس آل سعود، محمد بن سعود، والإمام محمد بن عبد الوهاب. كما أن القضاة وشيوخ القبائل الكبيرة يمارسون بالمثل تأثيراً كبيراً كأعضاء فى القطاع التقليدى. وهناك مناصب وزارية معينة تعطى لأعضاء هذه الجماعة التقليدية. فأعلى المناصب الدينية والقضائية محجوزة لأسرة «الشيخ»- المنحدرين من سلالة «عبد الوهاب». وقد قلص الملك فيصل نفوذ العلماء خلال السنوات الأخيرة من حكمه، ونقل سلطات قاضى القضاة إلى وزارة العدل الجديدة. وجاء خليفته الملك خالد، فعين واحداً من آل الشيخ، هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وزيراً لهذه الوزارة.

وتتكون النخبة الحديثة من الوزراء والمستوى الأعلى من البيروقراط وضباط الجيش الذين يتم اجتذابهم من صفوف الجماعات المهنية وقطاع الأعمال الحديثة. ويعكس ترقيهم وصعودهم السريع إلى أعلى الاحتياج المتنامى للمهارات الإدارية والتقنية المستمرة من تعليمهم الحديث فى الخارج ومن خبراتهم فى مجال العمل الخاص. وفى حين توجد قيود على نفوذهم فإن حجم وأهمية هذه النخبة الحديثة سيزدادان بكل تأكيد مع تنوع وتوسع اقتصاد المملكة، كما أن الطلب على مهاراتهم سيزداد تبعاً لذلك. والكثير من هؤلاء التكنوقراط السعوديين الشبان ينتقدون أوجهاً من التبديد السائد فى المجتمع واللافاعلية فى النظام.

لكن الاستقرار فى السعودية حتى الوقت الراهن يعكس قابلية معظم القطاع التقليدى للحياة كما يعكس مهارة آل سعود فى إدارة عملية التحديث- وقدرتهم على الحفاظ على توازن بين عوامل الهدم والبناء فى هذه العملية. ويبدو أن السعوديين واعون بالمخاطر التى تنطوى عليها المراحل الانتقالية بين التقليدية والتحديث، وأيضا للعوامل السياسية والاقتصادية الخارجية التى يمكن أن تفاقم المصادر الداخلية لعدم الاستقرار، وأن مجهوداتهم

للتغلب عليها كانت واقعية حتى الآن[١].

وتشير الخطة الخمسية الثالثة للتنمية- ١٩٨٠ / ١٩٨٥- التى بدأت فى مايو ١٩٨٠، إلى أن القيادة السعودية قد استقر رأيها على أنها يمكن أن تتغلب على التحديات المتضمنة فى هذه العملية وأن تسرع الخطى أكثر من الخطتين الخمسيتين السابقتين. ومن الواضح أن الحكومة قد انتهت إلى أن عملية التحديث والتصنيع لايمكن إبطاؤها دون أن يتسبب ذلك فى اضطراب داخلى وتبديد، وأن التغيير يمكن التعامل معه بطريقة بناءة. وإذا لم يفتنا أن الخطة الخمسية الثالثة كان هدفها فى معظم الأحوال، فإنه يبدو أن القيادة السعودية تعتقد أنها يمكن أن تخطو قُدماً صوب هذا المسعى الذى يتوقف نجاحه على التنسيق بين عوامل داخلية وعوامل خارجية تتدفق عليها من مصادر إقليمية ودولية.

ويمكن للخطة الخمسية الثالثة أن تكون قوة دافعة للاستقرار فى المملكة إذا ما نجحت فى توزيع الثروة الوطنية بصورة أكثر عدلاً فى سائر أنحاء المجتمع السعودى، وإذا ما قبل العلماء التغيرات المتعددة التى تحدث، وإذا لم تصبح قوة العمل الأجنبية مصدراً لنشر السخط[٢]. ورغم ذلك فإن الأصولية الإسلامية والقومية والطموحات السياسية والضغوط الداخلية والتأثيرات الخارجية ستتضافر جميعها لتجعل التحديث المنهجى فى السعودية مهمة مرعبة. وفى نفس الوقت لايجب التقليل من شأن قدرات نظام آل سعود.

لقد ولّدت عملية التحديث قلقاً إزاء مسألة الفساد ذات الحساسية من الناحية السياسية. فالزيادات الهائلة فى الإنفاق الحكومى وانهماك آل سعود فى التفاوض على العقود قد أثارت مزاعم عن مكافآت من الشركات التى يتم التعاقد معها فى صورة عمولات وإتاوات، كما أثارت تكهنات عن العقارات والملكيات الثابتة التى يمتلكها أعضاء الأسرة المالكة. فذكر أحد رجال الأعمال الغربيين أن «مشروعات تشييد ضخمة لاضرورة لها يتم إقحامها فى مخططات التنمية لتضمن تدفقا مطردا لمشروعات رأسمالية كبيرة تولّد مكافآت ومدفوعات فاسدة»[٣]. والصفقات المختلفة التى ارتبطت باسم محمد بن ولى العهد الأمير فهد قد أثارت النقد بسبب

---

(١) ذكرت صحيفة : Arab News, Judah, Aug. 15, 1979. أن مجموعة من المثقفين السعوديين قد بدأت سلسلة من الندوات عن الثقافات الإسلامية والغربية وسبل منع آثار التفكير الأجنبى المستوردة مع التكنولوجيا الغربية.

(٢) إحدى المشاكل الكبرى التى ستبقى قائمة هى عجز العدد الصغير لسكان السعودية عن أن يغذى النمو الصناعى والزراعى الواسع النطاق الذى تتصوره الحكومة. وعلى الأرجح فإن مزيداً من توسع الاقتصاد سيفاقم مشكلة العمال الأجانب القائمة الآن.

(٣) ... New York Times, Apr. 16, 1980

مولاتها الضخمة التى دفعت إلى محمد فيما يبدو لقربه من مركز السلطة. وفى حين أصدر ولى العهد الأمير فهد مراسيم مناهضة للفساد فإنه أعلن عجزه عن «منع صور الفساد الموجودة خارج إطار الحكومة من أن تتم مزاولتها فى التجارة الحرة»(١). ومع ذلك فقد أشار فهد إلى أنه يفحص أوضاع شركة جديدة كونها أبناء الأمراء والوزراء بعضهم يقل عمره عن عشر سنوات. وفى أعقاب حادث مكة أعلن فهد فى أوائل يناير ١٩٨٠ أن «قواعد السلوك» ستطبق على أعضاء آل سعود فيما يتعلق بالفساد والحياة التفاخرية.

وهناك عدد من العوامل تقلل من إمكانية نجاح القيام بانقلاب فى السعودية. أولها أن أسرة آل سعود كبيرة ومنتشرة. والثانى أن اتساع أراضى المملكة كبير وأن مراكزها السكانية موجودة فى مواقع متناثرة وبعيدة عن بعضها البعض. وباستثناء جدة والرياض فإن المدن السعودية صغيرة نسبياً بالقياس إلى العديد من المراكز الحضرية الأسيوية والأفريقية التى تزايدت بسرعة مع تدفق الهجرة من سكان الريف إلى المدن. العامل الثالث هو غياب المؤسسات الحديثة، بما فى ذلك الأحزاب السياسية والنقابات العمالية- التى يمكن أن تعبئ وتوجه بسهولة السخط الفطرى. كما أن الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى خاضعة لرقابة شديدة. العامل الرابع هو أن المنظمات الحضرية التقليدية، بما فى ذلك المساجد والروابط الدينية وطوائف التجار، تعمل بالتوافق مع آل سعود، وليس من المحتمل أن تعبئ سخطاً أهليا فطريا (كما حدث فى إيران ضد الشاه) إذا لم ينتهك النظام السعودى بصورة استفزازية الإيمان الدينى أو المسلمات الأخلاقية أو يقلص الدخول والامتيازات. العامل الخامس هو أن الأساس الاقتصادى لسخط واسع النطاق ليس هو العنصر الغالب بقوة حتى الآن. فالاقتصاد يعانى من نقص قوة العمل لا من فائض فيها. وهناك معدل مرتفع للتضخم، ولاسيما منذ الزيادة السريعة فى عائدات النفط عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ التى مهدت السبيل أمام توسع على نطاق كبير فى الإنفاق الحكومى، الذى ولَّد بدوره طلباً على مواد البناء والسلع الاستهلاكية. وقد تحققت معدلات تضخم أكثر من ٥٠٪ عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٥ فى القطاعات غير البترولية. ومع ذلك نجحت سياسات الحكومة فى خفض معدل التضخم إلى ١٢٪ بخفض الإنفاق الداخلى وبدعم أسعار سلع مستوردة معينة، وبخاصة السلع الغذائية ومواد البناء.

وفى حالة انتفاضة داخلية أو محاولة القيام بانقلاب، سيكون من الصعب على الخصوم المحتملين أن يسيطروا على قسم من آل سعود مع السيطرة فى نفس الوقت على كل أو معظم

---

(١)... Financial Times, London, Jan. 11, 1980.

أنحاء البلاد. وقد اتخذت الحكومة عددا من التدابير الوقائية ضد أى انشقاق محتمل. فنجد أن آل سعود ممثلون فى سائر أنحاء القوات المسلحة، كما توجد وحدات أمن خاصة مسئولة عن حماية المراكز السكانية والوقاية من أى عصيان عسكرى محتمل، بالإضافة إلى أن الذخيرة والوقود موضوعة تحت سيطرة حازمة[1]. وداخل آل سعود؛ استطاعت الجماعات المختلفة أن تبقى تنافساتها فى حدود ضيقة لتحتفظ بقدرتها على العمل معاً بفاعلية، وأن تحافظ على جبهة موحدة فى العلن. وهناك سخط منظور طفيف من النظام السعودى من جانب النخبة الحديثة، وهو أمر يعزى جزئياً إلى قدرتها على الصعود الاقتصادى وتحقيق تأثير محدود، لكن متنام، فى السياسة الوطنية. أما المؤسسة العسكرية فلم تتخط حتى الآن أدوارها الدفاعية والداخلية، باستثناء مؤامرة تم قمعها بسهولة داخل صفوف ضباط القوات الجوية عام ١٩٦٩[2] وقد اتخذت تدابير للحيلولة دون قيام الجيش بمثل هذه المحاولات- ومن هذه التدابير بنحو خاص استخدام الحرس الوطنى كمركز ثقل موازن للجيش. فأحد واجبات الحرس الوطنى هو قمع أى عصيان عسكرى مسلح. وتوجد قوات خاصة مناهضة للتمرد داخل كل من الحرس الوطنى والجيش النظامى.

وبينما يمتلك نظام آل سعود القدرة على السيطرة على عملية الانتقال التحديثية، واستطاع أن يحافظ على الاستقرار السياسى والاقتصادى، فإنه لايوجد ضمان بأن يستطيع الاستمرار فى عمل ذلك فى المستقبل.

وتشمل المصادر المحتملة لزعزعة الاستقرار مايلى:

(١) الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التحديث والمصحوبة بتآكل القيم الإسلامية التقليدية والأوجه السلبية للعلمانية والتفسخ السريع للقطاع التقليدى.

(٢) عجز القطاع التقليدى عن تلبية الاحتياجات المتنامية بسرعة للقطاع الحديث التى يحفزها التدفق الكبير للعوائد المستمرة من البترول، وتشييد بنية أساسية وإقامة صناعات جديدة ومشروعات إسكان.

(٣) عدم الإشباع الكافى لتوقعات أو مطالب النخبة الحديثة فى المشاركة فى العملية السياسية وبنصيب من السلطة السياسية.

(٤) وجود عدد كبير من السكان الأجانب، بعضهم لديه الإمكانية للتأثير على تفكير

---

(١) ترددت أنباء عن أن الحكومة السعودية تعد لإصدار قانون ينظم حيازة الأسلحة ويشترط تسجيل كل المسدسات والبنادق التى يحوزها الأشخاص.

(٢) ترددت أنباء عن أن ١٧ ضباطا وعدة من المدنيين حاولوا فى أواخر ١٩٧٧ التآمر ضد النظام، من بينهم ثلاثة ضباط بالقوات الجوية هربوا بطائراتهم إلى العراق وحوكموا غيابياً.

ومواقف السكان المحليين؛ (فهناك عناصر أجنبية معينة- المستبعدة من العملية السياسية السعودية- حسنة الاطلاع على المؤسسات الحديثة للتعبئة والعمل الجماهيريين، كالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والتنظيمات الطلابية وماشابه ذلك. ومن المؤكد أن فروعاً سرية لحركات سياسية خارجية- مثل منظمة التحرير الفلسطينية- وعملاء للأنظمة العربية الراديكالية- الثورية- مثل جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية وليبيا والعراق وأيضا إيران- موجودة بالفعل بين صفوف قوة العمل الأجنبية[1]. لذلك فإن الاضرابات وأعمال التخريب أخطار محتملة نظراً للمواقف الإستراتيجية التى يحتلها الفنيون والعمال المهرة وغير المهرة الأجانب فى حقول النفط والمرافق العامة والاتصالات والمواصلات).

(٥) التنافسات الشخصية والخلافات السياسية داخل آل سعود وستصبح علنية مسببة للشقاق بدرجة أكبر فى المستقبل؛ (الحافز لإثارة مثل هذه الخلافات موجود فى التطورات الراهنة التى لم تتم تسويتها فى المنطقة: الثورة الإيرانية، ومعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، والمعارضة الموحدة لها من جانب معظم الدول العربية، والتقدمات السوفيتية، والعداوات اليمنية ومحادثات التوحيد التى أعقبتها، والموقف السعودى فى الأوبك وقضايا إنتاج النفط، وسرعة التحديث، «والعلاقات الخاصة» مع الولايات المتحدة. وكنتيجة لهذه التطورات يوجد بالفعل إحساس متزايد بالافتقار إلى الأمن فى النظام السعودى وفقدان لليقين بشأن السبل التى يتعين التعامل بها مع المشكلات المعقدة والمتداخلة. والخلافات السياسية بين هؤلاء الأعضاء من آل سعود الميالين لإقامة تعاون أوثق مع الولايات المتحدة وبين أولئك الذين يميلون إلى إقامة علاقات أوثق مع الدول العربية الراديكالية- الثورية، يمكن أن تصبح مصدراً للانشقاق ويمكن أن تتضخم إذا ما توفى الملك المريض خالد وتلا ذلك صراع على خلافته. ومن الممكن أن يسعى فريق أو آخر داخل آل سعود إلى طلب الدعم من مصادر خارجية (أى خارج الأسرة)- بمافى ذلك العلماء والروابط الدينية والشيوخ القبليون والقوات المسلحة والحرس الوطنى ورجال الأعمال الأهليون والعمال فى القطاع الحديث أو حتى من بين صفوف قوة العمل

---

(١) اتحاد شعب شبه الجزيرة العربية الذى أنشأه الرئيس المصرى جمال عبد الناصر فى أوائل الستينيات توجد قاعدته حاليا فى بيروت وقد تلقى بعض الدعم الليبى. والاتحاد الديموقراطى الشعبى مجموعة راديكالية منشقة عن اتحاد شعب شبه الجزيرة العربية، ويُعتقد أن له علاقات مع أقسام يسارية من منظمة التحرير الفلسطينية. وهناك أيضا بعض من التعاطف مع حزب البعث العراقى فى الجزء الغربى من السعودية جنوبى مكة. وقد تشكل حزب شيوعى سعودى سرى فى نوفمبر ١٩٧٥، وأعلن أنه سيمركز معظم نشاطه «على العمال من الخارج».

انظر: Arab report and record, 1975: 914.

الأجنبى، وما أن تصبح بعض أو كل القوى الأخرى فى المجتمع مشتركة بنشاط فى النزاعات الناشبة بين أعضاء آل سعود، فإن مثل هذه النزاعات سيتعذر أكثر فأكثر احتمال حلها عن طريق إجماع أو حل وسط داخلى، ويمكن أن تؤدى إلى انقلابات وانقلابات مضادة واندلاع عنف عام وربما حرب أهلية، مع احتمال تورط أجنبى مقنّع أو سافر).

(٦) الطموحات الأيديولوجية أو الشخصية من جانب مجموعة أو أكثر خارج آل سعود. (مثل هذه المجموعات يمكن أن تنبثق من القوات المسلحة أو الحرس الوطنى التقليدى أو الشيوخ القبليين وأتباعهم البدو أو جماعة دينية تلعب بورقة الدفاع عن المبادئ الإسلامية، مع المساندة الفعالة المحتملة من إحدى الجماعات الكبرى فى الأسرة المالكة؛ أو مجموعات تآمرية بين صفوف العمال الأجانب تثيرها وتنظمها وتساعدها منظمات خارجية).

مشكلات داخلية حديثة

ثمة حادثتان.. هما الاستيلاء على الحرم المكى والقلاقل فى صفوف الأقلية الشيعية بالمنطقة الشرقية.. تعكسان الاستياء داخل صفوف العناصر التقليدية تجاه سرعة وطبيعة التحديث، ومظاهر زعزعة الاستقرار فى منطقة الخليج.

ففى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٩- الذى كان يوافق أول يوم فى القرن الخامس عشر الهجرى- قام نحو ٥٠٠ رجل مسلح باحتلال الحرم المكى، وأعلنوا أن واحداً منهم هو «المهدى المنتظر»، وشجبوا الأسرة المالكة السعودية، وحثوا المصلين على الانضمام إليهم[١]. ولم ينته الاستيلاء على الحرم المكى إلا يوم ٤ ديسمبر وبعد قتال استمر ١٥ يوما كُبد الجانبين خسائر تعد بالمئات قبل أن تتمكن القوات السعودية من تطهير دهاليز المسجد من المتمردين.

والرواية الرسمية للحكومة السعودية عن الحادث- عندما تتم مقارنتها بتقارير أخرى مستقاة من مصادر داخل وخارج السعودية- تثير عددا من التساؤلات عن هوية من قاموا بهذا الهجوم، وعما إذا كان هجومهم تحركاً سياسياً أو تحركاً دينياً بحتاً، والحقائق الفعلية وراء الحادث[٢]. وقد كانت السلطات السعودية على علم كامل ببعض أعضاء هذه المجموعة، وعلى مايبدو أنها هونت من شأن قدرتهم على إثارة المشاكل. كما أن زعيم هذه المجموعة، جهيمان بن محمد بين سيف العتيبة، قد انتقد آل سعود لفشلهم فى الالتزام الصارم بمعتقدات

(١) انظر:... New York Times, Feb. 25, 1980.

(٢) أدعى اتحاد شعب شبه الجزيرة العربية- الذى يوجد مقره فى بيروت- مسئوليته عن الاستيلاء على الحرم المكى.

الإسلام، ولفسادهم، ولفقدان دورهم كقادة للوهابية. وتشير كتابات جهيمان، بقوة، إلى مواقف مفعمة بكراهية الأجانب، وبخاصة فيما يتعلق باليهود والمسيحيين والشيعة، وقد أدان آل سعود لخيانتهم للمثل العليا الإسلامية ولإساءتهم استخدام ثقة الشعب منذ توحيد عبد العزيز بن سعود للمملكة عام ١٩٣٢.

وقد تضمنت العواقب المباشرة لحادث الحرم المكى تجدد الجدل داخل الدوائر الحاكمة السعودية حول سرعة التحديث فى المملكة، وأيضاً حول مراجعة وتعزيز القدرات الأمنية والمخابراتية بالمملكة[١]. وحدد ولى العهد الأمير فهد - فى مقابلة صحفية مع مجلة «الحوادث» التى تصدر باللغة العربية من لندن - الخطوط العريضة لخطط التغييرات الحكومية الكبرى التى تعتزم حكومته إعدادها فى غضون شهرين. ورغم أن فهد انتقد التقارير الصحفية المضللة فى الولايات المتحدة فيما يتعلق بأحداث الحرم المكى، فإنه اعترف بأنه «لاشك فى أن حادث الحرم المكى قد أكد على أمور عديدة لم تكن تحظى بالاهتمام الملائم»[٢].

وأعلن ولى العهد الأمير فهد إنشاء مجلس شورى يتكون من عدد يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ عضوا، ويكون مكملاً لمجلس الوزراء. وسيعمل هذا المجلس كهيئة استشارية للملك والحكومة وسيفحص مشروعات القوانين، رغم أنه لم يكن واضحاً كيف يمكن لدوره المحتمل أن يؤثر فى دور العلماء. وبالإضافة إلى ذلك أعلن فهد أنه سيتم إقامة «نظام أساسى للحكم» من خلال دستور يتألف من ٢٠٠ مادة مستمدة من الشريعة الاسلامية.

كما أن «أحكام السلوك» ستطبق على أعضاء آل سعود «فى المقام الأول» فيما يتعلق بالفساد وحياة البذخ والتفاخر، كما سيكون هناك تحول فى الأولويات الاجتماعية والاقتصادية مع التشديد على البرامج التى تؤثر على الاحتياجات الإنسانية. وفى ٩ مارس ١٩٨٠ تم تشكيل لجنة من تسعة أشخاص يرأسها وزير الداخلية الأمير نايف لتضع الأسس الدستورية

---

(١) أسفرت المراسيم الملكية الصادرة فى أواخر ديسمبر ١٩٧٩ وأول يناير ١٩٨٠ فى أعقاب حادث الحرم المكى، عن تغييرات فى الرتب العليا للجيش السعودى الملكى، ورئيس الأمن الداخلى، و «قبول» استقالة حاكم مكة الأمير فواز بن عبد العزيز العضو البارز فى الأسرة المالكة وشقيق الملك خالد.

(٢) مجلة «الحوادث» - ١٠ يناير ١٩٨٠. ورداً على تقارير أوردتها صحيفة «نيويورك تايمز» وصحيفة «إنترناشيونال هيرالد تريبيون» تتحدث عن محاولات للقيام بانقلاب فى السعودية، وقلاقل، واختلاسات فى وكالة النقد السعودية.. قال: لدىّ دليل على أن مصادر هذه التقارير صهيونية».

لتكوين المجلس ولتقديم توصيات عن شكله النهائى[1]. وأكملت اللجنة دراستها وسلمتها إلى الملك خالد فى مارس ١٩٨١. ويتضمن موجزها دراسة لثلاث خطوات للتشريع: **الخطوة الأولى**: تحديد الوضعية الرئيسية للحكومة السعودية، **والخطوة الثانية**: تقنين لإنشاء مجلس الشورى وتحديد وظائفه، **والخطوة الثالثة**: خطة لحكم المناطق الأربع عشرة للمملكة.

وقد تفاقم القلق السعودى إزاء الأمن الداخلى النابع من حادث الحرم المكى، من جراء القلاقل بين صفوف الأقلية الشيعية القوية التى يبلغ عددها ١٢٥ ألف نسمة يتركزون فى واحات القطيف والأحساء فى المنطقة الشرقية المنتجة للنفط. فقد شعر الشيعة السعوديون بأنهم محرومون من الاستفادة من عوائد نفط البلاد. وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٩- الذى كان يوافق عشية الاحتفال بليلة عاشوراء فى شهر محرم الذى يتم فيه الحداد على اغتيال الإمام الحسين- لقى خمسة أشخاص مصرعهم فى صدامات الحرس الوطنى السعودى وعمال النفط الشيعة[2].

وفى أعقاب المصادمات اجتمع نائب وزير الخارجية، أحمد بن عبد العزيز، مع زعماء الطائفة الشيعية ليبحث شكاواهم المعلقة، وقيل أنه قدم لهم عدداً من التنازلات الاقتصادية. وفى ١١ ديسمبر خصص راديو طهران- فى إذاعة باللغة العربية- برنامجاً مدته ساعة كاملة للدعاية المعادية الموجهة إلى عمال النفط السعوديين وتدين سلوك السلطات السعودية خلال أحداث شغب عاشوراء واتهمها بقتل ٦٠ شخصاً وإصابة ١٥٠ واعتقال ٦٠٠ آخرين[3]. وفى أعقاب ذلك، وفى ٧ يناير ١٩٨٠ شن راديو طهران هجوماً على الملكية السعودية ودعا إلى الإطاحة بها ووصفها بأنها فاسدة وعميلة مرتزقة للولايات المتحدة[4]. وفى أول فبراير أثناء مظاهرات الشيعة السعوديين فى ذكرى عودة آية الله خمينى إلى إيران، لقى أربعة أشخاص مصرعهم، فقام المتظاهرون الذين يحملون صور الخمينى برشق بنكين بالحجارة وأضرموا النيران فى عدد يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ أوتوبيسا وسيارة وفى الإدارة المحلية للكهرباء[5]. ورغم نفى وزير الداخلية الأمير نايف وقوع أى اضطرابات فى المنطقة الشرقية فى ٢١ يناير، فإنه كان

---

(١) ذكرت صحيفة The Guardian, Apr. 7, 1980. نقلا عن صحفى سعودى أن النظام السياسى السعودى على «عتبة تطور سياسى هام»، حيث سيتضافر مجلس القضاء الأعلى للمملكة مع «المجلس الجديد لموازنة السلطة التنفيذية لمجلس الوزراء والملك»

(٢)... Midle East Economic Digest, Dec. 7, 1979: 24

(٣) راديو طهران- ١١ ديسمبر ١٩٧٩.

(٤) راديو طهران- ٧ يناير ١٩٨٠.

(٥) ... Wall Street Journal, Feb. 5, 1980; Times, London, Mar. 12, 1980.

واضحاً أن الحكومة السعودية تضمر قلقاً جلياً إزاء مثل أحداث القلاقل هذه، وإزاء مسألة التدخل الإيرانى فى شئونها الداخلية. فنظراً لأن الشيعة السعوديين يشكلون ما يقدر بنحو ٤٠ - ٦٠٪ من القوة العاملة فى «أرامكو» بحقول النفط، فإن الأقلية الشيعية المنشقة تحمل معها إمكانية تخريب حقول النفط وأن تستغلها مصادر خارجية.

ويظهر حادث الحرم المكى كمؤشر واحد على أن السخط المحافظ داخل السعودية أخطر مما كان يعتقد من قبل. والأصولية الإسلامية- على النحو الذى عبر عنه الاستيلاء على الحرم المكى- تتناقض مع المسحة الشيعية على النحو الذى عبرت عنه الثورة الإيرانية. ومع ذلك فإن كلتيهما يشترك فى الشعور الذى يشير إلى خيبة الأمل وفى بعض أوجه الضغط الناجمة عن التحديث. فسوء توزيع الثروة والاستهلاك الكبير والفساد والتحضر، وترافق كل هذه الظواهر من جانب العديد من المسلمين مع القيم الأخلاقية والاجتماعية للغرب، ولّدت استياء أضيف إلى خيبة الأمل، ويمكن أن يصل إلى المدى الذى يؤثر فيه على العلاقات الأمريكية- السعودية.

والإسلام لايميز بين ماهو دنيوى وما هو روحى. لذلك فإن علمنة المجتمع الإسلامى التى تصاحب عملية التحديث يتم النظر إليها كتهديد محتمل، والفكرة الرئيسية للأصولية الإسلامية، على النحو الذى جاهر به زعيم تمرد الحرم المكى، تبدو أن تكون الرفض العميق للعلمانية. وتوحى التقارير الخاصة بهذا التمرد بأن من قاموا باحتلال الحرم المكى يعتنقون معتقدات أصولية متطرفة معارضة للتغريب بصورة متصلبة، وأن لهم أنصاراً فى قبيلة عتيبة المحافظة تاريخيا وبين أسرة «الشيخ»[1]. لكن لم تكن لدى هذه المجموعة فرصةكبيرة لاجتذاب أقسام كبيرة من السكان إلى جانب قضيتها بسبب انحرافها عن المعتقدات الإسلامية القويمة ولأنها انتهكت حرمة قدس أقداس الإسلام. لكنّ هناك أعداداً من السعوديين التقليديين الساخطين على عملية التحديث، ومن المحتمل أن يجدوا قادة لهم فى الإسلام الأصولى. وتبعا لذلك؛ قد يواجه آل سعود تحديات لشرعيتهم إذا لم يتعاملوا بشكل فعال مع هذه المشكلات. فبالإضافة إلى الامتعاض المحافظ من العلمنة، فإن آل سعود أخفقوا- أثناء حادث الحرم المكى- فى الوفاء بمسئوليتهم المقدسة، ألا وهى حماية مكة المكرمة.

والاتجاهات الرئيسية التى يمكن تحديدها على أنها تتضمن أخطاراً على المصالح الأمريكية

(١) من المحتمل أن يكون آل الشيخ قد أصابهم الاستياء للانتقاص من سلطتهم خلال العقد الماضى- وهى عملية بدأها الملك الراحل فيصل.

فى ضوء هذه المشكلات، تشمل مايلى:

(١) هناك داخل السعودية تشديد متزايد على المثل العليا والقيم الإسلامية الملحوظة ورفض ملازم له للقيم العلمانية الغربية.

(٢) وبالإضافة إلى ذلك؛ يتزايد الاستياء من التأثيرات السياسية والاقتصادية الغربية، ويترافق مع ذلك المطالبة بالتضامن الإسلامى كقوة تعويضية.

(٣) يمكن للعناصر الثورية- الراديكالية أو الشيوعية أن تستخدم تجليات حركات الإحياء الإسلامى المناهضة للغرب لمصلحتها السياسية الخاصة.

ومع أن تهديد العلمانية الغربية بالنسبة للكثير من المسلمين أقل من تهديد الشيوعية الملحدة، فإن المصالح الأمريكية بالمنطقة ستتعرض للتهديد إذا ما تم النظر إلى الولايات المتحدة على أنها تتخذ موقفاً مناهضاً للإسلام فى سياساتها.

ما هى المصالح التى تتقاسمها الولايات المتحدة مـع السـعودية؟

نظرة عامة

اتخذت الأهمية الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية للسعودية أبعادا جديدة مع حرب أكتوبر ١٩٧٣ العربية- الإسرائيلية، وأزمة الطاقة التى تلتها. فكان من بين العواقب المباشرة للحرب والحظر النفطى اللاحق لها(١)، ربط الصراع العربى- الإسرائيلى بشكل مباشر بأزمة الطاقة ومنطقة الخليج الفارسى- فقد ازدادت القوة الشرائية للدول المنتجة للنفط زيادة جوهرية مع ارتفاع أسعار النفط. وأصبحت إسرائيل معتمدة على الولايات المتحدة أكثر مما كانت من قبل. وأصبح التحالف الغربى منقسماً حول بعض المبادئ الأساسية الكامنة وراء السياسة الشرق أوسطية.

لقد كانت القيادة السعودية عاجزة- حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣- عن ترجمة الأهمية الاقتصادية للمملكة- المستمدة من مواردها النفطية- إلى أهمية سياسية تتجاوز الحدود الإقليمية للشرق الأوسط. وجاء الحظر النفطى عام ٧٣- ١٩٧٤ ليضع نهاية للاعتقاد الذى تمسكت به الحكومات الغربية- والولايات المتحدة بشكل خاص- لفترة طويلة بأن النفط الرخيص سيكون متاحاً لها بكميات غير محدودة لسنوات. وبالإضافة إلى ذلك؛ أنهى هذا الحظر الفكرة القائلة بأن تهديدات أى دولة منتجة للنفط يمكن السيطرة عليها عن طريق مقاطعة المستهلكين لنفطها. وبالنسبة للسعودية أظهر سلاح النفط دور المملكة فيما بعد كدولة

(١) تم تطبيق الحظر النفطى ضد الولايات المتحدة وهولندا. وقد خفضت منظمة (الأوبك) الإنتاج وحددت حصص الإمدادات المتاحة للدول الأخرى المستهلكة للنفط. وفى أعقاب طلب إدارة نيكسون من الكونجرس التصديق على مساعدة طوارئ عسكرية لإسرائيل قيمتها ٢,٢مليار دولار فى ١٩ أكتوبر ١٩٧٣ «للحفاظ على ميزان القوى وتحقيق الاستقرار». أعلنت الحكومة السعودية فى ٢٠ أكتوبر أنه «نظرا لزيادة المساعدة العسكرية الأمريكية لإسرائيل قررت المملكة العربية السعودية وقف جميع صادرات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذها هذا الموقف». وفى ٢٢ اكتوبر تبعت كل الدول العربية المنتجة للنفط الخطوة السعودية.

منتجة يلجأ إليها العالم كملاذ أخير. هذا العامل، مقترناً بالاعتماد الأمريكى المتزايد على النفط المستورد، أشار إلى أن وجهات النظر السعودية يجب أن تضعها واشنطن فى الاعتبار فيما يتعلق بالشئون الشرق أوسطية.

مصالح مرتبطة بالنفط

تزايد الاعتماد الغربى على موارد الطاقة الإقليمية منذ ١٩٧٣، رغم المقترحات المتعددة لكبح جماح أو خفض الاستهلاك. فالولايات المتحدة تستورد حاليا حوالى ٥٠٪ من بترولها، ٣٤٪ منها- أو ٨٪ من إجمالى استهلاك الطاقة فى الولايات المتحدة- تأتى من منطقة الخليج. وفى يوليو ١٩٨٠ أصبحت السعودية المصدر لنحو ٢٥,٤٪ من إجمالى واردات النفط الخام الأمريكية، أى حوالى ١,٣ مليون برميل يوميا[١]. وتبلغ واردات أوربا الغربية نحو ٩٦٪ من بترولها، تأتى ٦١٪ منها من الخليج، أى ٣٢٪ من إجمالى الاستهلاك الأوربى الغربى من الطاقة. وكانت السعودية عام ١٩٨٠ هى المصدر لنحو ٥٨٪ من واردات المملكة المتحدة، و ٣١,١٪ من واردات ألمانيا الغربية، و ٣٦٪ من واردات فرنسا، و٣٣,٩٪ من واردات إيطاليا[٢] أما اليابان فتستورد فعليا كل احتياجاتها البترولية ويأتى ٧٢٪ منها من منطقة الخليج، أى ٥٣٪ من إجمالى استهلاكها من الطاقة. وفى نوفمبر ١٩٨٠ كانت السعودية هى مصدر ٤١,٦٪ من واردات اليابان من النفط الخام[٣].

وبسبب احتياطياتها وقدرتها على الإنتاج تحتفظ السعودية بصوت مهم فى تدفق النفط وهيكل أسعاره فى سائر أنحاء العالم. وفى محاولة لمواصلة علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة رغم الخلافات حول قضايا إقليمية معينة، ظل السعوديون عموما متعاونين بشأن تسعير النفط وإنتاجه. وفى ديسمبر ١٩٧٨؛ أنتجوا ١٠,٠٩ مليون برميل يوميا، أى ما يقرب من الحد الأقصى للسعة الإنتاجية التى يقدرون عليها، من أجل تعويض النقص فى الإنتاج الإيرانى.

---

(١) U . S Central Intelligence Agency. National Foreign Assessment Center. International energy statistical review. Jan. 30, 1980. ER IESR 80-002- Jan. 30, 1980, P. 5.

(٢) المرجع السابق ذكره - ص ٦ - ٨.

(٣) نفس المرجع السابق- ص ٦.

ورغم أن السعودية قادت الحظر النفطى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، فإنها منذ ذلك الحين ظلت قوة كبيرة للاعتدال فى مداولات منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك). ونظرت السعودية إلى الضرر الذى يحيق بالاقتصاد العالمى على أنه يمكن أن يؤثر على الدول المنتجة للنفط فى شكل سلع وخدمات مستوردة بأسعار أعلى، وأن الاضطراب الاقتصادى والاجتماعى فى البلدان الغربية الناجمة عن أزمات الطاقة يمكن أن يؤدى إلى ظهور حكومات شيوعية وهو ما سيكون فى صالح الاتحاد السوفيتى. هذا الدور البازغ كحامٍ للنظام المالى والاقتصادى الدولى قد فرضه على السعودية، من جانب، وضعها الحاسم فى سياسات تسعير النفط داخل منظمة الأوبك، وفرضه من جانب آخر حقيقية أن قيمة فوائضها المالية المتراكمة مرتبطة بمصير الاقتصاد العالمى بوجه عام، والاقتصاد الأمريكى بوجه خاص[1].

فخلال مداولات «الأوبك» فى منتصف عام ١٩٧٩، لم يكن بوسع السعودية تثبيط الضغوط السائدة من جانب الأعضاء الآخرين لرفع أسعار النفط بنسبة ٦٠٪ تقريبا. ومع ذلك حافظت المملكة على سعر ١٨ دولارا لبرميل الخام الخفيف خلال الربعين الأخيرين من عام ١٩٧٩ كما حافظت على إنتاج قدره ٩,٥ مليون برميل يوميا. ومع تقاضى أعضاء «الأوبك» الآخرين زيادة تتراوح بين ٢ و ٦ دولارات فى البرميل الواحد أكثر مما يتقاضاه السعوديون، أصبح واضحاً أن السعودية تضيع دخلاً جارياً، مما أدى إلى ضعف الحافز لكبح جماح رفع الأسعار فى المستقبل. وكنتيجة لذلك؛ رفع السعوديون سعر النفط الخام الخفيف إلى ٢٤ دولارا للبرميل قبيل انعقاد مؤتمر «الأوبك» فى كراكاس بفنزويلا فى ديسمبر ١٩٧٩. (انظر: «جدول أسعار بيع النفط الخام الخفيف السعودى»)

---

(١) فى حين قد يسعى السعوديون إلى تنويع أسواقهم للتخفيف من اعتمادهم الكثيف على الأسواق الأمريكية فى المدى القصير، فإنه لايوجد حاليا سوق خارج نطاق الدولار يستطيع التعامل مع حجم العملة التى يولدونها، كما أن الجزء الرئيسى من أصولهم المالية يسوده الدولار. وتتبع المناقشة حول بدائل التسعير بالدولار من جانب الدول المنتجة للنفط.. انــظر:

U . S. Congress; House; Committee on Banking. Finance and Urban Affairs; Subcommittee on Economic Stabilization: "Alternatives to the U . S. Dollar in OPEC oil Transactions." 96 th Cong. 2d sess. Washington, U. S. Government printing Office, February 1980 (Committee print 96-11), 22 P.

جدول أسعار بيع النفط الخام الخفيف السعودى

التاريخ	للبرميل بالدولار
أول يناير ١٩٧٠	١,٣٩
أول يونيو ١٩٧٠	١,٣٤
٣٠ نوفمبر ١٩٧٠	١,٤١
١٥ فبراير ١٩٧١	١,٦٨[١]
أول يونيو ١٩٧١	١,٧٤
أول أكتوبر ١٩٧١	١,٧٩
أول يناير ١٩٧٢	١,٧٥
٢٠ يناير ١٩٧٢	١,٨٧
١٧ يوليو ١٩٧٢	١,٩١
أول يناير ١٩٧٣	٢,٠٠
١٠ يناير ١٩٧٣	٢,١٠
أول أبريل ١٩٧٣	٢,١٩
أول يونيو ١٩٧٣	٢,٢٩
أول يوليو ١٩٧٣	٢,٣٣
٦ يوليو ١٩٧٣	٢,٤٨
أول أغسطس ١٩٧٣	٢,٥٥
٤ أكتوبر ١٩٧٣	٢,٧٠
١٦ أكتوبر ١٩٧٣	٣,٦٥[٢]
أول نوفمبر ١٩٧٣	٣,٧٠

أول ديسمبر ١٩٧٣	٣,٦.
أول يناير ١٩٧٤	٨,٣٢[٣]
أول مارس ١٩٧٤	٩,٣.
١٧ مايو ١٩٧٤	٩,٦.
١٩ سبتمبر ١٩٧٤	٩,٨.
٣ أكتوبر ١٩٧٤	١.,١٥
أول نوفمبر ١٩٧٤	١.,٤٦
أول أكتوبر ١٩٧٥	١١,٥١[٤]
أول يناير ١٩٧٧	١٢,٩[٥]
أول يوليو ١٩٧٧	١٢,٧.[٦]
أول يناير ١٩٧٩	١٣,٣٤
أول أبريل ١٩٧٩	١٤,٥٥
أول يونيو ١٩٧٩	١٨,..
أول نوفمبر ١٩٧٩	٢٤,..[٧]
أول يناير ١٩٨.	٢٦,..
أول يونيو ١٩٨.	٢٨,..[٨]
أول يناير ١٩٨١	٣٢,..

(١) السعر المعلق الذى تم رفعه بموجب اتفاقية طهران، مسجلاً بداية فترة جديدة تلعب فيها حكومات الدول المنتجة للنفط دوراً فى تحديد أسعار النفط.

(٢) رفعت منظمة «الأوبك» سعر النفط بنسبة ٧.٪

(٣) رفعت «الأوبك» السعر لأكثر من الضعف

(٤) رفعت «الأوبك» السعر بنسبة ١.٪

(٥) مضت «الأوبك» إلى إقرار قائمتين للأسعار، حيث النفط السعودى بسعر ١٢,٩. دولار للبرميل، فى حين وصل متوسط أسعار نفط الدول الأخرى إلى ١٢,٧. دولار للبرميل.

(٦) تم توحيد أسعار «الأوبك» التى أصبحت ١٢,٧. دولار للبرميل.

(٧) ارتفع سعر الخام الخفيف السعودى إلى ٢٤ دولاراً بأثر رجعى حتى أول نوفمبر بعد انهيار وحدة سعر «الأوبك» وسلسلة من رفع الأسعار التى أقدم عليها عدد من الدول الأعضاء كل على حدة وبشكل منفرد.

(٨) حددت السعودية سعر النفط الخام بـ ٢٨ دولاراً للبرميل بأثر رجعى حتى أبريل. وفى حين حدد =

وخلال اجتماع «الأوبك» فى فينيا فى سبتمبر ١٩٨٠، أقنع السعوديون الدول المنتجة الأخرى بتجميد الأسعار حتى نهاية العام. وحافظت السعودية على معدل إنتاج يصل إلى ٩,٥ مليون برميل فى اليوم بهدف تحقيق حل وسط أكثر من ذلك فيما يتعلق بسعر النفط فى اجتماع «الأوبك» فى ديسمبر بمدينة بالى بأندونيسيا. ومع ذلك فإن اندلاع النزاع العراقى-الإيرانى فى ٢٢ سبتمبر هدد بالقضاء على هذا الهدف؛ لأن الإيقاف المفاجئ لصادرات العراق وإيران حرم السوق العالمى من ٣,٥ مليون برميل يوميا، وقضى على فائض العرض الذى كان يتعاظم (يقدر بنحو ٢,٥ مليون برميل يوميا أكثر من الطلب)، مما أعطى قوة دافعة جديدة لزيادات السعر. إلا أنه كان يوجد مخزون احتياطى كبير لدى الدول الصناعية المستهلكة للنفط يتراوح بين ٩٠ و ١٥٠ يوماً فى معظم الحالات. وعطلت الحرب خطة اقترحتها ورعتها السعودية لإقامة سياسة طويلة الأمد لزيادات أسعار النفط بطريقة منهجية لكن تدريجية. وقد كان هناك تفاهم ضمنى- فى مؤتمر «بالى»، على أن يرفع السعوديون الأسعار دولارين للبرميل ليصل السعر إلى رقم قياسى هو ٣٢ دولاراً للبرميل. أما الدول الأخرى الأعضاء فى «الأوبك» فيتعين عليها أن تخفض الزيادات والرسوم الإضافية التى أضافتها إلى السعر القياسى، وهو ٣٢ دولاراً، لتخفض بذلك سقف سعر نفطها.

ورداً على الإيقاف المفاجئ للنفط العراقى والإيرانى قرر السعوديون زيادة إنتاجهم اليومى مليون برميل ليصل إجمالى إنتاجهم إلى ١٠,٣ مليون برميل يوميا. وتنبأ وزير النفط السعودى، أحمد زكى يمانى، فى ديسمبر ١٩٨٠، أنه مع استئناف الإنتاج والصادرات العراقية والإيرانية سيكون هناك فائض من النفط عام ١٩٨١ و «فائض جوهرى» متوقع عام ١٩٨٨[1] وفى أبريل ١٩٨١ أعلن يمانى أن السعودية لن ترفع أسعار النفط ولن تخفض إنتاجه حتى يخفض أعضاء «الأوبك» أسعارهم بصورة جوهرية[2]. وذكر أن رفع أسعار النفط

= اجتماع «الأوبك» المنعقد فى يونيو ١٩٨٠ سقفاً لسعر الخام «النموذجى» يصل إلى ٣٢ دولارا للبرميل، فإن السعودية قد اختارت أن تحافظ على السعر المحدد الذى أقرته فى ١٩٨٠ عند ٢٨ دولاراً للبرميل بأثر رجعى حتى أبريل.

(المصدر: Arabian- American Oil Co.; Middle East Economic Digest; Middle East Economic Survey; European Publications, Middle East and North Africa.)

(١) New York Times, Dec. 11, 1980.

(٢) National Briadcasting Co., "Meet the Press", Apr. 19, 1980...

قد قطع شوطاً بعيداً وأن حكومته تسعى بشكل محدد إلى خفض الأسعار بنسبة ١٥٪. (أنظر «المقارنة بين سعر النفط الخام الخفيف السعودى ومتوسط أسعار الأوبك»)

مقارنة بين سعر النفط الخفيف السعودى ومتوسط أسعار الأوبك

[متوسط الأسعار بالدولار الأمريكى للبرميل]

التاريخ	النفط الخفيف السعودى	الأوبك متوسط[١]	النفط الخفيف السعودى فى السوق الحاضرة للتسليم الفورى
١٩٧٩ :			
يناير	١٣,٣٤	١٣,٩٨	١٧,٥٠
أبريل	١٤,٥٥	١٧,٦٣	٢١,٥٠
يونيو	١٨,٠٠	٢١,٨٠	٣٤,٠٠
نوفمبر	٢٤,٠٠	٢٦,٣٠	٤٠,٠٠
١٩٨٠ :			
يناير	٢٦,٠٠	٢٨,٠٠	٣٨,٠٠
أبريل	٢٨,٠٠	٣٠,٥٠	٣٥,٠٠
يونيو	٢٨,٠٠	٣٢,٥٠	٣٦,٠٠
نوفمبر	٣٢,٠٠	٣٣,٩٥	٤١,٢٥
١٩٨١ :			
يناير	٣٢,٠٠	٣٦,٠٠	٣٩,٥٠
أبريل	٣٢,٠٠	٣٦,٠٠	٣٦,٥٠

وقد أكد بعض المراقبين، بما فى ذلك محللون متخصصون فى الشئون البترولية ومسئولون فى الشركات النفطية الدولية الكبرى، أن السعوديين قد عملوا على خفض أسعار النفط

(١) متوسط أسعار الأوبك موازنة بحجم الإنتاج

المصدر: Europan Publications, Middle East and North Africa; National Foreign Assessment Center, International Energy Statistical Review; Middle East Economic Survey

لأسباب تتعلق بمصلحتهم الخاصة البحتة[1]. وقد أعرب وزير البترول والموارد المعدنية أحمد زكى يمانى ومسئولون سعوديون آخرون عن قلقهم من أن السعر يرتفع بسرعة لدرجة ستضطر الدول المستهلكة لاتخاذ تدابير متزايدة للوقاية من ذلك، وإسراع حركتها تجاه أشكال بديلة من الطاقة. فى حديث ألقاه فى جامعة البترول والتعدين فى الظهران فى ٣١ يناير ١٩٨١، قال يمانى:

> فيما يتعلق بالسعودية.. فإن مصالحنا واضحة. فنحن- أولاً- لانعتزم استنفاد هذه الثروة بسرعة ونحرم أجيال المستقبل منها. ومن ناحية أخرى.. نحن لا نريد أن نقصّر عمر النفط كمصدر للطاقة قبل أن نستكمل عناصر تنميتنا الصناعية والاقتصادية، وقبل أن نبنى بلدنا لتكون قادرة على الاعتماد على مصادر أخرى للدخل غير النفط. وبهذا الصدد؛ قد تختلف مصالح المملكة عن مصالح زملائها فى الأوبك. ففى الأوبك توجد بلدان ستتوقف عن تصدير النفط فى نهاية الثمانينات؛ وبالنسبة لمثل هذه البلدان يجب ألا يمتد عمر النفط بعد هذا التاريخ. لكن إذا انتهى عمر النفط كمصدر للطاقة مع نهاية العقد الراهن فإن ذلك سيشكل كارثة للسعودية[2].

وفى تصريح لاحق لذلك قال يمانى:

> إذا ما أجبرنا البلدان الغربية على استثمار مبالغ كبيرة من المال فى موارد للطاقة البديلة، فإن ذلك سيستغرق فترة تتراوح بين سبعة وعشرة أعوام للحصول على نتائج لهذه الاستثمارات التى ستخفض الطلب على النفط إلى مستوى سيؤثر على السعودية، التى تجد فى ذلك الوقت

---

(١) أنظر: New York Times, May 22 and 27, 1981; and Economist, vol. 279, Apr. 11, 1981, p. 72.

(٢) «الشرق الأوسط»- لندن- ٢ فبراير ١٩٨١.

أسواقاً كافية لبيع نفطها لتلبية احتياجاتها الاقتصادية(١).

وقد أعرب أولئك المسئولون السعوديون عن رغبتهم فى أن يروا العمر الاقتصادى للنفط الخام يمتد لخمسين عاماً على الأقل وأن تتشكل بالتدريج صور بديلة من الطاقة(٢).

وفى السوق الجارى الآخذ فى الضعف للنفط الخام يبدو أن السعودية تستخدم وضعها المهيمن على كمية العرض للتأثير فى مداولات «الأويك» عن طريق عدم خفض الإنتاج ورفض رفع الأسعار. فيبدو أن معدل إنتاج أكبر من متطلبات السوق مع سعر أقل بنحو كاف من أسعار الدول الأخرى المصدرة للنفط، يضمن للنفط السعودى أن يحرز قصب السبق. لكن من ناحية أخرى فإن تبنى السعوديين لموقف متصلب للغاية من أجل قيادة حركة الأسعار يحمل فى طياته الخطر الملازم لذلك بابتعاد السعودية عن التيار الرئيسى للأويك ومايقترن بما يستتبعه مثل هذا الابتعاد من أخطار سياسية واقتصادية شتى ومتعددة.

وبغض النظر عن قرار الحظر النفطى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، فإن السعوديين قد تجنبوا الربط المباشر بين السياسة النفطية والصراع العربى- الإسرائيلى. وقد كان الدعم القوى الذى قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل سببا رئيسياً فى قرار الملك الراحل فيصل باستخدام النفط السعودي كسلاح سياسى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣. وبهذا الصدد ذكر وزير الصناعة والكهرباء السعودى، غازى القصيبى، فى حديث أمام المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية فى أبريل ١٩٧٦:

> لقد حال هذا الدعم غير النزيه دون وصول الصداقة السعودية- الأمريكية إلى كل إمكانياتها. وأدى فى عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ إلى توتر العلاقات ووصولها إلى الحضيض. وإذا لم يكن هذا العامل الوحيد موجوداً لكانت الصداقة الأمريكية- السعودية حالة نموذجية للمشاركة بين قوة عظمى وقوة صغرى(٣).

---

(١) Christian Science Moitor. Feb. 5, 1981 ...

(٢) Felth, Douglas J., "The Oil Weapon De- mystified." Policy review, .. No. 15, winter 1981, pp. 33- 36.

(٣) غازى القصيبى: العلاقات الأمريكية- السعودية. حديث أمام مجلس العلاقات الخارجية نيويورك- ٧ أبريل ١٩٧٦.

ورغم ذلك فإن السعودية قد أوضحت موقفها إزاء الأعمال غير المسئولة للدول المنتجة للنفط. حيث ذكر وزير البترول السعودى أحمد زكى يمانى فى سبتمبر ١٩٧٤:

> إن القضية بالنسبة للبلدان المستهلكة للنفط كانت دائما أمن الإمدادات النفطية والأسعار الأرخص. وقضيتنا هى الأمن، والعائدات الملائمة، والاستخدام الرشيد لمواردنا الطبيعية. وقد شعرت السعودية دائماً بالحاجة إلى زيادة معتدلة وتدريجية فى سعر النفط لتمشى مع ظروف السوق التى يمكن اقتصاديات البلدان المستهلكة أن تتكيف معها دائما[1].

وقد أوضح السعوديون مراراً وتكراراً أن استعدادهم للتعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية سيتأثر بمدى إدراك الاستجابة الغربية لحل القضية الفلسطينية.

وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٧٩ نقل عن وزير البترول السعودى، زكى يمانى، قوله فى أطلانطا أنه توجد «مافيا تركية جديدة» فى الحكومة السعودية تضغط من أجل رفع أسعار النفط السعودى وتدافع عن الحجة القائلة بأن المملكة بحاجة إلى إنتاج ٥ ملايين برميل يومياً فقط لتلبية الاحتياجات المالية المحلية[2]. وفى نفس هذا المؤتمر نقل عن السفير الأمريكى فى السعودية، جون وست، قوله أن خفض إنتاج النفط بنسبة ٥٠٪ سيسبب «أكبر كساد اقتصادى فى سائر أنحاء العالم لم نر مثيلا له من قبل على الإطلاق[3]. وتوجد خلافات داخل القيادة السعودية حول الحفاظ على مستويات الإنتاج الراهنة، حيث يرغب البعض فى إبطاء التوسع فى القدرة الإنتاجية وتقييد معدلات الإنتاج فى المستقبل وجعلها مرتبطة بصورة أكبر بالاحتياجات الاقتصادية للبلاد، وبخاصة فى ضوء حقيقة أن البترو دولارات المتراكمة تنخفض قيمتها مقابل العملات الصعبة الأخرى.

ويجب أيضا أن توضع الضغوط الاجتماعية والدينية داخل المجتمع السعودى فى الاعتبار. فهناك أعضاء من آل سعود، يقودهم الأمير محمد الأخ الشقيق للملك خالد، يعارضون

---

(١) أحمد زكى يمانى: النفط- نحو علاقة جديدة بين المنتجين والمستهلكين. محاضرة ألقاها فى Catham House بلندن فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٤ وأعيد طبعها فى World Today, vol. 3 0 November 1974: 482- 483

(٢) رويتر: ٢٠ أكتوبر ١٩٧٩.

(٣) نفس المصدر السابق.

التحديث السريع الحالى للملكة، نتيجة للأثر المجتمعى الناجم عن وجود أعداد كبيرة من العمال الأجانب وتآكل القيم الإسلامية التقليدية(١). وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن التكنوقراط السعوديين الشبان- الذين تلقى العديد منهم تدريبهم فى جامعات أمريكية لكنهم ظلوا يميلون إلى إنتاج رؤية وطنية- ينتقدون التبديد واللافاعلية السائدين كما يرونهما. ويعتقد بعضهم أن إنتاج النفط لايجب التوسع فيه بالمعدل اللازم لتلبية احتياجات البلدان الصناعية فى المستقبل، ويفضلون الحفاظ على مزيد من النفط فى باطن الأرض من أجل استغلاله فيما بعد. وتوحى مثل هذه الخلافات بأن «العلاقة الخاصة» الأمريكية- السعودية لا يمكن افتراض أنها ثابتة وغير قابلة للتغير.

وستستمر الحكومة السعودية، على الأرجح، فى الضغط على البلدان الصناعية، وبخاصة الولايات المتحدة، لكبح جماح طلبها من النفط. وقد أشارت القيادة الحالية إلى أن الطلب المتزايد على النفط وعدم كفاية جهود الدول الغربية لتطوير بدائل للبترول هما السببان الرئيسيان لمشكلة سعر النفط.

وتشمل المخاوف المتعلقة بالمصالح المرتبطة بالنفط مايلى:

(١) **العوائد**: فالسعوديون يعتبرون أن العوائد المستمدة من البترول مفرطة، ويجدون أنفسهم عاجزين عن الحد من نمو العوائد سواء بإنتاج المزيد من النفط أو إنتاج ما هو أقل فقط.

(٢) **فوائض البترودولارات**: حيث يعانى السعوديون من صعوبة إيجاد منافذ لفوائضهم المقابلة للاستثمار. فالزيادات الكبيرة فى الاستثمار المباشر فى الخارج أثارت العداء للاستثمار العربى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقلب معدلات أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم قد خلقا صعوبات فى إيجاد أصول رأسمالية تكون بمثابة استثمار أفضل من الاحتفاظ بالنفط فى باطن الأرض(٢).

(٣) **الإنفاق**: يعتقد بعض السعوديين أن إنفاق المملكة على التحديث والأسلحة قد ولّد

---

(١) انظـر: Turner, Louis and Bedore, James. Saudi Arabia: The Power of the purse- strings.

(٢) تجدر ملاحظة أن قرار إدارة كارتر فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٩ بتجميد الأرصدة الإيرانية فى الولايات المتحدة أثناء أزمة الرهائن قد ولّد مخاوف سعودية كبيرة إزاء هذه «السابقة»، رغم تطمينات وزير الخزانة الأمريكى، ويليام ميلر، للقادة السعوديين.

توترات اجتماعية واقتصادية وخلق زيادات فى وجود العمال الأجانب الكبير سلفاً. وقد كشفت الثورة الإيرانية وحادث الحرم المكى القلق السعودى من سرعة التنمية.

(٤) **الأمن**: يُنظر إلى العوائد الكبيرة وعدم كفاية المنافذ للفوائض القابلة للاستثمار على أنهما مصدران لزعزعة الاستقرار الداخلى. وفى نفس الوقت؛ يدرك السعوديون أن أمنهم الخارجى يعتمد إلى درجة بعيدة- على الدعم الأمريكى وعلى استقرار النظام الاقتصادى الغربى، الذى يحتاج- بدوره- إلى أن تحافظ السعودية على مستويات مرتفعة لإنتاج وعوائد النفط. ويشعر السعوديون بأنه مالم تضع الدول الغربية قيوداً على الطلب (من النفط)، لن يكون هناك مناص من هذه المعضلة.

(٥) **نقص النفط السوفيتى**: حذر وزير البترول السعودى، زكى يمانى، من أن الاتحاد السوفيتى سيصبح على الأرجح مستورداً للنفط فى النصف الثانى من الثمانينات. وينظر السعوديون إلى هذه المسألة على أنها عامل أساسى للتطويق السوفيتى لمنطقة الخليج، بمافى ذلك وجودهم فى القرن الأفريقى وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية وغزو أفغانستان[١].

(٦) **المخزون البترولى الإستراتيجى**: المخزون البترولى الإستراتيجى هو إحد المسائل التى لايمكن عزلها عن شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والسعودية. فهو مرتبط بمسائل مثل التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط، والسعى السعودى للأمن العسكرى، والدور السعودى فى سوق النفط العالمى.

وقد تمت التوصية لأول مرة بالمخزون البترولى الإستراتيجى كجزء من «مشروع الاستقلال» الذى تبنته إدارة نيكسون، وشرعت فيه فى أعقاب الحظر النفطى العربى عام ٧٣- ١٩٧٤ وارتفاع سعر النفط. وقد تم تصميم مشروع المخزون البترولى الإستراتيجى ليمنع انكشاف الولايات المتحدة فى حالة نقص نفط خطير على نطاق العالم. وقد أقر الكونجرس تكوين «المخزون البترولى الإستراتيجى» عام ١٩٧٥ (بموجب القانون رقم ٩٤- ١٦٣) كوسيلة لخفض تأثير أى انقطاع فى إمدادات النفط مستقبلاً. وكان هدفه النهائى تخزين نفط يتراوح بين

---

(١) قال عبدالرحمن منصورى نائب وزير الشئون الخارجية، فى مقابلة صحفية، أنه لا يجب إساءة تفسير النوايا السوفيتية فى الشرق الأوسط. وحذر من وجود دليل دافع يبرهن على أن غزو أفغانستان كان الخطوة الأولى فقط فى خطة طويلة الأمد تستهدف الهيمنة المباشرة على شبه الجزيرة العربية ونفطها؛ «فقد وصل الروس أولاً إلى القرن الأفريقى واليمن الجنوبى. ثم جاءوا إلى أفغانستان. وليست هذه مواقف معزولة عن بعضها البعض. وإنما هى جزء من كماشة كبيرة تستهدف نفط الشرق الأوسط».

انظـــــر: Wall Street Journal, Mar. 4, 1980: 36.

. ٧٥ مليون برميل ومليار برميل- وهى كمية تكفى احتياجات الولايات المتحدة لمدة تتراوح بين أربعة أشهر، تبعاً لمعدلات الاستهلاك، دون الاعتماد على الواردات. على أن يتم تخزين ٣٢٥ مليون برميل من النفط عام ١٩٨٠ تصل إلى ٥٠٠ مليون برميل عام ١٩٨٢.

وأوقفت الولايات المتحدة مشتريات الخام للمخزون البترولى الإستراتيجى فى مارس ١٩٧٩ أثناء ركود الإمدادات النفطية فى أعقاب الثورة الإيرانية، وتوقف إجمالى احتياطيات المخزون البترولى الإستراتيجى فى ذلك الوقت عند ٩١,٧ مليون برميل. واستمر هذا التوقف لأكثر من سنة حتى سبتمبر ١٩٨٠ عندما تم استئناف التخزين بعد أن قام الكونجرس- الذى انتابه القلق من جراء هذا التأخير- باصدار قانون لأمن الطاقة (رقم ٩٦- ٢٩٤) يقضى بتخزين ١٠٠ آلف برميل يومياً. ثم صدر فى ديسمبر ١٩٨٠ القانون رقم ٩٦- ٥١٤ لسنة ١٩٨١ المالية لينص على أن التخزين يجب أن يكون ٣٠٠ ألف برميل يوميا على الأقل- وأشارت إدارة ريجان إلى أن ملء المخزون البترولى الإستراتيجى أمر له أولوية كبيرة. لأنه فى مارس ١٩٨١ كان هناك ١١٨ مليون برميل فقط فى المخزون البترولى الإستراتيجى لاتكفى إلا لتعويض ثلاثة أسابيع من النفط المستورد.

ومن المنظور الأمريكى؛ فإن وجود مخزون احتياطى نفطى لدى الولايات المتحدة سيساعدها فى مواجهة ثلاثة أنواع من التهديدات: الأول- حظر نفطى؛ والثانى- خفض صادرات النفط لفترة ممتدة نتيجة لثورة أو اضطراب داخلى فى واحد أو أكثر من البلدان المصدرة للنفط؛ والثالث- استخدام القوة العسكرية أو ضغط إحدى الدول الخارجية من أجل الاستيلاء على النفط أو إيقاف شحنه. فخفض صادرات النفط سيكون مضر لأوربا الغربية واليابان، وسيدفع العالم صوب خراب اقتصادى. ويتركز التهديد بخفض حاد للإمدادات النفطية فى منطقة الخليج الفارسى، والدولة الخليجية التى تستطيع أن تشكل فوضى اقتصادية دولية إذا ما عجزت عن تصدير نفطها هى السعودية[1].

(١) فى شهادته أمام لجنة الطاقة بمجلس الشيوخ، فى ٢٩ أبريل ١٩٨٠، قدر البروفيسور هنرى روين أن خفض ٩ ملايين برميل يوميا من نفط لخليج الفارسى لمدة سنة سيسبب أنخفاضاً ثدره ٧٪ فى الناتج القوى الإجمالى الأمريى، ٩٪ من الناتج القوى الاجمالى لأوربا الغربية و ١٠٪ من الناتج القوى الاجمالى اليابانى. وقدرت دائرة الميزانية بالكونجرس فى دراستها الصادرة فى مايو ١٩٨٠ بعنوان «السوق العالمى الثمانيات: أثار متضمنة على الولايات المتحدة» أن نقص ٣,٥ مليون برميل يوميا لمدة عام، أى ٤٠٪ من الواردات الراهنة) سيخفض الناتج القوى الاجمالى بنحو ٢٧٠ مليار دولار، ويضيف أكثر من ٢٪ إلى معدل البطالة، ويزيد التضخم بما يقرب من ٢٠٪.

ومن المنظور السعودى؛ فإن قرار الحفاظ على إنتاج كبير من النفط، رغم نقد الدول الأعضاء الأخرى فى الأوبك لذلك، قد تم اتخاذه لعدة أسباب، أهمها منع تمزق الاقتصاديات الغربية. كما أن السعوديين حافظوا على أسعار نفطهم أدنى من أسعار الأعضاء الآخرين فى الأوبك وسعوا إلى ممارسة ضغط على باقى الأعضاء لخفض أسعارهم. لكن القيادة السعودية تعرضت لضغط مكثف سواء من داخل السعودية أو من داخل الأوبك لخفض مستويات الإنتاج واعتبرت أن مفهوم التخزين الاحتياطى من جانب البلدان المستهلكة سيعطى الدول المستوردة فعالية إستراتيجية، وأن المصداقية السعودية ستتعرض للأذى فى المداولات سواء داخلياً أو مع أعضاء الأوبك إذا ما اشترت الولايات المتحدة نفطاً فائضاً لملء مخزونها البترولى الإستراتيجى.

مصالح مرتبطة بالصراع العربى- الإسرائيلى

شددت القيادة السعودية مراراً وتكراراً على أن التسوية الشاملة للصراع العربى- الإسرائيلى ستجلب للولايات المتحدة منافع لاتعد ولا تحصى. وفى حين تطلعت السعودية إلى الولايات المتحدة طلباً للمساعدة فى تحقيق أهداف سياستها الداخلية والخارجية، فإن القيادة السعودية تشعر بأن الولايات المتحدة لم تكن قوية بمافيه الكفاية مع إسرائيل لتشجيع حل للصراع. ويمكن لاندلاع عداوات جديدة أن يعطل تدفق النفط بصورة خطيرة، حتى فى غيبة حظر نفطى، كنتيجة للقيود التى سيفرضها ذلك على الشحن والدمار المحتمل لحقول النفط السعودية أو دمار المنشآت والتسهيلات.

ويعتقد بعض المراقبين أنه سيكون من الصعب على السعودية أن تفلت من الانخراط النشط فى حرب جديدة، لأن دورها السياسى البارز فى العالم العربى قد يقلل الخيارات المتاحة أمامها فى أزمات سياسية وعسكرية جديدة فى المنطقة، ورغم أن المملكة يمكن أن تسعى إلى تفادى التورط فإنها قد تجر بنشاط إلى الصراع.

وتكتسب القضايا العربية- الإسرائيلية أهمية كبيرة فى العلاقات الأمريكية مع السعودية بسبب العلاقة الخاصة لإسرائيل مع الولايات المتحدة. وقد نظر السعوديون إلى اتفاقات كامب ديفيد على أنها لم تأخذ فى الحسبان المصالح الجوهرية السعودية فى وضعية القدس(١). ورغم

(١) بسبب وضع الحكومة السعودية كحامى حمى الإسلام فإنها لاتستطيع أن يراها العرب (والمسلمون) تتخلى عن هدف استعادة ثالث الأماكن المقدسة الإسلامية إلى السيادة العربية.

أن النقاد العرب لم يقدموا سياسات بديلة لكامب ديفيد قابلة للتطبيق فإنهم جميعهم- باستثناء السودان والصومال وعمان- قد رفضوا معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية التى نجمت عنها، وعزلوا مصر لتوقيعها على سلام منفرد. وكان القادة السعوديون قد خلصوا قبل مؤتمر كامب ديفيد إلى أنه يمكنهم مواصلة دعم مصر، على ما يبدو بأمل أن يسفر مؤتمر قمة كامب ديفيد عن ضغط أمريكى كثيف على إسرائيل للتكيف مع المواقف العربية. ومع ذلك؛ فإن موقفهم فيما بعد ذلك قد عكس سعيهم إلى موازنة سياسة العمل بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة، بالحاجة القسرية لتجنب الخلاف مع الدول العربية الأخرى. ويؤكد السعوديون أن إطار كامب ديفيد لم يكن واضحاً بالقدر الكافى إزاء مواقف عربية أساسية مثل الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى المحتلة، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، ووضعية القدس[1].

وبهذا الصدد؛ قال جوزيف توينمان- الذى أصبح فيما بعد مديرا لشئون شبه الجزيرة العربية فى مكتب وزارة الخارجية الخاص بشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا- أمام اللجنة الفرعية الخاصة بأوربا والشرق الأوسط التابعة للجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب فى يونيو ١٩٧٩:

> إننى أعتقد أن الأولوية رقم واحد لحكومة السعودية هى الحفاظ على أمن البلاد وأمن النظام الحاكم. فالسعوديون ينظرون إلى مشكلة الشرق الأوسط على أن لها تأثيرا واضحاً للغاية بالطبع على البيئة التى يسعون فيها إلى تحقيق هذا الأمن. وفى تقديرنا أن الولايات المتحدة وحكومة السعودية تتقاسمان الالتزام بتحقيق سلام شامل فى الشرق الأوسط، وأعتقد أننا فى جميع أوجه علاقتنا العسكرية مع السعودية نراعى بعناية تأثير نشاطاتنا على إمكانيات السلم فى المنطقة وعلى ميزان التسلح[2].

(١) انظر تقرير الكونجرس الأمريكى. لجنة الشئون الخارجية. اللجنة الفرعية الخاصة بأوربا والشرق الأوسط. استعراض التطورات الأخيرة فى الشرق الأوسط. ١٩٧٩. جلسة استماع فى الدورة ٩٦ للكونجرس. الجلسة الأولى. ٢٦ يوليو ١٩٧٩. واشنطن. مطبعة الحكومة الأمريكية . ١٧٩. ص ٧١.

(٢) الكونجرس الأمريكى . لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب. اللجنة الفرعية الخاصة بأوربا والشرق الأوسط. نشاطات سلاح المهندسين التابع للجيش الأمريكى فى السعودية. جلسة استماع. الدورة ٩٦ للكونجرس. الجلسة الأولى. ٢٥ يونيو ١٩٧٩. واشنطن. مطبعة الحكومة الأمريكية ١٩٧٩. ص ٥٦-٥٧.

ورداً على أنباء نشرتها صحيفة «نيويورك تايمز» وصحيفة «إنترناشيونال هيرالد تريبيون» عن محاولات للقيام بانقلابات وفساد فى السعودية، أعلن ولى العهد السعودى الأمير فهد فى يناير ١٩٨٠:

أعتقد أن هناك عدداً قليلاً من الرجال الحكماء فى الولايات المتحدة الذين يدركون أهمية مصالحهم مع السعودية. إنهم يجب أن يقفوا ويسألوا أنفسهم إذا ما كان الخط الأمريكى متطابقاً مع الخط الإسرائيلى، الذى يريد إيذاء العرب واحتكار الولايات المتحدة وتدمير العلاقات الأمريكية معنا، وذلك لدورنا البارز فى العالم العربى. إن هناك أبوابا عديدة مفتوحة أمامنا ويمكننا أن نستبدل الأمريكيين بغيرهم فى أى وقت نريد[١]».

وفى المباحثات التى جرت بين مستشار الأمن القومى، بريجنسكى، وولى العهد، الأمير فهد، فى فبراير ١٩٨٠، أفادت الأنباء أن السعوديين اقترحوا أن تتخلى الولايات المتحدة عن اتفاقات كامب ديفيد كإطار للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط. وأن بريجنسكى رد على ذلك بقوله أن الولايات المتحدة لاتزال ملتزمة بتحقيق تسوية سلمية بين العرب والإسرائيليين، مع اعتراف خاص بضرورة إحراز تقدم بصدد القضية الفلسطينية[٢].

والحكومة السعودية تعمل بوجه عام وفقاً لسياسات يشاطرها فيها التوجه العربى الأعرض، وقد عملت فى انسجام مع رأى الأغلبية فى العالم العربى. وبهذا الصدد وفى أعقاب مقابلة صحفية منشورة فى صحيفة «واشنطن بوست» فى مايو ١٩٨٠ أشارت إلى أن الحكومة السعودية قد تعيد التفكير فى موقفها إزاء اتفاقات كامب ديفيد، أوضح ولى العهد الأمير فهد أن حكومات ووسائل إعلام معينة:

«كانت تحاول أن تصور السعودية كمساند للمفاوضات الجارية لعملية السلام، أو كما لو كانت مستعدة لاقتراح مبادراتها المقنّعة بهذا الشأن. والمؤكد هو أن موقف المملكة العربية السعودية من مشكلة الشرق الأوسط وقضية

(١) Middle East Econamic digest, vol. 24, Jan. 18, 1980: 37 ...

(٢) New York Times, Feb. 6, 1980...

فلسطين، حاسم وواضح ومعروف. وهو ينبع من موقف الإجماع العربى على أن قضية فلسطين هى لب مشكلة الشرق الأوسط، وأن الحل العادل والشامل لايمكن أن يتحقق مالم تنسحب إسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فى ذلك فى المقام الأول القدس التى يجب استعادة السيادة العربية عليها. وما من حل للقضية الفلسطينية يمكن أن يحقق السلام مالم يكن قائماً على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى العودة وحق تقرير المصير، بما فى ذلك إقامة دولة مستقلة على أرضه. وفى كل هذا تسعى السعودية إلى موقف عربى إجماعى تلتزم به السعودية وتدعمه». والوسائل السلمية التى تساندها السعودية يجب أن تحقق حلاً منصفاً وعادلا، وشاملاً أيضاً، وهو الحل المستمد من موقف يعبر عن الإرادة العربية الاجماعية[١].

إن الارتباط بين الاستقرار فى منطقة الخليج والصراع العربى- الإسرائيلى يبقى قويا كما كان من قبل دائما. وتستمر الولايات المتحدة- بالنسبة للسعوديين- فى الابقاء على دورها فى أن تكون الوسيط الوحيد المقبول، والذى يتمتع بالمصداقية فى هذا الصراع، وذلك بسبب قدرتها على ممارسة ضغط على الإسرائيليين فى محاولات إحراز تقدم نحو تسوية شاملة. وإذا ما أسفرت المفاوضات بين مصر وإسرائيل عن نتائج ضئيلة فى مجرى السنة القادمة فإن الولايات المتحدة ستجد أنه من الصعب تبرير الاستقرار بالإطار المرجعى لكامب ديفيد فى محاولات تحقيق توسيع المفاوضات التى ستشمل الأردن والسعودية. وإلى حد ما ستتأثر مسائل الاستقرار، والمصداقية الأمريكية، والنفوذ السوفيتى فى العالم العربى، بالمواقف التى ستتخذها الولايات المتحدة فى مفاوضات السلام المستمرة، وبخاصة فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية لحل القضية الفلسطينية[٢]. وسيكون هناك مأزق على الأرجح إذا ما ظهر للقادة السعوديين والخليجيين العرب الآخرين أن إسرائيل (وربما مصر) تمليان سياسة الولايات المتحدة، فمن المحتمل أن تعانى مصداقية ومكانة الولايات المتحدة من جراء ذلك.

---

(١) راديو الرياض: ٢٧ مايو ١٩٨٠.

(٢) فى مقابلة صحفية مع صحيفة «لوموند» دعا ولى العهد السعودى الأمير فهد الولايات المتحدة للاعتراف بحقوق الفلسطينيين وإقامة اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. ووصف فهد معاهدة السلام المصرى- الإسرائيلى بأنها «دعوة للحرب لا للسلام» لأنها دفعت المنطقة تجاه عنف أكبر وصوب الراديكالية.

انظــر:... Le Monde, Paris, May 14, 1979.

مصالح مرتبطة بالتحالف الغربى

تختلف مصالح ونقاط ضعف أعضاء التحالف الغربى واليابان طبقاً لاعتماد كل دولة من دول هذا التحالف على نفط الشرق الأوسط، والعمليات السياسية الداخلية المتنوعة، والخلافات على استخدام القوة لحماية المصالح الغربية. ومنذ ١٩٧٣ لم يكن هناك تقدم تجاه تطوير إستراتيجيه مشتركة مع الولايات المتحدة فى المنطقة، رغم حقيقة أن الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط لم تكن من قبل أكبر مما هى عليه الآن[١]. فقد مثلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ العربية- الإسرائيلية تحدياً لمواقف الدول الغربية تجاه النزاع العربى- الإسرائيلى، وكانت المجموعة الأوربية واليابان سريعة فى إعادة تأكيد نواياها الحسنة مع العرب والتنصل من أى ارتباط بالدعم الأمريكى لإسرائيل.

وهذا الصراع الذى ظهر كنتيجة للأحداث اتسع فى نوفمبر ١٩٧٣ عندما تبنى ممثلو المجموعة الأوربية بياناً مشتركاً يعلن أن اتفاق السلام يجب أن يقام على النقاط التالية:

(١) عدم قبول اكتساب الأرض بالقوة.

(٢) ضرورة إنهاء إسرائيل احتلال الأراضى التى احتفظت بها منذ نزاع عام ١٩٦٧.

(٣) احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال لكل دول المنطقة، وحقها فى العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

(٤) الاعتراف بأن إقامة سلام عادل ودائم يجب أن تأخذ فى اعتبارها الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

وفى يوليو ١٩٧٤ بدأ رسميا فى باريس الحوار الأوربى- العربى الذى انبثق فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣. وكان الممثلون للجانب العربى تواقين بشكل خاص للحصول على دعم لموقفهم بالنسبة للأراضى التى تحتلها إسرائيل والقضية الفلسطينية. وكان ممثلو المجموعة الأوربية مستعدين لانتقاد إسرائيل علناً لعدم تخليها عن الأراضى التى احتلتها، وابدا إعتقادهم بأن سلام الشرق الأوسط لايمكن تحقيقه دون حل المشكلة الفلسطينية. وفى ٢٩ يونيو ١٩٧٧ أصدر المجلس الأوربى بياناً من أجل هذا الغرض جاء فيه أن الصدام لن يكون ممكنا

(١) فى ٤ فبراير ١٩٨٠. وصف مستشار الأمن القومى، ز. بريجنسكى، منطقة الخليج بأنها «ثالث منطقة إستراتيجية رئيسية» من حيث الأهمية للولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع أوربا والشرق الأقصى..
انظر:... New York Times, Feb. 6, 1980

حله مادامت «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى إعطاء تعبير فعال لهويته الوطنية لم تترجم إلى واقع، وهو أمر يجب أن يأخذ فى الحسبان ضرورة إيجاد وطن للشعب الفلسطينى»(١). لكن أعضاء المجموعة الأوربية لم يكونوا راغبين فى الاعتراف رسميا بمنظمة التحرير الفلسطينينة أو إقرار قيام دولة فلسطينية بشكل خاص. ورفضوا الموافقة على طلبات العرب من الأسلحة والحظر الاقتصادى على إسرائيل(٢).

وفى فبراير ١٩٨٠ ذكرت الأنباء أن وزراء خارجية المجموعة الأوربية يعدون مبادرة أوربية مستقلة تستهدف التوصل إلى تسوية فلسطينية وتوصلوا إلى اتفاق على بدء تحركات خاصة بهم مستقلة عن عملية كامب ديفيد إذا أخفقت الولايات المتحدة فى إحراز تقدم بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى فى المستقبل القريب. وتضمنت الإستراتيجية المتفق عليها عاملين:

(١) استكمال قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ بملحق يعترف بوضوح بمطالب الفلسطينيين فى أن يكونوا شعباً مستقلاً لهم وطنهم الخاص بهم.

(٢) عقد مؤتمر دولى جديد لمحاولة حل المشكلة الفلسطينية على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ المعدل(٣).

وقام الرئيس الفرنسى فاليرى جسكار ديستان بجولة فى دول الخليج الفارسى، شملت السعودية والأردن فى مارس ١٩٨٠. وفى ١٢ مارس وافقت الحكومة الفرنسية رسميا على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى محادثات سلام الشرق الأوسط وحق الفلسطينيين فى تقرير المصير(٤). وعندما انقضى الموعد الأخير للاتفاق بين إسرائيل ومصر على الحكم الذاتى الفلسطينى دون نتيجة، أعدت المجموعة الأوربية لاستئناف الحوار الأوربى- العربى.

وفى قمة المجموعة الأوربية التى عقدت فى البندقية فى يونيو ١٩٨٠، صدر بيان عن الشرق الأوسط يشير إلى الاتفاق الأوربى على عناصر التسوية العربية- الإسرائيلية. وكان إعلان البندقية يستهدف استكمال قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ أو مفاوضات كامب ديفيد، لا أن يحل محلهما. وكان المقصود منه أن يعطى قوة دافعة لمفاوضات الشرق الأوسط

---

(١) Washington Post, June 30, 1977. ...

(٢) Washington Post, Oct. 30, 1977. ...

(٣) Washington Srar, Feb. 10, 1980 ...

(٤) Washington Srar, Mar. 13, 1980 ...

وتجدر ملاحظة أن النمسا أصبحت أول دولة أوربية غربية تعطى اعترافاً دبلوماسيا كاملاً بمنظمة التحرير الفلسطينية فى ٣١ مارس.

فى وقت وصلت فيه إلى مأزق بطريقة أو بأخرى نتيجة لما تم رؤيته كعناد إسرائيلى، وأيضاً نتيجة لانشغال الولايات المتحدة بالانتخابات الرئاسية، وقد شملت عناصر التسوية التى تضمنها إعلان البندقية: تسوية سلمية شاملة، مشفوعة بضمانات دولية، وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره فى إطار تسوية سلمية، مع إقرار حق إسرائيل فى الوجود والأمن، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى المفاوضات، دون اعتراف صريح بالمنظمة كممثل وحيد للشعب الفلسطينى، وانتقاد المستوطنات الإسرائيلية المُقامة فى الأرض المحتلة والتحيز ضد أى محاولة إسرائيلية تضم القدس الشرقية، واستئناف الحوار الأوربى- العربى.

وكان رد الفعل العربى انتقادياً بشكل عام لأن العناصر التى احتواها إعلان البندقية لم تطرح المبادئ الضرورية للتوصل إلى حل دائم. ووضعت السعودية الإعلان بأنه غامض وغير كاف كأساس لتسوية القضية الفلسطينية. أما الحكومة الإسرائيلية برئاسة مناحم بيجين فقد أدانت التناول الأوربى للمشكلة الفلسطينية، بما يتضمنه من اعتراف مستقبل بمنظمة التحرير الفلسطينية وقبول لمطالبتها بوطن فلسطينى.

وفى اجتماع بين المجموعة الأوربية وممثلى جامعة الدول العربية فى لوكسمبورج فى الفترة من ١٢ إلى ١٤ نوفمبر ١٩٨٠ حثت المجموعة الأوربية على انضمام منظمة التحرير الفلسطينية إلى محادثات أية تسوية شاملة فى الشرق الأوسط، وتم الاتفاق على عقد مؤتمر أوربى- عربى على المستوى الوزارى فى يونيو أو يوليو ١٩٨١. لكن هذه المبادرة الأوربية توقفت فى الجزء الأخير من عام ١٩٨٠ كنتيجة للنزاع العراقى- الإيرانى وتردد الحكومات الأوربية فى تقرير الجانب الذى تؤيده فى هذا النزاع.

هذه المحاولة الأوربية الغربية للبحث عن مداخل جديدة لتسوية مشكلة الشرق الأوسط نوقشت خلال زيارات إلى واشنطن فى أوائل ١٩٨١ قامت بها رئيسة الوزراء البريطانية مرجريت تاتشر ووزير الخارجية الفرنسى جان فرانسوا بونسيه. وأشارت بعض التقارير الصحفية إلى أن إدارة ريجان كانت أقل عداء عن إدارة كارتر لمبادرة أوربية مستقلة عن الشرق الأوسط، ونُقل عن مسئول بوزارة الخارجية الأمريكية قوله أنه قد ظهر أن الجهود الأوربية والأمريكية فى الشرق الأوسط سهلة القياد وقابلة لأن تكون متكاملة[1]. وفى نفس الوقت، فإن وزير الخارجية الهولندى كريستوفر ڤان دير ملاف الممثل الحالى للمجموعة الأوربية، بدأ جولة فى بلدان الشرق الأوسط تلمساً لرد فعل لمشروع مكتوب فى ٣٠ صفحة

(١) Washington Post, Mar. 2, 1981. ...

عن المداخل الاختيارية للقضايا العربية- الإسرائيلية والقضايا الفلسطينية. وتضمنت الخيارات المذكورة: انسحاب القوات الإسرائيلية والمستوطنات من الأراضى المحتلة، تقسيم القدس بين إسرائيل والأردن، أو وضع القدس الشرقية تحت شكل من أشكال السيطرة الدولية، واستفتاء جميع السكان العرب فى فلسطين عما إذا كانوا يرغبون فى دولة فلسطينية مستقلة خارج حدود إسرائيل عام ١٩٦٧ أم يرغبون فى قيام اتحاد فيدرالى مع إسرائيل أو الأردن[١] وبالتزامن مع الدول العربية الأخرى، بما فى ذلك مصر، ساندت السعودية المبادرة الأوربية، وكان من الممكن لمثل هذه المساندة أن تؤثر على العلاقات السعودية- الأمريكية.

المصالح الاقتصادية

تمثل التجارة الأمريكية مع السعودية- بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل الذى عززته- أهمية كبيرة للولايات المتحدة. فعبر السنوات القليلة الماضية أصبحت السعودية سابع أكبر سوق أجنبى للسلع والخدمات والتكنولوجيا الأمريكية، باستثناء المبيعات العسكرية. والسعودية بهذا أكبر سوق يتسع بسرعة للصادرات الأمريكية. وإجمالى الواردات السعودية- التى قدرت بنحو ٢٥ مليار دولار فى سنة ١٩٧٩ الشمسية- يتزايد بمعدل مستوى ٢٥٪.

وكانت الصادرات الأمريكية إلى السعودية عام ١٩٨٠ تقدر بنحو ٥,٧٦ مليار دولار - أى بزيادة قدرها ٢٠٪ عن عام ١٩٧٩- ومثلت مايقرب من خُمْس إجمالى الواردات السعودية و ٥,٢٪ من الصادرات الأمريكية عام ١٩٨٠. ويبين الجدول التالى مدى التجارة الأمريكية مع المملكة.

---

(١) Washington Post, Mar. 4, 1981. ...

التجارة الأمريكية مع السعودية

(بمليارات الدولارات)

	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨.
واردات الولايات المتحدة				
بترول (خام)	٢,٢٩	٥,٢٨	٧,٨٥	١٢,٣
واردات أخرى	.,.٥	.,.٢	.,١٣	.,٢
إجمالي	٢,٣٤	٥,٣.	٧,٩٨	١٢,٥
صادرات الولايات المتحدة				
أغذية / حيوانات	.,١٦	.,٣.	.,٣.	.,٣.
سلع تحويلية	.,٤٣	.,٥٥	.,٦٣	.,٧٤
آلات ومعدات نقل	٢,١.	٢,٥٣	٢,٨٦	٣,٦١
صادرات أخرى	.,٨٥	.,٩١	١,.١	١,١١
إجمالي	٣,٥٤	٤,٢٩	٤,٨.	٥,٧٦

المصدر: U . S. Department of Commerce, Burea of the Census, U . S. Exports General Imports : World Areas by Schedule B Conmodity Groupings (annual)

وفى حين يحقق الميزان التجارى بين الولايات المتحدة والسعودية عجزاً أمريكيا فإن هذا العجز تعوضه الأرباح الأمريكية على الخدمات، بما فى ذلك أرباح هائلة تحققها شركات النفط الأمريكية ومبيعات الأسلحة الأمريكية. وفضلاً عن ذلك؛ فإن هناك تدفقاً للأموال السعودية على الولايات المتحدة للاستثمار فيها. وخلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ (على سبيل المثال) كان المتوسط السنوى لصافى التدفقات الرأسمالية إلى الولايات ١,٥ مليار دولار[١].

(١) Aburdene, Odeh. An analysis of the impact of Saudi Arabia on the U. S. balance of payments 1974-78. Middle Fast Economist Survey, vol- 22, Sept. 24, 1979. pp. i-iii

وتبدو هناك بشائر كبيرة لزيادة الصادرات الأمريكية ونمو التجارة فى أعقاب بدء السعودية خطتها الخمسية الثالثة (١٩٨٠- ١٩٨٥) فى مايو ١٩٨٠. فإجمالى النفقات الحكومية السعودية خلال فترة هذه الخطة، باستثناء النفقات العسكرية وهبات المساعدة الخارجية السعودية، يتجاوز ٢٩٥ مليار دولار. وفى حين كان التركيز فى الخطة الخمسية الثانية على البنية الأساسية الضرورية، بما فى ذلك المطارات والموانى والطرق السريعة والاتصالات البعيدة، فإن الاستثمار فى البنية الأساسية بموجب الخطة الخمسية الثالثة سيخفض بنسبة ٣٥٪- مقارناً بنسبة ٥٠٪ سابقا- وسيرتفع الإنفاق على القطاعات الإنتاجية من ٢٥ إلى ٣٧,٣٪. ويبدو أن تشديد الخطة الخمسية الثالثة يكمن فى الحفاظ على- وحتى زيادة- قوة المملكة فى السوق النفطى العالمى واحتياطياتها المالية الدولية. والهدف- داخلياً- هو تشجيع التنمية الصناعية، وخفض الاعتماد على استخدام القوة البشرية الأجنبية، وتعزيز قوة عمل سعودية أكثر كفاءة ومهارة.

ويستهدف التشديد على التصنيع السريع خفض اعتماد الاقتصاد السعودى- بمعنى نسبى- على قطاع النفط. وهناك التزام أقوى تجاه توزيع فوائد التحديث فى سائر أرجاء المجتمع السعودى، جزئياً من خلال تنمية موارد العمل الوطنية السعودية. ومثل هذا الالتزام يُنظر إليه كعنصر هام فى النمو الاقتصادى المتوازن وكأمر جوهرى للحفاظ على الهياكل الاجتماعية والسياسية التقليدية التى أظهرت علامات على إجهادها أثناء الخطة الخمسية الثانية[1]. والزيادات الكبيرة فى الإنفاق على الرفاهية الاجتماعية يعكس الرغبة فى الحفاظ على الاستقرار الداخلى. وفى نفس الوقت؛ فإن الزيادات الأكبر - حتى من ذلك - فى مخصصات التنمية الاقتصادية تشير إلى أولويات الحكومة فى هذا المجال. فمن المتوقع أن تصل نفقات التشييد إلى إجمالى ١٣٢,٥٣ مليار دولار فى ظل الخطة الخمسية الثالثة. كما أن نمو استثمارات القطاع الخاص يمثل سمة هامة للخطة الخمسية الثالثة حيث من المتوقع أن يمتد إلى ماهو أكثر من ١٠٪ سنويا ليصل إلى إجمالى ٢٤,٠٦ مليار دولار عام ١٩٨٥.

أما أهداف صناعة البترول فقد وضعت فى عبارات فضفاضة عامة: فالإنتاج سيكون محكوماً بالموارد التى يتطلبها تنفيذ خطة التنمية والحاجة إلى الحفاظ على الاحتياطيات،

---

(١) منها على سبيل المثال معدل التضخم السريع عام ١٩٧٥- ١٩٧٦، وكذلك الاستيلاء على الحرم المكى فى نوفمبر ١٩٧٩ (فى رأى بعض المراقبين).

أكثر مما يكون رداً تلقائياً لمتطلبات السوق العالمية[1]. ولم يتم تحديد هدف معين لمستوى إنتاج النفط الخام، فى حين أن الأسعار ستوضع بحيث تحافظ على القيمة الحقيقية لبرميل الخام. ومع ذلك فإن الأحداث الأخيرة وبيانات المتحدثين الرسميين السعوديين أشارت إلى أن السعودية تفضل قيمة أكبر على أسعار نفطية مستقرة وأدنى نسبيا عما قد توحى به وثيقة الخطة الخمسية الثالثة.

وقد تم وضع تشديد جديد تماماً على التنمية الإقليمية. فالقلق من المشكلة المحتملة للهجرة الواسعة من السكان الريفيين إلى المدن قد عولج فى الخطة الخمسية الثالثة عن طريق برامج من شأنها أن تجعل المدن الثانوية والقرى أكثر صلاحية للسكنى. وتبعاً لذلك، تم التخطيط لإنفاقات متزايدة من أجل الزراعة والإسكان والمدارس والتنمية الريفية والاتصالات وكهربة الريف والصحة وتجميل المدن. وتم تحديد ١٥ مدينة صغيرة لتكون مراكز لخدمة التنمية الوطنية و ٥٢ مدينة أصغر أو قرى كمراكز لخدمة التنمية فى المحافظات.

وإجمالى الواردات السعودية، التى قدرت بنحو ٢٥ مليار دولار عام ١٩٧٩، تزداد بمعدل مستوى ٢٥٪. وبنصيب فى السوق السعودية أكبر من ٢٠٪ نوعاً ما تظل الولايات المتحدة حاليا المورد الرئيسى للمملكة بالسلع والخدمات. ورغم أن السعودية تفضل المقاولين الأمريكيين بصورة غالبة فى وارداتها الإنشائية، فإن الشركات الأمريكية تجد منافسة بصورة متزايدة من شركات آسيوية وأوربية. وقد أكد رجال الأعمال الأمريكيون العاملون فى السعودية أن عطاءات المقاولين الأمريكيين فى مجال الإنشاءات قد انخفضت بصورة مطردة من ٩٪ من الإجمالى عام ١٩٧٥ إلى ٦٪ عام ١٩٧٨ إلى ٣٪ عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠[2]. وأكد رجال الأعمال الأمريكيون أنه نتيجة لهذا الهبوط لا تبين الصادرات الأمريكية إلى السعودية نموا دولاريا حقيقياً عندما تسوى على أساس معدل تضخم قدره ١٢٪.

وقد نجم انخفاض القدرة التنافسية للشركات الأمريكية فى السعودية من مزيج من

(١) Document: Highlights of Saudi Arabia's Third National Development Plan (1400- 1405- 1980- 1985), released by the Ministry of Planning. In, Middle East Ecconomic Digest, Nov. 7, 1980, p.8.

(٢) American Businessmen's Group of Ryiadh. Position Paper: "America's Loss of Business in the Middle East. September 1980"; and Middle East Economic Digest special report: "Construction and Contracting". Mar 1981, p. 22.

الخصائص الحكومية والمتعلقة بالقطاع الخاص. وهذه الشركات ذاتها تشدد على أن الوضع غير المواتى نسبياً الذى تجد نفسها فيه جاء نتيجة الممارسات الأكثر ليبرالية لحكومات الشركات الأجنبية المنافسة. وتبرهن على أن الشركات الأجنبية الأخرى تتلقى مساندة من حكوماتها تتراوح بين الدعم والملكية الكاملة لقوة العمل والسيطرة عليها والتزويد بها. والعامل الرئيسى الذى تستشهد به الشركات الأمريكية العاملة فى المملكة هو النص الحالى والمذكرة التفسيرية للتشريع الخاص بالدخل المكتسب فى الخارج، وبالذات للأقسام رقم ٩١١ و ٩١٣ من قانون الدخل الداخلى التى تتطلب أن يدفع الأمريكيون ضريبة على الدخل المكتسب فى السعودية. وبالإضافة إلى ذلك وضعت الشركات الأمريكية فى ظرف غير مُوات نتيجة لقوانين مناهضة المقاطعة ومناهضة الفساد ومناهضة التعريفة.

وقد وضع عدد من شركات الإنشاءات والشركات الهندسية الأمريكية العاملة فى السعودية- ومن بينها شركة بكتل Bechtel ورالف بارسونز Ralph M. Parsons وفلور Flour ودرافو Dravo ورايموند أنترناشيونال Raymond International وموريسون- كندسون Morrison- Knudson - قائمة بأسباب هبوط أدائها فى المملكة تشمل عوامل متعلقة بالقطاع الخاص وعوامل حكومية، منها:

- الافتقار إلى المساعدة الحكومية بالمقارنة مع المساعدة التى تعطى للشركات المنافسة من حكوماتها.

- افتقار المنتجات الأمريكية للقدرة التنافسية بسبب هزال مراقبة الجودة وعدم انتظام مواعيد التسليم.

- تطبيق المعايير الأخلاقية الأمريكية بموجب التشريع الأمريكى الخاص بمكافحة الرشوة وقواعد الضريبة والبيئة.

- ارتفاع نفقات الشحن من الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط يجعل المعدات الأمريكية مكلفة بنحو مفرط.

- لأن المهندسين الأمريكيين يدفعون ضرائب بالمعدلات الأمريكية، فإنهم يجب أن يتقاضوا مرتبات تتراوح بين ضعفى وأربعة أضعاف المهندسين الألمان الغربيين أو البريطانيين.

- لم تعد التكنولوجيا الأمريكية متفوقة.

- بعض البلدان الأخرى، على عكس الولايات المتحدة، لديها وكالات حكومية مستعدة لمساندة شركات الانشاءات بتأمين حكومى ضد المخاطرة السياسية أو تزويدها بسندات للأداء وتغطية مقدمة لضمانات الدفع.

ويبين المسح الذى قام به مكتب المحاسبة العام لنحو ۲٥٠ شركة أمريكية فى مارس ١٩٨١، أن ٥٥٪ تقريبا من الشركات التى ردت على استطلاع مكتب المحاسبة العام ذكرت أن تكاليف الإذعان لمعايير المحاسبة الواردة فى قانون ممارسات الفساد الأجنبية أكبر من الفوائد التى تحصل عليها[١]. وبالإضافة إلى ذلك فإن أكثر من ۳۰٪ من الشركات التى ردت على الاستطلاع وتقوم بأعمال فى الخارج استشهدت بمواد مكافحة الرشوة فى القانون وقالت أن هذه المواد تسبب خسارة الشركات الأمريكية لفرص عمل فيما وراء البحار. ووفقاً لما ذكره المسح فإن شركات الطائرات والإنشاءات تزعم أنها أضيرت بنحو خاص.

فشركات الطائرات والتكنولوجيا المتطورة ستتأثر بتقليص سلطة بنك الصادرات والواردات الأمريكى فى الإقراض، ويمكن أن تواجه منافسة متزايدة من المقاولين الأجانب الذين تدعم حكوماتهم عطاءاتهم بائتمانات ضريبية وتوريدية.

وكون العوامل المحددة للقدرة التنافسية الأمريكية ترتبط بظروف حكومية وظروف متعلقة بالقطاع الخاص، أمر توحى به حقيقة أن شركات الخدمات الأمريكية فى غير مجالات الإنشاءات تحوز ٥٦٪ من سوق السعودية. وفى ظل الخطة الخمسية الثالثة فإنه من المرجح أن تستمر الحكومة السعودية فى السعى إلى الخبرة الأمريكية فى مجالات الخدمات والمجالات الفكرية. وسيكون هناك طلب متزايد على تشغيل وإدارة الأبنية وكل أنواع المنشآت فى المملكة. والتركيز على تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليم والتدريب بجميع أنواعه سيقدم فرصا جديدة للشركات الأمريكية فى مجالات يحقق منها المقاولون والمستشارون الأمريكيون نجاحا بالفعل.

وأن مجالات التعاقد المتنامية للشركات الأمريكية هو تدريب القوة البشرية. فمثل هذا التدريب جزء من كل تعاقد كبير وهو مسئول إلى درجة كبيرة عن تجديد التعاقدات المتكررة. ويمثل تدريب القوة البشرية اهتماما كبيرا للجنة الاقتصادية الأمريكية- السعودية المشتركة، التى أنشئت فى يونيو ١٩٧٤. وقد كان الهدف من إنشاء هذه اللجنة هو الجمع بين احتياجات التنمية السعودية والخبرة التكنولوجية والإدارية الأمريكية. ومن أجل هذا الغرض؛ تم اختيار وزارة الخزانة الأمريكية بوصفها النظير المنطقى للهيئة السعودية المعنية، ألا وهى وزارة المالية

---

(١) U. S. Congress. General Accounting Office. Report: Impact of Foreign Corrupt Practices Act on U. S. Business, AFMD- 81- 34. Washington, GAO, Mar. 4. 1981.

والاقتصاد الوطنى. والوزارة السعودية تضع أولويات التنمية ومشروعات الخطط أمام اللجنة الاقتصادية الأمريكية- السعودية المشتركة. ومنذ إنشاء هذه اللجنة فإنها استهلت أو بدأت أو أكملت تعاقدات تتدرج إلى عدة ملايين من الدولارات فى مجالات مثل الكهربة، والإدارة الإحصائية، وإدارة الجمارك، ونظم المعلومات والاتصالات، وخطة النقل، وحماية المستهلك، والزراعة، وبحوث الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى مجال تدريب القوة البشرية. (انظر الجدول الخاص بلجنة التعاون الاقتصادى الأمريكى- السعودى المشتركة: موجز للمشروعات).

اللجنة الأمريكية - السعودية المشتركة للتعاون الاقتصادي

موجز للمشروعات

	تاريخ التوقيع (الفترة)	الأهداف	الوكالات الأمريكية والسعودية العاملة	عدد العاملين الأمريكيين (مارس ١٩٨٠)
الإحصاء ومعالجة البيانات	١٩٧٥/٩/٢٣ (٥ سنوات)	تطوير الإحصاءات وعمليات المركز الوطني للكمبيوتر.	وزارة التجارة الأمريكية (إدارة الإحصاء) وزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودية.	٢٣
الزراعة وتنمية الموارد المائية	١٩٧٥/١١/٢٣ (غير محددة)	تقديم النصح للتنمية الزراعية والموارد المائية والبحوث.	وزارة الزراعة ووزارة الداخلية الأمريكية، ووزارة الزراعة والموارد المائية السعودية.	٢٧
تطوير المتنزهات الوطنية	١٩٧٧/٢/١٦ (مشروع فرعي)	تصميم وانشاء متنزه وطني.	وزارة الداخلية الأمريكية، وزارة الزراعة والموارد المائية السعودية.	١
خدمات كهربائية	١٩٧٦/٢/٢٩ (غير محددة)	تخطيط وخدمات تقنية في مجال الكهرباء.	وزارة الخزانة الأمريكية وشركة «تشارلز مين»، وزارة الصناعة والكهرباء السعودية، مؤسسة العلوم الوطنية.	٣
دعم مركز العلم والتكنولوجيا	١٩٧٦/٢/٢٩ (غير محددة)	تطوير المركز الوطني السعودي للعلم والتكنولوجيا	مؤسسة العلوم الوطنية	-
تدريب وتنمية القوى البشرية	١٩٧٦/٦/١٢ (٩سنوات)	تطوير التدريب المهني. وتقديم النصح لمركز تدريب الانشاءات	وزارة العمل الأمريكية وإدارة الخدمات العامة، وزارة العمل والشئون الاجتماعية السعودية	٤١

	تاريخ التوقيع (الفترة)	الأهـــداف	الوكالات الأمريكية والسعودية العاملة	عدد العاملين الأمريكيين (مارس ١٩٨٠)
خدمات المعلومات المالية	١٩٧٧/٥/٣ (غير محددة)	معلومات مالية وتحليل لها: إقامة مركز معلومات	وزارة الخزانة الأمريكية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودية	١٤
بحوث وتدريب على تحلية مياه البحر	١٩٧٧/٥/٣ (غير محددة)	إنشاء مركز بحوث وتدريب: وحدة ذات طاقة كبيرة لتحلية مياه البحر	وزارة الداخلية الأمريكية، وشركة تحلية المياه المالحة	٣
حماية المستهلك	١٩٧٧/٥/٣ (٥ سنوات)	تطوير نظام مراقبة جودة المواد الغذائية	وزارة الخزانة الأمريكية ومعهد بحوث «ميدوست»، وزارة التجارة السعودية	١٢
إدارة الطرق السريعة والتدريب عليها	١٩٧٧/٨/٢٦ (٦ سنوات)	الادارة والخدمات الإدارية والتقنية	وزارة النقل الأمريكية، وزارة المواصلات السعودية	١٠
بحوث وتنمية الطاقة الشمسية	١٩٧٧/١٠/٣٠ (٥ سنوات)	بحث تطبيقي وتطوير الطاقة الشمسية (تمويل مشترك)	وزارة الطاقة الأمريكية ومعهد بحوث الطاقة الشمسية	١
خدمات مراجعة	١٩٧٨/٥/١٥ (غير محددة)	توفير المساعدة الإدارية وخدمات مراجع الحسابات	وزارة الخزانة الأمريكية ومكتب المراجعة العام	٤
إدارة الجمارك والتدريب عليها	١٩٧٨/٦/٢٢ (غير محددة)	تقديم النصح بشأن عمليات الجمارك وتوفير التدريب عليها	وزارة الخزانة الأمريكية (إدارة الجمارك)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودي.	٤

	تاريخ التوقيع (الفترة)	الأهــداف	الوكالات الأمريكية والسعودية العاملة	عدد العاملين الأمريكيين (مارس ١٩٨٠)
تطوير إدارة التموين	١٩٧٨/٧/١٣ (غير محددة)	تطوير إدارة تموين مركزية ونظام توفيرها	إدارة الخدمات العامة، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السعودى	٤
تجهيز وخدمات محطة «الناصرية» للطاقة	١٩٧٨/١١/٩	توسيع سعة التوليد وتطوير منشآت المحطة	وزارة الخزانة الأمريكية ومكتب استشارات أمريكى (أوفر سيز أدفايسورى سيرفس)، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى	٤
إدارة البنك الزراعى والتدريب عليها	١٩٧٨/١١/١٩ (٥ سنوات)	إقامة برامج تدريب وتوفير خدمات استشارية	إدارة الائتمان الزراعى الأمريكية، البنك الزراعى السعودى	٧
خدمات نقل	١٩٧٨/١١/١٨ (٤ سنوات)	توفير خدمات تقنية وإدارية وتدريب وتحليل مالى	وزارة النقل الأمريكية، وزارة المواصلات السعودية	١
تطوير الإدارة التنفيذية	١٩٧٨/١١/١٨ (غير محددة)	تطوير الفاعلية التنفيذية والإدارية لموظفين حكوميين مختارين	وزارة الخزانة الأمريكية، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السعودية	-
الأراضى القاحلة، والأرصاد الجوية والتعليم البيئى	١٩٧٩/١١/٢٥ (غير محددة)	تطوير مناهج ومساعدة فى التدريس	وزارة الخزانة الأمريكية وجمعية التنمية الدولية، جامعة الملك عبدالعزيز	-
مكتب التمثيل الأمريكى	....	تنسيق خدمات الإدارة والدعم	وزارة الخزانة الأمريكية، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السعودى	١٣
إجمالى العاملين الأمريكيين				١٧٣

مشروعات مكتملة	
تدبير وإنشاء معدات ومستودعات لتوليد الطاقة	وزارة الخزانة الأمريكية و «أوفرسيز أوفيسورى أسوشيتس»، وزارة الصناعة والكهرباء السعودية، وهيئة الكهرباء، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السعودية
تدبير تجهيز طاقة الكهربائية للمحافظة الشرقية	وزارة الخزانة الأمريكية و «أوفرسيز أودفيسورى أسوشيبتس» والشركة الكهربائية السعودية المتحدة

(المصدر: وزارة الخزانة الأمريكية- واشنطن)

وإحدى القسمات الأخرى للعلاقة الاقتصادية الأمريكية- السعودية هى تدفق الأموال إلى سوق رأس المال الأمريكى. فعلى عكس السندات التجارية يمثل الاستثمار المباشر للحكومات العربية والأفراد العرب فى الولايات المتحدة أقل من ١٪ من إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر. (يقدر نصيب البلدان الأوربية بأكثر من ثلثى هذه الاستثمارات).

والأغلبية الساحقة من الاستثمارات السعودية فى الولايات المتحدة استثمارات فى الأوراق التجارية- أى شراء رأس مال أو أسهم وسندات بالأسواق المالية لاتسمح لمشتريها بممارسة أى تأثير حقيقى على إدارتها. ومن خلال وكالة النقد السعودية وضعت الحكومة السعودية الجزء الرئيسى من استثماراتها فى سندات وكالة النقد الحكومية السعودية والسندات والأسهم الخاصة، مع نسبة صغيرة جداً توجه إلى الاستثمار المباشر[١].

وتصاعدت الأرصدة الفائضة المتراكمة لدى وكالة النقد السعودية فى منتصف الثمانينات إلى أكثر من ٧٠ مليار دولار، وقدر معدل زيادتها بأكثر من ٢ مليار دولار كل شهر. وجميع هذه الأرصدة تقريبا كانت توضع خارج السعودية: حوالى ٤٠٪ فى بنوك أجنبية إما كودائع أو مدخرات ائتمانية، وحوالى ٦٠٪ فيما صنف على أنه سندات أجنبية، وهى فى الأساس

(١) Law, John. Arab Investors: Who They Are, what They Buy, and ... Where. New York. Chase World Information Center, 1980, pp. 65- 84.

سندات مالية حكومية. ومن حيث التوزيع الجغرافى كان مايقرب من نصف الاستثمارات السعودية موجوداً فى الأراضى الأمريكية، رغم أن ثلاثة أرباح إجمالى هذه الاستثمارات كانت غالبيته بالدولار.

وكانت سندات وكالة النقد السعودى مقتصرة فعليا بالكامل على أرصدة مالية، تتراوح بين قصيرة ومتوسطة الأجل. وقد خلق هذا مشكلة، هى أن مثل هذه الأرصدة أكثر عرضة للتآكل بسبب التضخم ومخاطر سعر الصرف. والقسم الأكبر من السندات متمثل إلى حد كبير فى امتلاك صكوك وزارة الخزانة الأمريكية والتزامات الوكالة الفيدرالية، التى يشترى معظمها مجلس الاحتياط الفيدرالى، الذى تحتفظ وكالة النقد السعودية بعلاقات وثيقة معه. أما القسم الأصغر من مشتريات سندات الحكومة الأمريكية فيجرى من خلال السوق الثانوى، أى عموما من خلال البنوك المراسلة. وتضع وكالة النقد السعودى كميات كبيرة فى ودائع بالبنوك الكبرى الأمريكية، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها. هذه البنوك تدير الجزء الرئيسى من ممتلكات وكالة النقد السعودية من الأسهم والسندات الخاصة.

ويعمل مديرو الاستثمار فى البنوك على أساس حريتهم فى تقدير الموقف وفقا لما يرونه مناسبا داخل إطار الخطوط العريضة التى تضعها وكالة النقد السعودية. وإحدى القسمات الرئيسية لهذه الخطوط العريضة أن يصل استثمار وكالة النقد السعودية بسرعة فائقة إلى ٥٪ من القدرة التصويتية لحملة الأسهم والسندات فى أى شركة. وإحدى الكوابح الأخرى هى أن وكالة النقد السعودية لن تستثمر فى عدد من القطاعات، من بينها وسائل الإعلام، والترفيه، والخمور، وصناعات التبغ، وأيضا الصناعات الدفاعية. وتضع وكالة النقد السعودية كميات كبيرة من ودائعها فى البنوك الأمريكية الكبرى داخل الولايات المتحدة وخارجها[١].

وهناك قلق متزايد من السعوديين إزاء العداء الظاهر للاستثمار العربى فى الولايات المتحدة. فمنذ عام ١٩٧٤ قُدم إلى الكونجرس أكثر من ٨٠ قانونا لفحص أو تقييد التدفقات الأجنبية من الأموال إلى الولايات المتحدة. والاستثمار السعودى فى الولايات المتحدة قد اتسم بالحذر والبراجماتية. فخلال الفترة ١٩٧٤- ١٩٧٨ كان تدفق الأموال السعودية إلى أسواق المال الأمريكية: ٥,٢٢ مليار دولار عام ١٩٧٤؛ و ٣,٥٥ مليار دولار عام ١٩٧٥، و٤,٤٤٧ مليار دولار عام ١٩٧٦، و ٣,١٧٢ مليار دولار عام ١٩٧٧، و ١,٥٣٩ مليار دولار عام ١٩٧٨[٢]. ويعزى الانخفاض الذى حدث عام ١٩٧٨ إلى هبوط كمية الفائض الجارى للسعودية من جانب،. ومن جانب آخر إلى ضعف الدولار.

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) Middle East Economic Survey, vol. 22. Sept. 24, 1979, p.1 ...

مصالح إستراتيجية وأمنية

حتى الثورة الإيرانية فى فبراير ١٩٧٩، ظلت سياسة الولايات المتحدة عبر العقد الأسبق تعتمد على إيران والسعودية فى أن تلعبا أدوارا إستراتيجية رئيسية وأمنية إقليمية فى الخليج، وعلى تشجيع التعاون الأمنى الإقليمى. وعندما أنهت الحكومة البريطانية ترتيباتها الأمنية فى الخليج عام ١٩٧١ فى أعقاب قرارها كانت الولايات المتحدة متورطة بشدة فى حرب فى جنوب شرق آسيا. وكنتيجة لذلك؛ أصبحت قرارات السياسة الأمريكية قائمة على رفض الحلول محل الوجود البريطانى «كشرطى للخليج»، وبدلاً من ذلك اعتمدت على إيران والسعودية «كدعامتين توأمين» لسياسة دعم الدول المحلية التى لديها إمكانيات القوة للحفاظ على التوازنات الإقليمية. وفى التطبيق؛ أصبحت هذه السياسة تترجم إلى مساندة طلبات هذين البلدين لنقل الأسلحة وتوفير المساعدة التقنية.

وبالنسبة للسعودية حصل الدفاع على الأولوية الثانية بعد إعطاء الأولوية الأولى للحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية الإسلامية من أجل ضمان سلامة المملكة وأمنها الداخلى- وفى ظل الخطة الخمسية للتنمية (١٩٧٦- ١٩٨٠) التى بلغ حجمها ١٤٢ مليار دولار تم تخصيص ٢٢,١ مليار دولار، أى ١٥,٧٪من إجمالى الخطة، للدفاع. وفى مايو ١٩٨٠ صدق الملك خالد على الخطة الخمسية الثالثة للمملكة (١٩٨٠- ١٩٨٥) التى تبلغ نفقاتها نحو ٢٣,٥ مليار دولار، ولم تتضمن أى أهداف دفاعية أو تقديرات للإنفاق الدفاعى الإجمالى. ومع ذلك فإن الدفاع كان هو المكون الأكبر فى الميزانية العامة للسعودية لعام ١٩٨٠- ١٩٨١، حيث امتص مايقرب من ٢٠,٥٨ مليار دولار. وتشير الإنفاقات الدفاعية للمملكة عبر السنوات العديدة الماضية إلى مخاوفها الأمنية:

ميزانية الدفاع السعودية

السنة المالية	ملايين الدولارات
١٩٧٣ - ١٩٧٤	٩٨٨
١٩٧٤ - ١٩٧٥	١,٤٥٠
١٩٧٥ - ١٩٧٦	٦,٥١٠
١٩٧٦ - ١٩٧٧	١٠,٣٦٠ (١)
١٩٧٧ - ١٩٧٨	١١,٥٦٩ (١)
١٩٧٨ - ١٩٧٩	١٣,٠٠٠ (١)
١٩٧٩ - ١٩٨٠	١٤,٢٦٨ (١)
١٩٨٠ - ١٩٨١	٢٠,٥٨٠ (١)

وقد اتخذت الانفاقات الكبيرة على تحديث القوات المسلحة السعودية وقوات الأمن مستويات مختلفة، من بينها العتاد والدعم اللوجسطيقى والتدريب والبنية الأساسية والإنشاءات. ورغم حجم هذه الإنفاقات فإن القوات الدفاعية السعودية مقيدة بنقص القوة البشرية والافتقار إلى التدريب والخلفية التكنولوجية والأمية. وهناك حاجة للتدريب فى مجالات العمليات والصيانة والإدارة، وتنمية الاتصالات والبنية الأساسية، كما أن هناك حاجة لاستبدال العتاد العسكرى القديم الموجود بعتاد جديد، وهناك أيضاً حاجة إلى حوافز لتجنيد واستبقاء المجندين فى الخدمة. ومن المعروف أن السعودية تعتمد على مصادر خارجية لكل عتادها الحربى والتدريب على استخدام المعدات.

ويقدر عدد القوات المسلحة السعودية والقوات شبه العسكرية حاليا بأكثر من ١٠٠ ألف. وينقسم هؤلاء إلى خمسة تنظيمات أساسية تتفاوت فى قوتها وتتلقى دعما مختلفاً من الحكومة السعودية، فنجد الجيش السعودى الملكى، والقوات الجوية السعودية الملكية، والأسطول السعودى الملكى تحت قيادة وزارة الدفاع والطيران التى يرأسها الأمير سلطان بن عبدالعزيز. ويمارس وزير الدفاع والطيران الإشراف والسيطرة العملياتية على هذه الجيوش

(١) أرقام تقديرية

الثلاثة، بالإضافة إلى سيطرته على الطيران المدنى، يساعده فى ذلك نائبان للوزير، أحدهما للقوات المسلحة والثانى للطيران المدنى. وفى وزارة الدفاع والطيران يوجد رئيس للأركان مسئول مباشرة أمام الوزير عن الإشراف على نشاطات الجيوش الثلاثة المشار إليها. أما الحرس الوطنى السعودى- الذى يسمى أحياناً بـ «الجيش الأبيض»- فهو تحت السيطرة الشخصية للملك من خلال قائده، الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، الذى عينه الملك ويرفع إليه مباشرة تقاريره عن نشاطات الحرس الوطنى[1].

أما قوات الحدود وحرس السواحل فتتبع وزارة الداخلية التى يرأسها الأمير نايف بن عبدالعزيز. (انظر الرسم البيانى للمؤسسة العسكرية السعودية الذى يبين مواطن القوة والعلاقات المختلفة للقوات المسلحة والقوات شبه العسكرية بالسلطة المركزية والعرش). وقد تأثرت كل هذه التنظيمات، بدرجات متفاوتة، ببرامج التحديث التى بدأت فى الستينات وتسارعت فى منتصف السبعينات.

ويتخلل أعضاء وأنصار الأسرة المالكة جميع مستويات القوات المسلحة النظامية. كما أن جزءاً رئيسيا من الجيش، وأيضاً من الحرس الوطنى، يتم تجنيدهم من جماعات البدو التى تدين بالولاء القبلى لآل سعود. ومع ذلك فإن هناك انخفاضاً فى التعداد السكانى للقبائل بالمملكة نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية والتحديث. وهذا من شأنه تآكل قاعدة تجنيد كان يعول عليها. ويبدو واضحا أن الجيش والحرس الوطنى متكافئان بما فيه الكفاية للحيلولة دون إستيلاء أى منهما على السلطة، كما يبدو واضحاً أنهما منفصلان جدا فى قيادتهما وتكوينهما من أجل تسهيل التنسيق الأيسر.

والجيش قائم إلى حد بعيد فى أربعة معسكرات عسكرية كبيرة تحتوى على التدريب، والصيانة، والتسهيلات اللوجستية بالإضافة إلى الإسكان وغيره من المنشآت والتسهيلات التى تتطلبها جماعة كبيرة تابعة له. وفى معظم الحالات فإنها تكون مزودة بقواعد جوية وتحميها صواريخ سطح- جو. هذه المعسكرات هى: معسكر تبوك فى شمال غرب المملكة حيث يوجد لواء مدرع من الجيش وبعثة تدريب فرنسية، ومدينة الملك خالد العسكرية فى حفر الباطن شمال شرق المملكة بالقرب من الحدود العراقية والكويتية، ومدينة عصد العسكرية فى الخرج الواقعة على مسافة ٦٠ ميلا جنوب شرق الرياض حيث توجد أيضا صناعة عسكرية وطنية

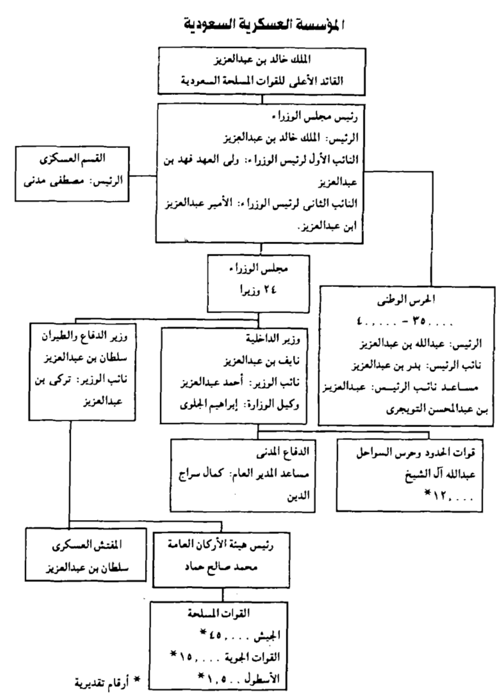
---

(١) الحرس الوطنى منظم على أسس قبلية ويتولى المسئولية فيه زعماء قبليون، وليس كل المنتمين إلى هذه القوات يعملون بها طوال الوقت. وقد ظهرت هذه القوات من قوة قبلية غير نظامية مكونة من عناصر موالية لآل سعود من أجل توحيد المملكة بين ١٩٠٢ و ١٩٢٥.

وليدة، وخميس مشيط فى جبال مقاطعة عسير الشمالية، على مسافة ٦٠ ميلا شمال الحدود مع الجمهورية العربية اليمنية.

أما الحرس الوطنى، الذى ينفصل نظامه اللوجستى وتسهيلات ومنشآت تدريبه عن تلك الخاصة بالجيش مثلما ينفصل أيضا هيكل قيادته عن هيكل قيادة الجيش، فيشيد معسكرين عسكريين مماثلين. فى الأحساء بين حقول النفط فى المقاطعة الشرقية التى تتولى فيها المسئولية الرئيسية وفى القاسم وسط مقاطعة نجد التى تحصل منها على عدد كبير من المجندين.

المؤسسة العسكرية السعودية



المصدر: شركة أرامكو؛ الكونجرس الأمريكى، مجلس النواب، لجنة العلاقات الدولية. سياسات الأسلحة الأمريكية فى الخليج الفارسى والبحر الأحمر: الماضى- الحاضر- المستقبل- تقرير تقدم للدورة ٩٥ للكونجرس- الجلسة الأولى- ديسمبر ١٩٧٧؛ Midde East economic digest.

ويحتوى الجيش السعودى الملكى على لواءين مدرعين- أحدهما مجهز بالكامل بدبابات فرنسية من طراز (AMX 30) والثانى مشكّل ليكون مجهزا بدبابات أمريكية من طراز (M-60 a1)، وأربعه ألوية مشاة، وكتيبتين من المظليين، وكتيبة للحرس الملكى- جميع المجندين بها على وجه الحصر من مصادر قبلية- وثلاث كتائب مدفعية. وبالإضافة إلى ذلك، توجد ست بطاريات مضادة للطائرات وعشر بطاريات صواريخ سطح- جو- تعمل تحت إشراف القوات الجوية السعودية الملكية. واثنتان من ألوية المشاة فى طور الميكنة حاليا لتتحول إلى مشاة ميكانيكية.

وتمتلك القوات الجوية السعودية الملكية حاليا ثلاثة أسراب قاذفة مقاتلة مزودة بطائرات من طراز (F- 5E)، وسربين للتدريب، وسرباً للطائرات الاعتراضية، وثلاث وحدات لتحويل العمليات، وسربين للنقل، وسربين للهليوكبتر. وهناك أيضا أسراب تدريب.

وتوجد القواعد الكبرى للقوات الجوية السعودية الملكية فى الرياض- مقار القيادة- والظهران وجدة وتبوك وخميس مشيط والطائف وأبها والمدينة وينبع.

أما البحرية السعودية الملكية فلا تمتلك، فى الوقت الراهن، أسطولاً صغيرا أو تنظيماً للأسطول. وتوجد القواعد البحرية الرئيسية فى القطيف/ جبيل، على الخليج الفارسى، وفى جدة على البحر الأحمر. وتوجد قواعد أخرى فى رأس تنورة والدمام وينبع. كما توجد قواعد لحرس السواحل فى ساح شرمة وقيصان وحاص كما يوجد ميناء للإمداد والتموين تحت الإنشاء فى رأس المشعب.

العلاقة الأمريكية

للولايات المتحدة علاقة قديمة العهد مع السعودية فيما يتعلق بتقديم المساعدة الأمنية، تعود إلى عام ١٩٥١، عندما تم توقيع اتفاقية للمساعدة الدفاعية المشتركة تبيع الولايات المتحدة بموجبها أسلحة ومواد دفاعية وتوفر التدريب العسكرى على استخدامها، مقابل استمرار استخدام الولايات المتحدة لقاعدة الظهران الجوية. وفى ١٩٥٢ أحرزت الولايات المتحدة الغلبة على بعثة تدريب من البريطانيين عندما وافق الملك عبدالعزيز بن سعود على قبول مجموعة استشارية أمريكية لتقديم المساعدة العسكرية إلى السعودية. فى تلك السنوات الخوالى عندما كانت عائدات المملكة غير كافية لتلبية احتياجات ميزانيتها، كانت معظم المساعدة الأمريكية فى شكل برنامج مساعدة عسكرية مقدمة كمنحة.

وكانت السنوات الأولى لعلاقة المساعدة العسكرية الأمريكية- السعودية تتميز بشحنات متواضعة نسبياً من العتاد العسكرى غير المتطور وتدريب محدود للقوات السعودية، سواء فى السعودية أو فى المدارس العسكرية الأمريكية. وحدث تغير هام فى هذه العلاقة عام ١٩٦٥ عندما تم الاتفاق على برنامج مشترك بين الولايات المتحدة والمملكة، سمى مشروع «البساط السحرى»- لتحديث القوات المسلحة السعودية، نتيجة للهجمات المصرية على الأراضى السعودية أثناء الحرب الأهلية اليمنية. وفى أوائل السبعينات أصبحت الولايات المتحدة مستغرقة فى عدد من البرامج الدفاعية مع الحكومة السعودية. وتحول أساس العلاقة من المعونة المقدمة كمنحة إلى المبيعات المدفوعة نقداً فى السبعينات. ويوضح الجدول التالى مدى برامج المساعدة الأمنية الأمريكية للمملكة منذ عام ١٩٥٣. ويتضح من هذا الجدول أن السعودية قد طلبت من الولايات المتحدة معدات وخدمات عسكرية تبلغ قيمتها أكثر من ٣٤ مليار دولار فيما بين السنة المالية ١٩٦٥ وسنة ١٩٨٠ المالية. وخلال نفس هذه الفترة سلمت الولايات المتحدة إلى السعودية معدات وخدمات تبلغ قيمتها ١١,٣ مليار دولار. ويمكن تفصيل البرامج الأمريكية المرتبطة بالدفاع مع القوات المسلحة السعودية، حتى الوقت الحاضر، على النحو التالى: إنشاءات ٦٠٪، تدريب ٢٠٪، معدات ٢٠٪.

اتفاقات المبيعات العسكرية الأجنبية بين الولايات
المتحدة والسعودية وما تسلمته السعودية منها
(بآلاف الدولارات)

السنة المالية	الاتفاقات	التسليم
١٩٥٠ - ١٩٦٤	٨٧,٠٢٦	٧٥,٤٢٦
١٩٦٥	٣٤١,٦٤٣	٥,٨٣٩
١٩٦٦	٨,٦٥٢	١٢,٢٠٠
١٩٦٧	١٣٦,٧٥٩	٢٧,٥٧٢
١٩٦٨	١٣,٦٩٦	٣٦,٨٥٦
١٩٦٩	٤,٢١٤	٣٢,٠٨٦
١٩٧٠	٨٠,٩١٠	٣١,٩٣٧
١٩٧١	١٥,٨٦٣	٦٤,٠٤٩

السنة المالية	الاتفاقات	التسليم
١٩٧٢	٣٧١,..٤	١٥٩,٦٤٦
١٩٧٣	٧.٩,٢٥٩	٢١١,١٥٩
١٩٧٤	٢,.٣١,٢٥.	٣٢٩,٩٧١
١٩٧٥	٣,٦١٤,٨١٩	٣٢٤,٢٣٩
١٩٧٦	٧,٧٤٢,.٨٧	٩٢٦,٨٨٣
١٩٧٧	١,٨٨٨,١٥٥	١,٥.٢,١.٤
١٩٧٨	٤,١٢١,٥١٩	٢,٣٦٨,٩٢١
١٩٧٩	٦,٤٦٨,٧.١	٢,٤٧١,٥٣١
١٩٨.	٤,٥٣٦,٧٧٧	٢,٧٢٤,٧٤٦
الإجمالى	٣٤,٩١٣,٩٩٤	١١,٣١٢,٤٩٥

(١) تشمل قيمة مشروعات اتفاقات مساعدة السعودية بالمهندسين التى طلبها وزير الدفاع والطيران السعودى ووافقت الحكومة الأمريكية عليها لإدارة سلاح المهندسين الأمريكى على النحو التالى: ..٥٢١,١, دولار للسنة المالية ١٩٦٥، ٦٥,٨٢. دولار للسنة المالية ١٩٧. ٦٤,.١, دولار للسنة المالية ١٩٧٣، ..١. ١,٥٢٢ دولار للسنة المالية ١٩٧٨، ٢,٣٩٣,٢٤٤ دولار للسنة المالية ١٩٨.

(٢) تشمل الربع الانتقالى.

المصدر: وزارة الدفاع الأمريكية- وكالة المساعدة الأمنية الدفاعية- المبيعات العسكرية الأجنبية وحقائق المساعدة العسكرية- ديسمبر ١٩٨.

رؤية عامة لبرنامج سلاح المهندسين التابع للجيش الامريكى فى السعودية

(بملايين الدولارات)

	وزارة الدفاع الأمريكية[1]	تقدير التكلفة
١- وضعية البرنامج:		
إنشاءات تم استكمالها	١,٥٤٦	١,٤٨٨
تحت الإنشاء	٤,٠٧٢	٣,٩٢٠
عطاءات مطروحة للمقاولين	١,٤٩٩	١,٤٩٥
تحت التصميم	٤,٦٦٨	١١,٥٤١
فى التخطيط	٩٤٩	٣,٨٨٠
إجمالى البرامج [2]	١٢,٧٣٤	٢٢,٢٩٧
٢- مكونات البرنامج:		
اتفاقية المساعدة الهندسية[3]	٨,٥١٠	١٤,١٤٠
برنامج توسيع البحرية السعودية	٢,٤٥٥	٤,٦٨٨
الحرس الوطنى السعودى	٣٦٩	٢,٠١٠
برنامج سلاح المهمات السعودى	١,٢٢٩	١,٢٢٩
وزارة الإعلام	١٤	١٤
برامج أخرى	١,٣٨٧	١,٤٤٥
إجمالى البرامج	١٣,٩٦٤	٢٣,٥٢٦

(١) صدق الكونجرس على حالات تبلغ قيمتها الاجمالية ...., ٢٥ دولار أو أكثر.

(٢) باستثناء برنامج سلاح المهمات السعودى

(٣) تشمل نشاطات إنشاءات القوات الجوية والجيش

المصدر: الكونجرس الأمريكى- مجلس النواب- لجنة الشئون الخارجية- اللجنة الفرعية الخاصة بأوربا والشرق الأوسط. نشاطات سلاح المهندسين التابع للجيش الأمريكى فى السعودية- جلسة استماع- الدورة ٩٦ للكونجرس- الجلسة الأولى- ٢٥ يونيو ١٩٧٩-٢٤.

وتشمل البرامج الرئيسية التى شاركت فيها الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة ما يلى:

(١) **مشروعات إنشاءات واسعة متعلقة بالدفاع**: ناشئة عن اتفاقية المساعدة الهندسية الثقافية عام ١٩٦٥ ويقوم بالتنسيق بينها سلاح المهندسين بالجيش الأمريكى. وقد قدم سلاح المهندسين بالجيش الأمريكى تصميمات وخدمات هندسية وإدارية لإنشاء سلسلة كبيرة من التسهيلات والمنشآت، مثل معسكرات حربية، ومدارس، ومستشفيات، ومطارات، وإسكان ومبانى لمراكز القيادة، وموانئ فى المياه العميقة. وقد سقط نصيب الشركات الأمريكية فى هذه الإنشاءات نظراً للمنافسة المتزايدة من الشركات الأوربية والأسيوية من جانب، وقوانين الضرائب الأمريكية وغيرها من التشريعات من جانب آخر. وقد انخرط سلاح المهندسين بالجيش الأمريكى فى العمل بالسعودية طوال الثلاثين عاما الماضية، وحظى بثقة الحكومة السعودية لدرجة اعتماد السعوديين على مشورته ومساعدته فى عملية التحديث. ويشير الجدول السابق إلى المدى الذى ذهبت إليه برامج سلاح المهندسين الأمريكى.

(٢) **فى أعقاب اتفاقية عام ١٩٦٦**، سُمى برنامج التعبئة السعودى ببرنامج سلاح المهمات السعودى. وبموجب هذا البرنامج اضطلعت وزارة الدفاع الأمريكية بجهد طويل الأمد لإقامة نظام لوجستى متكامل لسلاح المهمات السعودى، وتحسين صيانة مركبات الجيش السعودى الملكى، وتدريب السعوديين على الصيانة وعمليات الإمداد التى تجرى أوتوماتيكيا، وإنشاء تسهيلات للإمداد والتموين، وتقديم صيانة محدودة للأسلحة الصغيرة. وتضمن البرنامج بيع ٩٢٧٦ عربة تكتيكية ولأغراض عامة.

(٣) **برنامج توسيع البحرية السعودية**: وهو برنامج مدته عشرة أعوام لتحديث وتوسيع البحرية السعودية الملكية. ويستهدف هذا البرنامج تحويل قوة مكونة من أربع سفن عتيقة، بالإضافة إلى ٢٥ سفينة أخرى، وإنشاء قواعد، وتوفير تدريب وصيانة. وتشمل التسهيلات المرتبطة بهذا البرنامج إقامة مركز تدريب وقاعدة فى جبيل، على الخليج الفارسى، وميناء بالقرب من جدة، على البحر الأحمر، ومجمع لمركز قيادة فى الرياض.

(٤) **برنامج «صقر السلام» للقوات السعودية الملكية**: ويتضمن هذا البرنامج تدريب وإنشاء لتسهيلات معاونة، والحصول على طائرات اعتراضية من طراز (F-5). وقد تسلم السعوديون كل طائرات (F-5) التى طلبوا شراءها. وستستمر الإنشاءات والتدريب لعدة أعوام. وستلحق تجهيزات متنوعة مرتبطة بنظام (F-5)، من بينها صواريخ جو- جو من طراز (AIM-9 Side winder)، وصواريخ من طراز (AGM-65A Maverick)، ووحدات قنابل ليزر من طراز (GMU-12).

(٥) برنامج «شمس السلام» للقوات الجوية السعودية الملكية: ويشمل هذا البرنامج تدريبات وإنشاءات لتسهيلات معاونة، والحصول على ١٦٢ طائرة مقاتلة من طراز (F-15 Eagle) المتفوقة. وسيبدأ تسليم هذه الطائرات قرب نهاية ١٩٨٢- ١٩٨٣. ويجرى بدء التطوير للقواعد الجوية فى الظهران والطائف وخميس مشيط ومن المتوقع استكمالها فى منتصف الثمانينات. وفى ١٩٨٠ أكدت إدارة كارتر أن الحكومة السعودية قد طلبت تجهيزات عسكرية سيكون من شأنها توسيع مدى قدرة النيران لطائرات (F-15). وقد تأجل قرار بيع هذه التجهيزات إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٠. وأعلنت إدارة ريجان فى مارس ١٩٨١ أنها تعتزم إبلاغ الكونجرس بقرارها بأن تبيع للسعودية التجهيزات المتعلقة بطائرات (F-15).

(٦) برنامج تحديث الحرس الوطنى السعودى: فى عام ١٩٧٣ أنجزت الولايات المتحدة والسعودية إتفاقية ثنائية وافقت الولايات المتحدة وفقاً لها على المساعدة فى تحديث الحرس الوطنى السعودى، فى مجالات مثل التنظيم، والتدريب وتدبير التجهيزات، والإمدادات، والاتصالات، والتسهيلات والمنشآت. وقد استهدف هذا البرنامج- الذى تم النظر إليه أصلاً على أنه برنامج لخمس سنوات ويغطى نطاقاً محدوداً- تجهيز وتدريب أربع كتائب مشاة ميكانيكية ومركزين للقيادة. ومن المتوقع أن تكون لهذه الكتائب قدرة نيران ضاربة رغم الأهداف المتواضعة للبرنامج. وتشمل المعدات مركبات مدرعة من طراز (V0150 ABT) ومدافع عيار ٢٠ مم، ومدافع هاون عيار ٨١ مم، وبنادق عيار ٩٠مم، وناقلات جنود مدرعة، ومدفعية دفاع جوى عيار ٢٠ مم من طراز (Vulcan) ومدافع هاوزر عيار ١٠٥ مم من طراز (M-102) وبنادق لا ارتدادية عيار ٩٠مم. وقد اكتمل التدريب بالنسبة للكتائب الثلاث.

(٧) برنامج تحديث الجيش السعودى الملكى: فقد اضطلعت الولايات المتحدة بتحديث لواءين من المشاة بتحويلهما إلى مشاة ميكانيكية على غرار وحدات الجيش الأمريكى. وعلى عكس برنامج الحرس الوطنى السعودى؛ تم تخويل السعوديين مسئولية كبيرة لإحراز الاكتفاء الذاتى، وتم تدريب السعوديين على إصدار التعليمات لسعوديين آخرين. وتشير حالات المبيعات العسكرية الأجنبية التى وافقت عليها الحكومتان الأمريكية والسعودية إلى نوع التجهيزات التى يجب تقديمها، بما فى ذلك دبابات من طراز (M-60 A1) وناقلات جنود مدرعة، ومنصات إطلاق من طراز(AVLB)، ومدافع هاوزر عيار ١٥٥مم من طراز (M-109 AIB)، ونظم صواريخ من طراز (Redeye)، ونظم صواريخ من طراز (Dragon)، وصواريخ عيار ٦٦مم من طراز (Law) ومدفعية دفاع جوى عيار ٢٠مم من طراز (Vulcan).

(٨) **نظام «هوك» للدفاع الجوى:** قامت شركة رايثون Raytheon - بموجب تعاقد تجارى مع الحكومة السعودية- بتطوير النظام الأساسى للصاروخ هوك Hawk، الذى تم بيع ١٠ بطاريات منه للسعودية فى منتصف الستينات، إلى نظام محسن.

وسيكون من شأن نظام «هوك» المحسن والموسع أن يحمى المراكز السكانية فى جدة والرياض والظهران، وأن يدافع عن مواقع مثل خميس مشيط والباطه وتبوك، وأيضاً المداخل إلى المنطقة الشرقية الإستراتيجية المنتجة للنفط.

وتدريب المجندين فى الجيش والحرس الوطنى يوفره الضباط وضباط الصف السعوديون، لكن كل التدريب المتخصص التالى لذلك يأتى ضمن واحد من مشروعات التدريب العديدة المتعاقد عليها مع قوات مسلحة أجنبية أو شركات أجنبية، تقدم العاملين الأجانب كمشرفين أو حتى كمعلمين. وفى حالة البحرية؛ فإن معظم التدريب، حتى لرتب المجندين، لايزال يجرى فى الولايات المتحدة، وبخاصة فى سان ديجو بكاليفورنيا. وفى أواخر ١٩٧٥ أبرمت القوات الجوية اتفاقاً يتم بموجبه إرسال ١٠٠ مجند سعودى إلى قاعدة «لاكلاند» للقوات الجوية الأمريكية فى سان أنتونيو بولاية تكساس، كل ثلاثة أشهر لتلقى منهج يتضمن ٤ أسابيع من التدريب الأساسى، و ٥٩ أسبوعاً لتعلم اللغة الإنجليزية، وعاما لدراسة الرياضيات والعلوم، يعقبها تدريب متخصص فى مدرسة فنية.

وقد صمم تدريب القوات المسلحة السعودية على غرار تدريب القوات المسلحة الأمريكية، وتشرف عليه إدارة قسم التدريب G-3 (عمليات وتدريب) فى هيئة الأركان العامة. هذه الإدارة تدير نظام المدرسة العسكرية، التى تشمل بالإضافة إلى أكاديميى الجيش والقوات الجوية، مدارس لفروع الجيش للمشاة والمدرعات (فى تبوك) والمدفعية (فى خميس مشيط) والاتصالات، والتدريب الجسمانى، والمهمات، والهندسة، والشرطة العسكرية، والإدارة، والتمريض والموسيقى العسكرية، وأيضاً معهد الدراسات التقنية التابع للقوات الجوية فى الظهران، الذى يقدم تدريبا أساسيا ومتقدما لضباط الصف فى ٤٣ تخصصا فى علم الطيران والإلكترونيات والرقابة الجوية. وهذا القسم مسئول أيضا عن الارتباط مع البعثات العسكرية الوطنية التى تشرف على برامج التدريب الأجنبية الكبيرة التى توفر معظم كبار العاملين فى كل هذه المدارس. ويبلغ عدد أفراد بعثة التدريب العسكرية الأمريكية حوالى ٢٥٠ ضابطا وصف ضابط فى القوات الثلاث (البرية والجوية والبحرية)، وهم مسئولون عن الإشراف على مساعدة التدريب المباشرة التى يقوم بها أشخاص يعملون بعقود كبيرة لأقصى حد لتقديم

التدريب والإنشاءات وخدمات المعونة اللوجستية للقوات المسلحة- ويصل إجمالى عددهم إلى حوالى ٣٠٠٠ ألف أمريكى. وتشمل برامج التحديث العسكرى التى من المرجح أن تتضمن استمرارا لدور أمريكى كبير: ميكنة لواءين فى الجيش السعودى الملكى، وتطوير وتدبير قوة متحركة جواً بالهليوكبتر عبر السنوات العشر القادمة، وتنظيم لواء مدرع خفيف وميكانيكى للحرس الوطنى السعودى.

علاقات أخرى

تشترى السعودية التجهيزات والخدمات العسكرية من مصادر أخرى غير الولايات المتحدة. وحتى الوقت الراهن تظل المملكة المتحدة ثانى أكبر مورِّد للسعودية بالتجهيزات والخدمات. وتعمل بعثة بريطانية مستمرة فى المملكة تحت إشراف ضابط كبير من القوات الجوية الملكية. ويقوم سلاح الجو البريطانى بخدمة طائرات (سترايكماستر) و (لايتنتج)، كما يقوم بتشغيل الأكاديمية الجوية فى الرياض ومعهد الدراسات التقنية فى الظهران، وينخرط فى ذلك نحو ألفين من العاملين المدنيين البريطانيين. وهناك أيضاً مستشارون بريطانيون يعملون مع الحرس الوطنى السعودى.

وتشترك بعثة فرنسية فى تدريب اللواء المدرع التابع للجيش السعودى الملكى بتبوك. وزودت فرنسا الجيش السعودى الملكى بنحو ٤٠٠ دبابة من طراز (AMX-30) و ٤٠٠ مركبة قتالية من طراز (AMX-10P)، وأعداد غير معلنة من ناقلات الجنود المدرعة، وأسلحة مدفعية. وفى أكتوبر ١٩٨٠؛ وقعت السعودية عقدا دفاعياً قيمته ٣,٣٥ مليار دولار مع فرنسا لتحديث وتوسيع وتدريب بحريتها[١]. وتغطى الاتفاقية توريد أربع فرقاطات وناقلتين سريعتين للنفط، وصواريخ سطح- سطح من طراز (Matra Otomat)، و ٢٤ طائرة هليوكبتر من طراز (Dauphin) مسلحة بصواريخ جو- سطح من طراز (AS-15)، ورادار من طراز (Thomson- CSETRS 3410) وأفادت الأنباء أن البحرية الفرنسية أيدت، فى يناير ١٩٨١) إرسال ١٦٥ ضابطاً وصف ضابط لتنفيذ الاتفاقية، بما فى ذلك تدريب الأطقم

---

(١)... Aviation Week and Space Technology, Nov. 3, 1980. p.33 Le Monde, Jan. 10, 1981.

السعودية والعاملين الفنيين[1]. وفى ١٩٨٠، ترددت أنباء عن التوصل إلى اتفاق مبدئى بين الحكومة السعودية وشركة الطائرات الفرنسية/ Avions Marcel Dassault Breguet على استثمار سعودى قيمته ٩٦٨ مليون دولار لتقديم العون المالى لتطوير الطائرات المقاتلة المتقدمة (ميراج . . . ٤)[2].

ويتم إنتاج الأسلحة الصغيرة فى ترسانة «الخرج» بموجب ترخيص، حيث يتم إنتاج أسلحة صغيرة أمريكية (مدافع رشاشة عيار ٣ر بوصة و ٥ر بوصة من طراز M-16, M-1, M060) وبنادق آلية ألمانية غربية من طراز Koch G-3 , Heckier. وهذا المصنع مملوك للحكومة ويعمل به مستشارون من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية.

وأفادت الأنباء أن السعودية قد أعربت عن اهتمامها بالحصول من ألمانيا الغربية على ٣٠٠ . دبابة Leopard- 11 و . . . ١ ناقلة جنود مدرعة ومدافع مضادة للطائرات ذاتية الدفع من طراز Gepard وأنظمة أسلحة أخرى[3] وقد أثار هذا النبأ جدلا داخل حكومة بون، ونظراً لأن ألمانيا الغربية قد التزمت منذ عام ١٩٦٤ بسياسة ثابتة مؤداها عدم تصدير أسلحة إلى «مناطق التوتر»[4]. وذكر أيضاً أن السعودية قد أعربت عن اهتمامها بشراء طائرات مقاتلة متعددة الوظائف طراز تورنادو Tornado من بافانيا Pavania (الاتحاد الصناعى الأوربى لصناعة الطائرات. الذى يضم المملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا الغربية)[5].

وتعمل بعثات استشارية عسكرية باكستانية فى السعودية، كما تعمل بعثات تدريب باكستانية وأردنية مع الحرس الوطنى. وهناك تقارير تؤكد وجود ضباط تم التعاقد معهم للعمل طوال الوقت بالحرس الوطنى، ويشير بعض المراقبين إلى أنه ربما كان من بين هؤلاء ١٥٠٠ . من أصل باكستانى وعدة عشرات من الأردنيين وآخرون سوريون وعراقيون وفلسطينيون وبنغال ومصريون. ووفقاً لما يقال فإن هؤلاء الضباط يعاملون كرعايا ويبدون أكثر نشاطا فى التدريب والشئون اللوجستية[6].

---

(١) . . . يشكل هذا التعاقد أهمية لفرنسا لأنه يقدم ضمانا ضمنياً لإمدادات فرنسا النفطية.

(٢) Strategy Week. Sept. 22-28, 1980 ...

(٣) Economist, Fed. 28, 1981 ...

(٤) New York Times, Mar. 26. 1981 ...

(٥) Defence and Foreign Affairs Daily, vol.x. Feb. 10, 1981 ...

(٦) Salameh Ghassane. Political Power and the Saudi State. Merip ... Reports. No. 91, Oct. 1980, p. 10.

وقد وقعت فرنسا والسعودية اتفاقية فى ٢ نوفمبر ١٩٨٠. يتم بموجبها تدريب مستخدمين سعوديين على أساليب الأمن الداخلى فى فرنسا(١). وسيتم أيضاً إنشاء مكتب تنسيق مشترك لتعزيز التعاون بين وزارتى الداخلية فى البلدين.

وضعية القوات المسلحة السعودية

كان لتصميم الحكومة السعودية على تحديث المملكة من خلال برامج التنمية الضخمة فى القطاعات المدنية والعسكرية، ضغط كبير على الموارد البشرية المحدودة. وتمتلك السعودية قوات مسلحة محدودة العدد لكنها حسنة التجهيز وتتمتع بمستوى مهنى جيد. لكن مسألة البراعة التقنية فى استخدام معدات متطورة، أو حتى بدرجة أكبر فى صيانتها، تمثل مشكلة تحتاج إلى وقت من أجل التغلب عليها. فسيبقى انخفاض مستوى تعليم السكان- لجيل آخر على الأقل- مشكلة خطيرة سيفاقمها التنافس الحاد على قوة بشرية مدربة نادرة فى الاقتصاد السعودى. وستزداد حدة المشكلة من جراء أفول القطاع القبلى الذى تجتذب القوات المسلحة والحرس الوطنى من داخله النسبة الأعلى من مجنديها(٢). كما أن القوة البشرية السعودية تعانى من النقص بالمثل فى القطاع المدنى الذى يهيمن عليه الأجانب بنحو متزايد. ولاشك أن تحولاً واسع النطاق لقاعدة التجنيد تجاه المناطق الحضرية المتزايدة الاتساع يمكن أن يدخل عناصر مزعجة سياسياً إلى القوات المسلحة.

وداخل القطاع العسكرى؛ خلقت التكنولوجيا المتقدمة، المجسدة فى برامج الدفاع الكبرى، مشكلة إضافية لأعداد كبيرة من المستخدمين المدنيين والعسكريين الأجانب المطلوبين لخدمة أنظمة الأسلحة وتدريب القوات المسلحة السعودية على استخدامها. وتشير الاتجاهات قصيرة الأمد إلى اشتراك ووجود أمريكى وبريطانى وفرنسى مستمر فى جميع أوجه عملية التحديث العسكرية. كما تشير مشاكل استيعاب واستخدام قدرات القوات المسلحة السعودية واعتمادها على وجود مستخدمين أجانب لتشغيل وصيانة المعدات، إلى درجة الاستعداد القتالى للعسكرية السعودية. وهذا واضح بنحو خاص فى القوات المسلحة السعودية الملكية، حيث يُقدَّر- مثلاً- أن المملكة ستعتمد على الدعم الأمريكى لتشغيل طائرات (إف- ١٥)

(١) Times, London, Nov. 4, 1980 ...

(٢) ذكرت صحيفة «الجزيرة» السعودية فى ١١ مايو ١٩٨٠. أن وزير الدفاع الأمير سلطان قد أعلن أن الخدمة العسكرية ستصبح إجبارية فى المستقبل القريب. وستكون مدة التجنيد القصوى عامين.

حتى التسعينات. والطيارون السعوديون رغم قلة عددهم مؤهلون لقيادة طائرات (إف- ١٥)، لكن المعاونة الأرضية والمؤازرة اللوجستية تظل إلى حد كبير معتمدة على المستخدمين الأجانب، رغم برامج التدريب المكثفة والمكلفة.

وربما كان أفضل وصف للوضع العسكرى للمملكة هو أنه وضع دفاعى بصورة غير فعالة. ورغم أن البرامج الكامنة وراء تحديث القوات المسلحة السعودية تستهدف تحقيق دفاع جدير بالثقة، فإن هناك نقائص كثيرة كما لوحظ من قبل. فالقوات المسلحة لديها خبرة قتالية ضئيلة، ولاسيما فيما يتعلق بالعتاد الحربى الحديث. ومواقعها موجودة فى مراكز متناثرة إلى حد بعيد. وهناك نقص فى التنسيق بين القوات البحرية والقوات الجوية، وهو التنسيق الذى تقيده بدرجة أكبر الحاجة إلى اتصالات مُحَسَّنة. كما أن المستخدمين يفتقرون إلى الخبرة الإدارية، وبخاصة فى الميدان اللوجستى. وسيستمر الطلب على أعداد كبيرة من المستخدمين الأجانب للحفاظ على تشغيل وصيانة وخدمة المعدات. ورغم إنفاق مليارات الدولارات على القطاع العسكرى، فإن هدف الوصول إلى دفاع جدير بالثقة لن يتحقق فى المستقبل القريب. وتبقى هناك حاجة لتحسين قدرة القوات البحرية السعودية على الحركة وترقية الدفاعات الجوية من أجل ردع أى هجوم محتمل على مراكزها السكانية وحقولها النفطية ومنشآتها. كما أن السعوديين مصممون على خفض اعتمادهم على المساعدة الخارجية.

الوضعية الراهنة للعلاقات العسكرية الأمريكية- السعودية

كان لإدراك الحكومة السعودية ضعفها العسكرى أثره العميق على السياسة الخارجية السعودية. وقد درج الاعتقاد على أن الدعم الأمنى الأمريكى لتهدئة المخاوف السعودية من التهديدات الخارجية وبالذات من عدوان سوفيتى وراديكالى ثورى- يوفر للولايات المتحدة نفوذا هائلاً فى الرياض. إلا أن إرادة وقدرة الولايات المتحدة على التأثير على الأحداث التى تؤثر على مصالحها فى الخليج قد جرى النظر إليها بطرق مختلفة.

فقد فسر القادة السعوديون مجرى الأحداث خلال عام ١٩٧٩ والشهور الأولى من عام ١٩٨٠، بدءا من سقوط شاه إيران إلى الغزو السوفيتى لأفغانستان، على أنه تأكيد لضعف السياسة الأمريكية وتقلبها وعدم اتساقها. وأشاروا إلى «البنية الداخلية فى الولايات المتحدة» التى نظروا إليها كاستمرار للمعاناة من تجربة فيتنام وفضيحة ووترجيت. ويبدو أنهم قد شعروا بأن الولايات المتحدة لن تقف إلى جانبهم فى أوقات الأزمة. ولذلك؛ تتأثر العلاقات

الأمريكية مع السعودية بتصورات أسرة آل سعود للدعم الأمريكي- أو بالأحرى الافتقار إلى الدعم الأمريكي- أثناء الظروف التى يعتبرها السعوديون مؤثرة فى مصالحهم الجوهرية.

وقد قال وزير الدفاع الأمريكى، هارولد براون، فى فبراير ١٩٧٩ أن من الواضح أن حماية «تدفق النفط من الشرق الأوسط جزء من مصلحتنا الحيوية» وأنه يبرر «أى عمل يكون ملائما لذلك، بما فى ذلك استخدام القوة»[١]. وفكر وزير الطاقة الأمريكى جيمس شليزنجر فى إمكانية وجود عسكرى أمريكى لحماية «المصالح الحيوية فى الخليج الفارسى»[٢]. وفى أعقاب ذلك؛ أعلن وزير الخارجية سايروس ڤانس أنه «ليس هناك شك فى أن لنا مصالح حيوية» فى منطقة الخليج و «أننا نعتبر سلامة أراضى وأمن السعودية أمرا من أمور الاهتمام الجوهرى للولايات المتحدة. فنحن نتحدث عن الاستقرار فى المنطقة التى لاتكتسب أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة فقط وإنما للعالم»[٣] كله. وبعد أن اندلعت العداوات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية فى أواخر فبراير، وافق الرئيس كارتر على الإسراع بتسليم أسلحة إلى الجمهورية العربية اليمنية، ومنح طائرات (إف- ١٥) للدفاع عن السعودية، وإرسال قوة محمولة إلى المنطقة.

ومع توقيع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ ومعارضة السعودية لما اعتبرته سلاماً منفرداً، ظهرت توترات سافرة فى العلاقة الأمريكية- السعودية. وأعلنت القيادة السعودية أسباب عدم مساندتها للموقف الأمريكى، حيث أوضحت أن المملكة لها هدفان رئيسيان هما: تحقيق موقف عربى موحد بالنسبة للتسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط التى يمكن أن تعبر عن نفسها على مستوى دولى؛ وتجنب النزاعات العربية- العربية، التى سيكون من شأنها فقط أن تضعف العرب. وقد ترتب على الموقف بين مصر والدول العربية الرافضة تقييد قدرة السعودية على التوسط والتقريب بين وجهات النظر العربية المتصارعة[٤]. بعد ذلك ازداد توتر العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية عندما نشرت الصحف الأمريكية- فى أبريل - مقالات تتحدث عن تقارير حديثة للمخابرات الأمريكية تشكك فى الاستقرار السياسى داخل المملكة- وقال وزير الدفاع الأمريكى جورج براون، أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، فى شهر أبريل، أن الولايات المتحدة ليست ملتزمة

(١) CBS- TV. "Face the Nation", Feb. 25, 1979 ...

(٢) NBC-TV. "Meet the Press", Feb. 25, 1979 ...

(٣) CBS- TV. "Face the Nation", Mar. 18, 1979 ...

(٤) عكاظ- جدة - ٩ أبريل ١٩٧٩.

بالدفاع عن السعودية ضد تهديدات خارجية أو داخلية، وأوضح أنه فى حين يجب على الولايات المتحدة أن تكون «مستعدة للرد» على تهديدات ضد المصالح الأمريكية الحيوية فى المنطقة، فإن قدرة الولايات المتحدة على عمل ذلك «مسألة مشكوك فيها»[١]. لكن براون قال فى شهر مايو- أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب أنه لن يستبعد استخدام القوة للدفاع عن المصالح الحيوية الأمريكية فى المنطقة[٢].

ويقال أن إدارة كارتر قدمت فى الجزء الأخير من شهر أبريل تطمينات للقيادة السعودية خلال زيارة قام بها إلى واشنطن الأمير بندر بن سلطان، ابن وزير الدفاع السعودى[٣]. ففى الاجتماعات مع مسئولى البيت الأبيض، ومن بينهم ديفيد أرون مساعد نائب شئون الأمن القومى، تلقى بندر تأكيدات بأن دعم الإدارة الأمريكية للسعودية ليس موضع تردد. وفى مايو نُقل عن وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل قوله أن «السعودية حريصة على أن ترى علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة تستمر»، ودافع عن معارضة حكومته لمعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، مؤكداً أن السبيل الوحيد لحل الموقف فى الشرق الأوسط الذى خلقته الاتفاقية المنفردة يكون «من خلال التضامن والإجماع العربيين»[٤].

وفى أواخر يونيو ١٩٧٩ ترددت أنباء فى أعقاب اجتماعين رفيعى المستوى فى البيت الأبيض أدارهما وزير الخارجية ساروس ڤانس ووزير الدفاع جورج براون، عن أنه قد انبثق إجماع على الحاجة إلى تقوية الوجود العسكرى الأمريكى فى المحيط الهندى ومنطقة الخليج الفارسى، وتمت التوصية بأن تكون هناك زيادة تدريجية، لكن كبيرة، للقوات البحرية والجوية الأمريكية فيها خلال العام المقبل. وقيل أن وزارة الدفاع قد صدرت إليها الأوامر بإعداد قائمة بإمكانيات الانتشار فى الشهر المقابل، بما فى ذلك إقامة أسطول دائم فى المحيط الهندى

---

(١) Washington Post, Apr. 12, 1979 ...

وكان براون قد اعترف فى فبراير أن القوة الأمريكية فى منطقة الخليج موضع إعادة نظر فى أعقاب سقوط شاه إيران. وبعد مناقشات مع القادة السعوديين كان واضحاً أن السعودية لن تفكر فى استخدام القوات العسكرية الأمريكية أو حلف دفاعى إقليمى أمريكى- سعودى للتسهيلات السعودية.

(٢) New York Times, May 8, 1979...

(٣) Washington Post, Apr. 27, 1979 ...

(٤) الوطن العربى- باريس- ١٨ مايو ١٩٧٩. وعلق سعود الفيصل على «الحملات الهدامة» للصحافة «الصهيونية» الأجنبية التى تسعى إلى إضعاف العلاقات الأمريكية- السعودية عن طريق إظهار السعودية كمسئولة عن الأزمة الاقتصادية وأزمة الطاقة فى الولايات المتحدة.

وإرسال طائرات تكون لها قواعد على الأرض إلى بلدان الخليج بين حين وآخر بشكل منتظم[١].
لكن العاهل السعودى الملك خالد حذر- فى مقابلة صحفية نشرت فى ٣٠ يونيو- من التدخل العسكرى الخارجى فى منطقة الخليج، موضحاً أن بلدان الخليج نفسها لديها مسئولية حماية المنطقة. وسلَّم الملك خالد بوجود خلافات فى وجهات النظر بين السعودية والولايات المتحدة إزاء معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، لكنه شدد على أن العلاقات السعودية- الأمريكية لاتزال ودية كما كانت من قبل دائما[٢].

وفى يوليو ١٩٧٩؛ ذكر وزير الدفاع جورج براون أن الولايات المتحدة تميل بوضوح إلى زيادة وجودها الأمنى فى المحيط الهندى ومنطقة الخليج الفارسى. وأعلن أن «الولايات المتحدة سترسل قوات إذا ما قدَّرنا أن مصالحنا الحيوية ستتأثر»[٣]. وقال توم رستون، المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية أن الولايات المتحدة «لديها بوضوح مصالح قومية فى هذه المنطقة*، وجزء أساسى من هذه المصالح هو الحفاظ على استقلال واستمرار وسيادة دولها، وسنواصل مشاوراتنا الوثيقة مع الحكومات هناك لنستطلع أفضل سبيل للعمل معاً من أجل تعزيز الاستقرار فى تلك المنطقة»[٤]. بعد ذلك أعلنت الإدارة الأمريكية- فى يوليو- توصيتها للكونجرس بالموافقة على بيع معدات عسكرية قيمتها ١,٢ مليار دولار لمواصلة برنامج تحديث الحرس الوطنى السعودى. وذكر هودنج كارتر، المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية أن بيع الأسلحة الأمريكية إلى السعودية «يتم عمله بغض النظر عن أى صفقات أو ارتباطات بالقرار السعودى بشأن النفط»، وإنما يتم بالأحرى فى سياق المصلحة الأمريكية «فى مساعدة السعوديين على توفير أمنهم وسلامة أراضيهم»[٥].

---

(١) New York Times, June 28, 1979 ...

(٢) السياسة- الكويت- ٣٠ يونيو ١٩٧٩. ونفى الملك خالد الأنباء التى تحدثت عن وجود نزاعات داخل الأسرة الملكة.

(٣) PBS. "Mancneil- Lehrer Report." July 5. 1979.

(٤) New York Times, June 28, 1979 ...

وفى اليوم السابق كانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد نشرت تحليلاً عن تدخل عسكرى أمريكى محتمل فى المناطق التى تتعرض فيها المصالح الحيوية الأمريكية للخطر. ووضعت قائمة بالشروط التى يمكن التفكير فيها للقيام بمثل هذا التدخل، ومن بينها: تمرد مدعوم خارجيا فى السعودية، وغزو يقوم به اليمن الجنوبى للسعودية بدعم سوفيتى، وقرار سعودى بخفض شحنات النفط إلى الولايات المتحدة لأسباب سياسية مثل الاستياء من السياسة الأمريكية إزاء الأراضى التى تحتلها إسرائيل.

(٥) New York Times, Jnne 28, 1979 ...

* أعلنت الادارة الأمريكية فى ٩ يوليو أن السعودية قد رفعت إنتاجها النفطى «بصورة جوهرية».

واستمر المتحدثون الرسميون السعوديون فى التشديد على الحاجة إلى حل القضية الفلسطينية كوسيلة لتحقيق تقدم تجاه تسوية شاملة للشرق الأوسط. وفى نفس الوقت، أعربوا عن معارضتهم لاستخدام إنتاج النفط كسلاح سياسى للحصول على مكاسب سياسية[1]. لكن الرئيس كارتر أعلن فى ۳۰ أغسطس أنه «لن يسمح لأى بلد عربى أن تبتز أمتنا» فى التسوية السلمية للشرق الأوسط، وأكد أنه «ما من زعيم عربى تباحث معه فى السر أعلن رغبته فى إقامة دولة فلسطينية مستقلة»، وقال أنه لن يندهش إذا ما أرسلت السعودية إلى الولايات المتحدة كلمة فحواها «إذا لم تعجلوا بحل المسألة الفسلطينية فإننا سنوقف النفط عنكم»[2]. ورغم أن هذه الملاحظة لم تقابل برد فعل رسمى من القادة السعوديين فإنها ولَّدت تعليقات فى وسائل الإسلام السعودية عكست الحسابات إزاء المسألة الفلسطينية. وصرح وزير الدفاع السعودى، الأمير سلطان، فى وقت لاحق فى شهر أكتوبر، بأنه عندما يزول العدوان الإسرائيلى وتعترف إسرائيل بحقوق الفلسطينيين «لن يكون لدينا سبب لاستمرار عدائنا لها (أى لإسرائيل) أو رفض التعامل معها»[3].

وفى ۹ أكتوبر ۱۹۷۹؛ أعلن الرئيس كارتر- فى مؤتمر صحفى- أنه لايرى إمكانية فى الوقت الحاضر لتدخل عسكرى أمريكى فى أى مكان فى العالم. بعد ذلك وفى ۱۷ أكتوبر، أكدت وزارة الدفاع أن القوة البحرية التى تقودها حاملة الطائرات «ميدواى» قد دخلت المحيط الهندى قبل ثلاثة أيام لإجراء مناورات وزيارة الموانى من أجل التأكيد على المصالح الأمريكية فى المنطقة. وفى نفس الوقت؛ أجرى وزراء خارجية الدول العربية الخليجية مباحثات استغرقت ۳ أيام، فى الطائف بالسعودية، حول الدفاع المشترك والاستقرار السياسى، بعد أن ساورتهم المخاوف من محاولات محتملة من جانب إيران لضم أراضيهم وتهديد مسارات مرور النفط. وأعلن وزير الداخلية السعودى الأمير نايف بن عبد العزيز- فى مقابلة صحفية- أن أمن الخليج مسئولية مشتركة- لكل بلدان المنطقة، وأن التنسيق «القائم والمستمر» بين السعودية والدول العربية الخليجية الأخرى يبرهن على مدى الأهمية المعلقة على الأمن»[4].

(۱) قال وزير البترول السعودى، زكى يمانى، فى مقابلة مع شبكة تليفزيون ABC فى ۲۸ أغسطس أن قضية حقوق الفلسطينيين متفجرة، لكنه أوضح أن النفط السعودى «قوة بناءة نستخدمها كوسيلة لمساعدة قضايانا. ونحن الذين نقرر ما نفعله بهذه القوة وليس أى أحد آخر. وهى الآن قوة تساعد الولايات المتحدة والعالم الغربى».

(۲)... Washington Post, August. 13, 1979.

(۳) راديو الرياض- ۱۰ أكتوبر ۱۹۷۹.

(٤) الشرق الأوسط- لندن- ۱۲ أكتوبر ۱۹۷۹.

وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية خططاً تبلغ تكلفتها ١,٥ مليار دولار لإقامة برنامج لبناء مجمعات كبرى تتسع لطائرات (إف- ١٥) السعودية. وذكر متحدث رسمى، فى ٢٤ أكتوبر، أن «السعودية تبقى حجر الزاوية لتحقيق الأهداف الخارجية الأمريكية فى شبه الجزيرة العربية» «وسيحسّن إنشاء غطاء ملائم بطائرات (إف- ١٥) قدرات الردع للقوات الجوية السعودية الملكية»(١). ويقال أن هذا الإعلان جاء نتيجة لخطاب كتبه وزير الدفاع جورج براون إلى وزير الدفاع السعودى الأمير سلطان يتناول بعض الطلبات التى تقدمت بها السعودية منذ عهد طويل للحصول على أسلحة، وأصبحت مهيجة للعلاقات الأمريكية السعودية، وتبع هذا الخطاب بإخطار الكونجرس بمقترحات لبيع الإمدادات المتبقية من الأسلحة اللازمة لطائرات (إف- ١٥) السعودية(٢).

وفى ديسمبر، أوضح لوسى بنسون وكيل وزارة الخارجية للشئون الأمنية، أمام لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس النواب، أن قرار الإدارة الأمريكية ببيع ٦٦٠ صاروخ، جو- جو من طراز (AIM- gp Sidewinder) و ٩١٦ صاروخ جو- أرض من طراز (GMU- 65A Maverick) و ٣,٤٣٥ قنبلة موجهة بالليزر من طراز (GBU- 12) و ٥١٨ ذخيرة من طراز (CBU- 71) و ١٠٠٠ قنبلة عنقودية من طراز (CBU- 58)، إلى السعودية له ارتباط مباشر بمعدلات إنتاج النفط السعودى. وفى نفس جلسة الاستماع قال الليفتنانت جنرال إرنست جريفز، مدير وكالة المساعدة الأمنية الدفاعية، أن مبيعات الأسلحة هذه لها ما يبررها بسبب الصراع المحتمل مع العراق وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية(٣).

وواصل المتحدثون الرسميون باسم السعودية الإلحاح على رغبتهم فى الحفاظ على بقاء منطقة الخليج خالية من وجود أية قوة عظمى. ففى نوفمبر ذكر الأمير عبدالله النائب الثانى لرئيس الوزراء السعودى، فى مقابلة صحفية، أن اهتمام المملكة منصب على «الحيلولة دون أن تصبح منطقة الخليج ساحة لتنافس القوى الأجنبية»(٤). وفى حين يقال أن السعوديين بقوا

---

(١)... New York Times, June 25, 1979

(٢) كانت الإدارة الأمريكية قد رفضت أن تبيع حاملات خاصة للقنابل وخزانات إضافية للوقود لطائرات (إف- ١٥) وأنظمة صواريخ من طراز «لانس» Lance (أى الرمح)

(٣)... Washington Post, August. 13, 1979.

انظر: الكونجرس الأمريكى- مجلس النواب- لجنة الشئون الخارجية- اللجنة الفرعية للأمن الدولى والشئون العلمية وأوربا والشرق الأوسط. مبيعات الأسلحة الأمريكية المقترحة للسعودية جلسة استماع- الدورة ٩٦ للكونجرس- الجلسة الأولى. ١٢ ديسمبر ١٩٧٩. واشنطن، مطبعة الحكومة الأمريكية. ١٩٨٠- ص ص ٥- ٩.

(٤) الأخبار- الأردن- ١٣ نوفمبر ١٩٧٩.

مساندين لأى تعزيز للوجود البحرى الأمريكى «فى الأفق» كممارسة للدور الإستراتيجى العالمى الأمريكى (رغم أن هذه المساندة ليست علنية)، فإنهم بقوا حساسين إزاء أى محاولات أمريكية لزيادة وجود قوات أمريكية فى المنطقة أو إزاء أى اقتراح للتعاون العسكرى المشترك أو وضع قوات أمريكية على الأراضى السعودية. ورغم ذلك؛ أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية فى ديسمبر أن وفدا مشتركا من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأمريكيتين يرأسه ريجينالد بارثولوميو مدير الشئون السياسية والعسكرية وروبرت موراى مساعد وزير الدفاع، سيزور السعودية وعمان والصومال وكينيا، من أجل إجراء «محادثات استكشافية، حول حرية الوصول إلى التسهيلات الموجودة من أجل مساندة نشر قواتنا فى المحيط الهندى»(١).

وقد أعطى الغزو السوفيتى لأفغانستان- الذى بدأ فى ٢٤ ديسمبر- دليلا أكبر للقيادة السعودية على قدرة السوفيت على إسقاط قوات وراء مجالات نفوذهم التقليدية، وبرهاناً على الاستعداد الروسى لممارسة قدرتهم سعياً وراء أهداف سياستهم الخارجية. وفى ٤ يناير ١٩٨٠ تباحث وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل مع ممثلى البلدان العربية والإسلامية سعيا وراء موقف إسلامى موحد وواضح المعالم يدعو إلى عمل عسكرى ومعنوى، والتأكيد على أن الغزو السوفيتى يمثل إستراتيجية جديدة من جانب موسكو نتجت عن ضعف وتردد وعدم اتساق السياسة الأمريكية.

وبالنسبة للولايات المتحدة؛ أثار الغزو السوفيتى عدداً من القضايا والخيارات الخطيرة المتعلقة بالشرق الأوسط- وبخاصة مسائل الاستقرار والأمن للمصالح الأمريكية فى الخليج الفارسى. ويبدو أن هذا الغزو السوفيتى فجر إعادة تقييم للدور الأمريكى فى الشئون الدولية. فزعزعة الاستقرار فى منطقة الخليج فى أعقاب الثورة الإيرانية قد كشفت أن الموارد النفطية فى الشرق الأوسط الحيوية للعالم الغربى ليست حصينة، وأكدت النقائص الجيوبوليتيكية لسياسة خفض النفقات الأمريكية التى بدأت مع مبدأ نيكسون، واستمرت فى عهد إدارتى فورد وكارتر. ويبدو أيضاً أن الغزو قد حرك الولايات المتحدة تجاه خلق سياسة تقوم على إجماع وطنى جديد وتتطلب القوة العسكرية اللازمة لدعم أى دور عالمى تقرر أن تلعبه. وقد اتخذت أول خطوة تجاه تحديد هذا الدور فى خطاب «حالة الاتحاد» الذى ألقاه الرئيس كارتر فى ٢٣ يناير ١٩٨٠، وأعلن فيه:

«إن أى محاولة تقوم بها أى قوى خارجية للسيطرة على

---

(١)... New York Times, Dec. 19, 1979

منطقة الخليج ستعتبر عدواناً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وسنصد هذا العدوان بأى وسائل ضرورية، بما فى ذلك القوة المسلحة[1]».

وتجدر ملاحظة أن مفهوم تعيين وحدات عسكرية خاصة لعمليات طوارئ فى مواقع خارج حلف شمال الأطلنطى ظل، منذ عام ١٩٧٧، موضع جدل داخل وزارة الدفاع الأمريكية. وفى حين أن التخطيط لمثل هذه الحالات الطارئة ربما كان يجرى بصورة جيدة وقت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، فإنه أصبح واضحاً أن الأحداث فى الخليج الفارسى قد أضافت قوة دافعة جديدة لهذا الجهد التخطيطى. وفى منتصف ١٩٧٩ تقرر تخصيص قوة معينة لهذا الغرض، وصدر توجيه إلى القوات لبدء التخطيط لإنشاء قوة مشتركة للمهام الخاصة Task Force. وفى أول أكتوبر ١٩٧٩ أعلن الرئيس كارتر أنه أصدر توجيهاته بتكوين قوة انتشار سريع، وفى آخر أكتوبر تلقت القوات المسلحة توجيها محدداً بإنشاء هيكل قيادى لها.

وفى ٤ يناير ١٩٨٠: أوضح مسئولون بالإدارة الأمريكية أن الولايات المتحدة قررت الحفاظ على وجود بحرى أمريكى دائم فى المحيط الهندى كنتيجة للأزمتين الأفغانية والإيرانية. وفى ٩ يناير أعلن أن الولايات المتحدة ستسعى إلى تعزيز وجودها العسكرى فى المنطقة عن طريق السعى إلى الاستخدام المنظم للتسهيلات الموجودة فى عمان وكينيا والصومال. كما أبلغت إدارة كارتر المملكة المتحدة، فى ١٢ يناير، عزمها على توسيع تسهيلاتها العسكرية على جزيرة ديجو جارسيا، بصفتها منشأتها العسكرية الدائمة الوحيدة فى المنطقة.

وفى ٢٩ يناير ١٩٨٠: حدد الرئيس كارتر- أثناء حديث له مع مجموعة من رؤساء تحرير الصحف- العائق الأمريكى للتعاون الإقليمى والتعاون مع الحلفاء بقوله: «لا أعتقد أنه سيكون من باب الدقة أن أدعى أننا نتوقع فى هذا الوقت أو فى المستقبل أن نمتلك القوة العسكرية الكافية والوجود العسكرى الكافى هناك للدفاع عن المنطقة من جانب واحد». ومن أجل حماية إمدادات النفط سعت الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات عسكرية مع دول الخليج وكانت أيضا «تنسق جهودها مع الدول الواقعة فى المنطقة، لكن تعتمد بشدة- ربما أكثر من الولايات المتحدة- على نفط هذه المنطقة»[2].

---

(١)... State of the union address. Department of state Bulletin. vol. 80 February 1980. Special supplement: B.

(٢)... New York Times, Jan. 30, 1980

وذكرت الأنباء أن مستشار الأمن القومى، بريجنسكى، الذى كان يرافقه وارين كريستوفر نائب وزير الخارجية، فى زيارته للرياض فى فبراير ١٩٨٠، حيث أجرى هناك مباحثات مع ولى العهد الأمير فهد، قد حدد الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة التى تتضمن مايلى:

(١) تستند السياسة الأمريكية إلى تصميم الرئيس على اتخاذ خطوات ملموسة تجاه تحقيق الأمن المتزايد فى المنطقة، التى وصفها بريجنسكى بأنها ثالث منطقة استراتيجية أساسية من حيث الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع أوربا والشرق الأقصى.

(٢) ستبقى الولايات المتحدة ملتزمة بالتوصل إلى مصالح سلمية بين العرب والإسرائيليين، مع الاعتراف الخاص بأهمية إحراز تقدم بصدد القضية الفلسطينية.

(٣) تشرع الولايات المتحدة فى إقامة وجود عسكرى فى المنطقة عن طريق اكتساب حرية الوصول المنتظم إلى التسهيلات العسكرية وترقية قدراتها العسكرية، وأنها مستعدة للتعاون فى التدريبات العسكرية من أجل أن تكون مستعدة لمختلف حالات الطوارئ.

(٤) ترغب الولايات المتحدة فى التعاون عسكرياً مع السعودية، وتريد أن تناقش بالتفصيل ما هو المطلوب كى يكون مثل هذا التعاون ممكناً.

(٥) الولايات المتحدة مهتمة بالحفاظ على إيران موحدة وممتلكة لمقومات النمو والحياة حتى لا يكون تدهور الأوضاع فيها مغرياً للسوفيت على التدخل، وحالما تطلق إيران سراح الرهائن الأمريكيين فإن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدتها فى حل مشكلاتها الاقتصادية والعسكرية[١].

وذكرت الأنباء أن بريجنسكى أبلغ فهد أن الولايات المتحدة ستفعل أى شئ من أجل تقوية دفاع السعودية. وفى أعقاب هذا الاجتماع، تباحث المسئولون العسكريون السعوديون والأمريكيون، ويقال أنهم اتفقوا على بيع الولايات المتحدة للسعودية عدداً من أنظمة الأسلحة، من بينها أنظمة المراقبة والإنذار المحمولة جوا (أواكس) ومكونات إضافية لتحسين قدرات الطائرات السعودية (إف- ١٥)[٢].

وفى مؤتمر صحفى فى ١٣ فبراير ١٩٨٠، أكد الرئيس كارتر أن الولايات المتحدة تحتفظ بحريتها فى القيام بعمل عسكرى لمواجهة أى توسع خارجى فى منطقة الخليج، عندما قال:

---

(١)... New York Times, Feb. 6, 1980.

(٢)... Washington Post, Aug. 18, 1980.

«لايمكن أن نتحمل أن نترك السوفيت يختارون المنطقة أو التكتيكات التى تستخدمها أى دولة أخرى- لأن الدولة التى تتعرض للغزو السوفيتى إما جارة لهم أو حليفة لنا أو نحن أنفسنا»[1]. وقد شرح وزير الدفاع جورج براون هذه الفكرة بتوسع أكثر، فى ١٤ فبراير، بقوله فى مقابلة صحفية أنه نظراً لأن السوفيت لايستطيعون أن يعتمدوا على حصر نزاع فى منطقة الخليج، فإننا لا يجب أن نواجههم كتيبة لكتيبة على الأرض. وألمح براون إلى أن الاستيلاء السوفيتى على الهيمنة السياسية فى المنطقة سيكون شبيها بالاستيلاء على الأراضى فى أوربا الغربية أو اليابان لاعتماد هذه الدول الأخيرة على نفط الخليج:

> فإذا ما حرمت الدول الديموقراطية الصناعية من حرية الوصول إلى هذه الموارد، فسيكون هناك بكل تأكيد انهيار اقتصادى عالمى من نوع لم نر له مثيلا منذ ٥٠ عاماً تقريبا، وربما يكون أسوأ. وأى توقف مفاجئ للنفط سيخلق هلاكا اقتصاديا هنا. وليس هناك شئ يمكن أن يفعله حلفاؤنا فى العقود القادمة يمكن أن ينقذهم من كارثة محققة إذا ما انقطعت إمدادات النفط. وأعتقد أننا يمكن أن نردع السوفيت إذا احتفظنا برباطة جأشنا وإذا ساندنا المسلك الذى اتخذه الرئيس. لكننى أعتقد أن السوفيت يمكن أن يخطئوا الحساب، إذا ما اعتقدوا أننا ضعفاء، مثلما يقول هؤلاء الذين يستصغرون قوتنا، أو أننا غير مكترثين بحيث نصدق أولئك الذين يقولون أن الموقف غير خطير. إنكم تحتاجون إلى توازن للقوى يكون ذا مصداقية. ومن أجل ذلك يجب أن يكون هناك تصميم كاف وتماسك سياسى فى المنطقة كذلك. وأعتقد أننا سنكون حمقى إذا ظننا أن هذه مسألة عسكرية بحتة. إن بلدان المنطقة (أى الخليج) يجب أن تعتنى بأمنها بما فيه الكفاية لكى تكون متعاونة وأن تشارك فى الدفاع الخاص بها بالدرجة التى تتلاءم مع قدرتها[2].

---

(١)... New York Times, Feb. 14, 1980

(٢)... New York Times, Feb. 15, 1980

وفى مارس ١٩٨٠؛ حث ولى العهد الأمير فهد، البلدان الصديقة على أن تواصل إمداد الدول العربية الخليجية بالأسلحة للدفاع عن نفسها. وشدد فهد على أن مبدأ الاعتماد على النفس الكامن خلف الاستقرار فى المنطقة سيبعدها عن تنافسات القوى العظمى وسيجعلها غير معتمدة على الحماية الأجنبية. ونفى أيضاً أن تكون قد جرت مناقشات مع المسئولين الأمريكيين عن إقامة قواعد عسكرية فى المنطقة[1]. وكرر وزير الخارجية الأمير سعود هذا النفى فى الشهر التالى عندما ذكر أن الدول العربية الخليجية تعتقد أن «قبول قواعد أجنبية أو منح تسهيلات عسكرية للآخرين سيقوض استقلالها»[2].

ومع أن السعوديين ظلوا ثابتين فى إدانتهم للنظام الإيرانى لأخذه الدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن فى نوفمبر ١٩٧٩، إلا أنهم أعربوا عن قلقهم إزاء استخدام القوة العسكرية فى المنطقة، بعد المحاولة الأمريكية الفاشلة لإنقاذ الرهائن فى طهران فى أبريل ١٩٨٠. فقد أصدر وزير الخارجية السعودى بياناً يعبر عن قلق الحكومة السعودية إلى أقصى حد «إزاء العمل الذى قامت به الولايات المتحدة ضد الجمهورية الإسلامية فى إيران»، وينص على أن استخدام القوة العسكرية «قد تعدى الحدود المقبولة للسلوك الدولى»[3]. وقال ولى العهد الأمير فهد أن التدخل الأجنبى فى الخليج يمكن أن يشعل شرارة حرب عالمية، وأن سياسة حكومته هى استبعاد التدخل الأجنبى من المنطقة[4].

وفى ١٧ يونيو ١٩٨٠؛ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن السعودية تسعى لشراء تجهيزات ستعزز قدرات طائراتها المقاتلة من طراز (إف- ١٥) كانت قد طلبتها من الولايات المتحدة عام ١٩٧٨، من بينها خزانات وقود معدلة وحاملات قنابل قاذفة مضاعفة. وذكر توم رستون أن هذا الطلب موضع دراسة الإدارة الأمريكية فى ضوء «التغيرات فى مناخ الأمن الأقليمى، مثل التهديد المتزايد الذى فرضه غزو الجيش السوفيتى لأفغانستان»[5]. وصرح وزير الدفاع جورج براون للصحفيين، لدى اجتماعه فى جنيف مع وزير الدفاع السعودى الأمير سلطان فى ٢٦ يونيو، أن طلب السعودية شراء تجهيزات متعلقة بطائرات (إف- ١٥) ستتم دراسته. وقال براون أيضاً أن المسئولين الأمريكيين والسعوديين سيستعرضون سلسلة طويلة من

---

(١) الجزيرة- الرياض- ٢ مارس ١٩٨٠.

(٢) الشرق الأوسط- لندن- ٨ أبريل ١٩٨٠.

(٣) راديو الرياض- ٢٧ أبريل ١٩٨٠.

(٤) الرأى العام- الكويت- ٢٥ مايو ١٩٨٠

(٥).. New York Times, June. 18, 1980

الاحتياجات الدفاعية السعودية فى ضوء التطورات فى المنطقة.وقيل أن براون قد أعاد فى اجتماع جنيف التأكيد على الالتزام العام الذى عرضه مستشار الأمن القومى بريجنسكى فى فبراير ١٩٨٠ بتوفير أى تجهيزات عسكرية يعتبرها السعوديون ضرورية لدفاعهم، لكن المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية نفى هذه الأنباء فيما بعد، وقال ان براون «لم يعد التأكيد على هذا الالتزام لأنه لم يكن هناك التزام من الأصل»(١).

وسجل ٦٨ عضوا من مجلس الشيوخ الأمريكى، فى رسالة منهم إلى الرئيس كارتر فى منتصف يوليو، معارضتهم لبيع التجهيزات المتعلقة بطائرات (إف- ١٥) للسعودية. واستشهدوا بخطاب أرسله وزير الدفاع جورج براون فى مايو ١٩٧٨ إلى رئيس لجنة العلاقات الخارجية يتضمن تأكيدات بأن الإدارة الأمريكية لن تمد السعودية بقطع إضافية يكون من شأنها تعزيز قدرات طائرات (إف- ١٥) التى اشترتها السعودية. وأثار هذا الخطاب رد فعل من جانب المسئولين السعوديين، وقال أحدهم أن خطاب براون المشار إليه كان مبنياً على فهم للظروف القائمة من عامين. وكنا نعتقد أن عندما يحين الوقت سيكون بإمكاننا أن نقنع الولايات المتحدة وكل أفرع حكومتها بأن تلك الظروف قد تغيرت»(٢).

وفى ٢٢ سبتمبر تصاعدت الصدامات الحدودية قديمة العهد ومتزايدة الكثافة بين العراق وإيران ووصلت إلى حد الصراع السافر، عندما شن العراق غارات جوية على عدد من المطارات الحربية فى إيران. وهاجم كلا الجانبين المراكز الاقتصادية والسكانية للجانب الآخر، وشمل القتال مواجهات جوية وبرية وبحرية. وتبددت احتمالات الإنهاء السريع للصراع، وتلا ذلك صراع ممتد أصيب فيه الجانبان بخسائر فادحة على نحو ما ذكرت الأنباء. وخشيت الدول العربية الخليجية من اتساع النزاع. ففى بداية الحرب السافرة أصدرت هيئة الأركان العامة الإيرانية تحذيراً من أن أى دولة خليجية تسمح باستخدام مطاراتها أو موانيها لشن هجمات ضد الإراضى الإيرانية ستكون عرضة لهجوم إيرانى مضاد.

فى أعقاب ذلك قام الجنرال ديفيد جونز، رئيس الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان الأمريكيين، بزيارة السعودية فى ٢٨ سبتمبر. وقيل أن الولايات المتحدة قد أعطت اعتباراً ملحاً إلى الطلب السعودى بنشر طائرات (أواكس) تابعة للقوات الجوية الأمريكية لزيادة الدفاعات السعودية فى الخليج، وبخاصة للمداخل إلى حقول النفط ومحطات شحن النفط.

(١) Washington Star, August 18, 1980...

(٢) نفس المصدر السابق.

وفى ٢٩ سبتمبر أطلع الرئيس كارتر الأعضاء البارزين فى مجلس الشيوخ على موجز للوضع العراقى- الإيرانى ،واحتمال تشكيل قوة مهام خاصة دولية لحماية المصالح الغربية فى الخليج. وأكد متحدث باسم وزارة الدفاع، فى ٣٠ سبتمبر، أنه تم نشر أربع طائرات (أواكس) فى المملكة لأغراض دفاعية بحتة، وذكر أن هذه العملية تضمنت وجود ٣٠٠ من العاملين بالقوات الجوية الأمريكية هناك، من بينهم أفراد طواقم جوية وفنيون للمعاونة الأرضية. وقال إن عملية النشر لهذه الطائرات وطواقمها عملية مؤقتة. وفى ٥ أكتوبر أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنه يتم إرسال رادار أرضى وتجهيزات اتصالات، بصحبة ١٠٠ من العاملين المعاونين، إلى السعودية.

وفى حديث منشور فى صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، قال وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل أن حكومته قررت رفع معدلات إنتاجها النفطى من أجل أن تفعل «أى شئ كان مادام ضروريا ومعقولا بالتعاون مع المنتجين الآخرين للنفط، لتحقيق النقص فى السوق العالمى الناجم عن تأثير الحرب على الإنتاج العراقى والإيرانى»[1]. وفى نفس الوقت؛ أعلن سعود أن ماهو أكثر خطورة من خطر الصراع العراقى- الإيرانى هو احتمال تدخل قوى خارجية، وذكر أن حكومته تسعى إلى حل لهذا النزاع[2]. بعد ذلك قال السفير السعودى فى الولايات لمتحدة، فيصل الهجلان، فى أكتوبر، أن السعودية ستسعى إلى شراء طائرات (الأواكس) الأمريكية التى تم نشرها فى المملكة، وأعاد تأكيد عزم بلاده على مساعدة دفاع الدول الخليجية الأخرى المنتجة للنفط فى الوقت الذى تبحث فيه عن تسوية للنزاع العراقى- الإيرانى[3].

وفى ٢٢ أكتوبر، طلب وزير الدفاع جورج براون إجراءدراسة شاملة للتجهيزات المتعلقة بطائرات (إف- ١٥) التى طلبتها السعودية، وحدد تاريخ ٣٠ نوفمبر للانتهاء مما أسماه «دراسة مرشدة للمزيد من التصميم السياسى». وقيل أن الدراسة ستشمل تقييم التهديد المحتمل لإسرائيل الذى تمثله هذه التجهيزات، كما ستشمل المسائل العملياتية والتقنية والقوة البشرية والمتطلبات التدريبية[4]. لكن الرئيس كارتر أعلن فى حديث إذاعى فى ٢٤ أكتوبر أنه وفقا لتأكيدات وزير الدفاع براون للكونجرس عام ١٩٧٨ «فإننا لن نوافق على توفير

---

(١) Washington Star, Oct 5, 1980 ...

(٢) CBS News, Oct. 5, 1980...

(٣) Washington Star, Oct 22, 1980 ...

(٤) New York Times, Oct. 23, 1980...

قدرات هجومية للطائرات التى قد تستخدم ضد إسرائيل، وهى القدرات التى من بينها كما هو واضح حاملات القنابل».

رداً على ذلك أصدر السفير السعودى، الهجلان، بيانا فى ٣٠ أكتوبر، قال فيه أن رفض الرئيس كارتر النظر فى طلب حكومته للتجهيزات المتعلقة بطائرات (إف- ١٥)، جاء «كمفاجأة للسعودية، لاسيما وأنه جاء فى وقت كان الموضوع فيه محل دراسة ونوقش بين الحكومتين بشكل إيجابى وبناء». وأضاف البيان أن السعودية ستنتظر إلى مابعد الانتخابات الأمريكية من أجل أن ترى ماذا سيكون الموقف النهائى للحكومة الأمريكية بهذا الشأن؛ فإذا كان القرار سلبيا «فإن المملكة العربية السعودية ستأخذ بعين الاعتبار كل المصادر الممكنة الأخرى للحصول على الوسائل الضرورية للدفاع عن نفسها. فما من أحد يمتلك احتكار العلاقات والصداقه مع المملكة العربية السعودية».

وبعد انتخابات نوفمبر، وافقت إدارة كارتر على تقديم خزانات وقود معدلة وصواريخ جو- جو (AIM- 9 L Sidewinder) إلى السعوديين، كما أصدرت قرارا غير نهائى ببيع طائرات (الأواكس) إليهم. ووفقاً لخطاب كتبه وزير الدفاع جورج براون ووزير الخارجية «مسكى»- ونشر فى ٢ أبريل ١٩٨٠- اتصلت إدارة كارتر- أثناء أسابيعها الأخيرة فى البيت الأبيض- بالفريق الانتقالى لريجان واقترحت إصدار إعلان مشترك بشأن تجهيزات طائرات (إف- ١٥). إلا أنه قيل أن فريق ريجان قال أنه سيدرس الأمر بنفسه(١).

وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، فى ٢٦ أكتوبر، أن جون وست، السفير الأمريكى فى السعودية قد قام بجولة استغرقت أسبوعا فى عدة دول عربية خليجية. وبعد هذه الجولة بعث برقية إلى وزير الخارجية «مسكى» ذكر فيها أن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط قد «خلقت إحساسا بخيبة الأمل واليأس فى سائر أنحاء منطقة الخليج». وقال «وست» أيضا أن دور الولايات المتحدة كقائد، وأيضاً مصداقيتها، أصبحتا «موضع تساؤل بصورة خطيرة حتى من جانب هؤلاء الزعماء الذين ظلوا حتى الآن أقوى حلفائنا وأصد قائنا»(٢).

ومع تغير الإدارة الأمريكية فى يناير ١٩٨١، أعرب ولى العهد الأمير فهد عن أمله فى أن تحدث إدارة الرئيس ريجان تغيرات إيجابية فى وضع الشرق الأوسط(٣). واستعرض وزير

---

(١) New York Times, Apr. 22, 1981..

(٢) New York Times, Oct. 26, 1980..

(٣) اقرأ- الرياض- ٢٢ يناير ١٩٨١- وأعلن فهد أيضاً توقعه بأن تطرح المجموعة الأوروبية مبادرة جديدة للسلام فى الشرق الأوسط.

الإعلام السعودى، محمد عبده يمانى، العلاقات الأمريكية- السعودية فى حديث مع هيئة الإذاعة الأمريكية فى ٢ فبراير. فقال أنه أصبح ضرورياً اتخاذ نظرة جديدة للوضع فى الشرق الأوسط ككل فى ضوء حقيقة أن اتفاقية كامب ديفيد لن تحقق سلاما عادلا وشاملا فى المنطقة. ودعا إلى وضع حقوق الفلسطينيين فى الاعتبار وأن يُسمح لهم بالمشاركة فى المفاوضات لأنهم يمثلون جوهر القضية. وشجب يمانى الغزو السوفيتى لأفغانستان وقال أن بلاده لايجب أن تتجاهل التهديد السوفيتى الخطير للمنطقة؛ لكنه أكد - مع ذلك- أن سياسة السعودية لن تسمح بإقامة قواعد أجنبية على أراضيها. وأن الولايات المتحدة يجب أن تمد المملكة بالأسلحة والتجهيزات الضرورية لتكون قوية فى وجه التهديد السوفيتى، ولكى «تمكننا بعد ذلك من الدفاع عن المنطقة والدفاع عن أنفسنا». وقال أن السعودية تحتاج إلى تجهيزات متعلقة بطائرات (إف- ١٥) وأسلحة أخرى للدفاع، بسبب «اتساع مساحتها وبعد مسافاتها، فليست لدينا نوايا عدوانية ضد أى أحد»[١].

وذكر ويليام دايس المتحدث باسم وزارة الخارجية فى ٢٣ فبراير أن الإدارة الأمريكية الجديدة قد عكست الأولويات فى الشرق الأوسط: فستكون الأولية الرئيسية لتقوية الوضع المتدهور للغرب فى مواجهة الاتحاد السوفيتى فى المنطقة، بدلاً من مواصلة الإلحاح من أجل حل لمأزق المفاوضات المصرية- الإسرائيلية حول الحكم الذاتى الفلسطينى[٢]. وقد احتلت هذه الأولوية مكانة بارزة بالزيارة التى قام بها إلى الشرق الأوسط وزير الخارجية الأمريكى ألكسندر هيج وقد بدأت جولة «هيج» فى ٤ أبريل وشملت جولته الشرق أوسطية زيارة كل من مصر وإسرائيل والأردن والسعودية. وقيل أن جولته كانت محاولة لإقناع حكومات هذه الدول بالتعاون على أساس معارضة الاتحاد السوفيتى، لكن هذه المحاولة قوبلت بإصرار عربى معاكس متعمد على أن الاستقرار الإقليمى يعتمد إلى حد كبير على حل الصراع العربى- الإسرائيلى، وبخاصة القضية الفلسطينية.

هذا الإصرار الأمريكى على أولوية الإستراتيجية الدولية على القضايا السياسية الأقليمية عميقة الجذور أثار رد فعل مختلف من زعماء الشرق الأوسط. فالنقاش بين المسئولين الأمريكيين والإسرائيليين بصدد «الخيارات» الأردنية، وحتى السعودية، فى الشرق الأوسط بدت ضرباً من التمنيات لأن مثل هذه الخيارات كانت مرفوضة رفضاً باتاً من الحكومتين

(١) ABC, Good Morning America, Feb. 2, 1981 ...

(٢) New York Times, Feb. 24, 1981...

الأردنية والسعودية. وكرر كل من الملك حسين والقيادة السعودية رأيها بأن الخيار الوحيد هو الخيار الفلسطيني، وأن الأداة الموصلة له هي منظمة التحرير الفلسطينية. كما أن مفهوم الوجود الأمريكي فى الخليج كان مرفوضاً لأن مثل هذه الوجود قد يحرض على الاختراق السوفيتي للمنطقة، في حين أن الهدف هو الوقاية من مثل هذا الاختراق. وألمحت تصريحات القادة السعوديين إلى أن المهمة الرئيسية لوزير الخارجية «هيج» يجب أن تكون إعادة تأكيد إمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة كشريك، فى أعقاب التطورات التى جرت فى إيران وأفغانستان.

وواجهت العلاقة الأمريكية- السعودية اختبارا إزاء بيع التجهيزات المتعلقة بطائرات (إف- ١٥) وطائرات (الأواكس) إلى المملكة. فالسعوديون ينظرون إلى هذه الصفقة باعتبارها تمثل الوسيلة الأكثر فعالية لتحسين دفاعهم الجوى ومراقبتهم لحقولهم ومنشآتهم النفطية المنتشرة بصورة واسعة. وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، فى ٦ مارس، أن الإدارة الأمريكية ستخطر الكونجرس بعد فترة وجيزة نيتها بيع خزانات وقود مطابقة وصواريخ جو- جو من طراز AIM-GL Sidewinder إلى السعودية. فى أعقاب ذلك أعلن البيت الأبيض فى ٢١ أبريل أن الرئيس ريجان قرر بيع ٥ طائرات أواكس و ٧ طائرات تتزود بالوقود فى الجو من طراز (KC- 135)، بالإضافة إلى خزانات الوقود المطابقة والصواريخ جو- جو، على أساس أن «الولايات المتحدث تعهدت للسعودية بالوفاء بالصفقة المكونة من أربعة أجزاء». وذكر لارى سبيكس، المتحدث باسم البيت الأبيض، أن الرئيس ريجان قد اتخذ قراره لأنه «يعتقد أن هذه الخطوة ضرورية لحماية مصالحنا فى المنطقة، وبسبب التدهور الخطير عبر السنة الأخيرة أو مايقرب منها فى الشروط الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسى، والتهديدات المتنامية هناك لأصدقائنا من السوفيت ومن ضغوط أخرى»(١).

وتعكس تصريحات المتحدثين الرسميين السعوديين حيرة تجاه طبيعة التعهدات الأمريكية فيما يتعلق بأمن المملكة وحكامها. فقد أشارت التصريحات الأمريكية إلى ظهور مدرستين للتفكير. الأولى: مدرسة «فعالة» تحبذ التدخل العسكرى سواء لدعم النظم الصديقة أو لتأمين حرية الوصول إلى إمدادات النفط. وهذه المدرسة تدعو من أجل تطوير إستراتيجية شاملة للتعامل مع التدخل السوفيتى فى إمدادات النفط، بالإضافة إلى المزيد من حالات الطوارئ المحدودة التى قد تكون لها تأثيرات محتملة غير متجانسة على تعطيل إنتاج النفط وتعطيل

(١) New York Times, Apr. 22, 1981..

تسليمه للبلدان المستهلكة. أما المدرسة الثانية فهى مدرسة «حذرة» تحبذ وجودا أمريكيا «عبر الأفق» يكون قادرا على الرد بسرعة على طلبات المساعدة من الحكومات الصديقة، لكن على أن يكون على مسافة كافية لتبديد صورة الارتباط السافر للسعودية والدول الصديقة الأخرى به. هذه المدرسة الثانية تبدو وقد وضعت فى الاعتبار أخطار المواجهة بين القوى العظمى والضرر المحتمل على المصالح الاقتصادية والدبلوماسية الأمريكية على المدى البعيد إذا ما تم اتخاذ مظهر استفزازى، وتستثنى هذه المدرسة من هذا التحفظ طلب إحدى حكومات المنطقة وجوداً أمريكيا بها، فمثل هذا الطلب يجب وضعه فى الاعتبار.

دخل العالم، عبر السنوات العديدة الماضية، عهد اللاأمان بالنسبة للطاقة، ونجم عن ذلك أن الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج الفارسى أخذت أبعاداً جديدة. فمعظم الدول تقيم نموها الاقتصادى وتحسين مستوياتها المعيشية على موارد محدودة ومتناقصة من الوقود المستخرج من باطن الأرض، وتتمركز ٥٨٪ من الاحتياطيات النفطية المؤكدة فى منطقة الخليج التى تعد واحدة من أكثر المناطق حساسية وتفجراً من الناحية السياسية فى العالم.

ومن المعقول افتراض أن الطلب العالمى على الطاقة سيستمر فى الارتفاع رغم التغيرات الكبرى فى الأنماط الاجتماعية. ومثل هذا الطلب ستمليه الزيادات فى عدد السكان والحاجة إلى نمو اقتصادى متواضع على الأقل. ومن المؤشرات الحالية أن الدول المنتجة للنفط فى منطقة الخليج تبدو- رغم التوقعات المبكرة- قريبة من قدراتها القصوى على الإنتاج، وفى نفس الوقت؛ حذر منتجو النفط الخليجيون من أنهم سينظمون معدلات إنتاجهم بعناية أكبر من أجل تجنب مشكلات الثروة الخارجية عن نطاق السيطرة التى أصابت إيران. وهناك دعوات لمراجعة مستويات الإنتاج للحفاظ على التوافق بين الصادرات والعوائد من ناحية والاحتياجات المحلية من ناحية أخرى. ويمكن لهذا أن يفرض تساؤلات حول أمن الإمدادات النفطية لأوربا الغربية واليابان والولايات المتحدة، ناهيك عن الوضع المزعزع للدول النامية غير المنتجة لنفط.

ويبدو فى الوقت الراهن- على الأقل- أن السعودية راغبة فى انتهاج نظرة بعيدة لمصلحتها الذاتية من أجل تثبيت الاستقرار فى النظام الاقتصادى العالمى ونظام الطاقة العالمى. لكن لابد من الاعتراف بأن الدول الصناعية تعتمد على وقود يوجد خارج سيطرتها، على أنه سلاح سياسى مشروع. ورغم التحذيرات المستمرة، فإن الدول الغربية واصلت تأجيل مشروعات الطاقة الكبرى- بما فى ذلك الطاقة النووية أو الفحم أو استكشاف مصادر غير تقليدية للنفط الخام- وأن هذا التأجيل راجع إلى حد كبير إلى مخاوف بيئية أو شكوك حول مستقبل موازين العرض والطلب على الطاقة. كما أن العديد من هذه المشروعات يتطلب وقتا طويلاً.

ومنذ عام ١٩٧٨ أسفرت مشكلات التنمية الاقتصادية والتحديث، والاندماج الوطنى، والشرعية السياسية عن اضطرابات عنيفة فى العديد من الدول القريبة جغرافيا من السعودية: ثورة إسلامية فى إيران، وحكومة من الإيديولوجيين الماركسيين فى جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، وحكومة ذات توجه إسلامى فى باكستان، وحكومة يهيمن عليها السوفيت فى أفغانستان تدعمها قوة الغزو السوفيتى، وصراع بين العراق وإيران.

ويوحى سير الأحداث فى منطقة الخليج منذ عام ١٩٧٨ أن مبدأ نيكسون- الذى كان يعول فى الحقبة الماضية على أطراف إقليمية لحماية المصالح الأمريكية فى الخليج- يستند إلى أسس مزعزعة. فقد جاء سقوط شاه إيران وانهيار المؤسسة العسكرية الإيرانية ليجرد إيران من دورها كشرطى للخليج. وفيما يتعلق بالدول العربية الخليجية، ومن بينها السعودية، فإن الفجوة بين المقومات الدفاعية الموجودة ومستويات القوة القائمة من ناحية، والقدرات العسكرية الفعالة من ناحية أخرى، تظل واسعة للغاية رغم الإنفاق الدفاعى الضخم وعمليات النقل الواسعة للأسلحة إلى هذه الدول. ويظل الاستقرار السياسى داخل دول الخليج ضعيفاً. كما أن تعاظم القوة السوفيتية والألمانية الشرقية والكوبية بالأسلحة والاتصالات والتسهيلات والمستشارين فى جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية وإثيوبيا؛ ظل مصدر قلق لمخططى الدفاع الأمريكيين لسنوات عديدة. وضاعف الغزو السوفيتى لأفغانستان من الإدراك العام بعدم كفاية القوات الأمريكية المتاحة للرد على أية مواجهة محتملة فى منطقة الخليج، كما أظهر الغياب العام لمساندة الحلفاء الغربيين للولايات المتحدة.

كما أن الضعف النسبى لقدرة الولايات المتحدة على وضع قوة أمريكية فى المنطقة جاء مصحوباً بضعف واضح لمخابراتها وافتقار صناع السياسة الأمريكيين إلى تقييم متكامل لديناميات تلك المجتمعات الخليجية التى تجتاز تغيراً سريعاً. وأدى هذا النقص المخابراتى إلى إخفاقات فى التنبؤ، والاستعداد، لتطورات سياسية حدثت فى المنطقة وكان يمكن التأثير فيها بنحو مختلف. فكثيراً ما كانت النظرة إلى المنطقة مبنية على نماذج سياسية واقتصادية مستقاة من الخبرة الغربية، وحال ذلك دون فهم التطورات المحتملة داخل دول المنطقة وفيما بينها. وضاعف من ذلك نقص المعلومات عن النزعات الدينية بها والإعجاب الشعبى بهذه أو تلك من شتى الجماعات المتنافسة على السلطة.

وقد أفرزت التوترات الملازمة لعملية التحديث بعض الجماعات المتعاطفة إيديولوجيا مع

الولايات المتحدة. لكن السياسة الأمريكية- فى حالة السعودية- بدت فى الأعوام الأخيرة مثيرة للشكوك حول قدرة أو استعداد واشنطن لمساعدتها، سياسياً أو عسكرياً، بطريقة شاملة وجديرة بالثقة. فمن وجهة نظر السعوديين كانت الإشارات التى يتلقونها من واشنطن متضاربة ومزعجة ومشوشة أحياناً.

المصالح الأمريكية السعودية

تعتبر الحكومتان أن الحفاظ على العلاقة الأمريكية- السعودية، وتعزيزها، يوفران الأساس لحل القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية وقضايا الطاقة التى تواجه الولايات المتحدة والسعودية. وخضعت هذه العلاقة- منذ عام ١٩٧٨- لتغير هام فى ضوء التطورات الإقليمية وردود الفعل السياسية للدولتين إزاءها.

وفى ظل التسليم بأن السعودية ستستمر مهمة للولايات المتحدة، نشأ عدد من المصالح المشتركة تتجه إلى تعزيز هذه العلاقة:

- صيانة سلامة أراضى المملكة تحت حكم أسرة آل سعود.

- حفظ أمن واستقرار الخليج الفارسى ومنطقة البحر الأحمر.

- منع القوى الخارجية، وبخاصة الاتحاد السوفيتى، من إقامة وجود سياسى وعسكرى مهيمن فى هذه المنطقة.

- إحراز السعودية نظاماً دفاعياً جديراً بالثقة، وقدرة ردع ضد التهديدات المحتملة من الدول الأقليمية.

- المحافظة على العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة والسعودية، وتقويتها، واستمرار حرية الوصول إلى الأسواق الخاصة بكل منهما سواء للتجارة أو الاستثمار.

- نجاح السعودية فى دفع مداولات منظمة الأوبك حول أسعار النفط إلى الاعتدال، والحفاظ على مستويات الإنتاج النفطى السعودى الراهنة من أجل دعم العافية السياسية والاقتصادية للعالم الصناعى.

- التقدم نحو تسوية عربية- إسرائيلية شاملة، بما فى ذلك حل القضية الفلسطينية وقضية القدس الشرقية، من أجل إزالة العقبة الرئيسية أمام العلاقات الأمريكية- العربية، ومن أجل تقليص النشاط الثورى المحتمل فى منطقة الخليج.

لكن توجد هناك خلافات متعلقة بالمصالح الأمريكية والسعودية يمكن أن تؤثر على العلاقة بينهما فى نهاية الأمر. وتشمل هذه الخلافات مايلى:

- رغبة بعض العناصر فى السعودية فى خفض إنتاج النفط إلى مستوى لايتجاوز متطلبات مايلزم لتلبية احتياجات المملكة، على اعتبار أن وجود النفط فى باطن الأرض- بالنسبة لدولة ليس لها سوى مورد واحد للدخل- استثمار طويل الأجل أفضل من بيع النفط بدولارات تتآكل بالتضخم[1].

- الرغبة فى تنويع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية السعودية مع القوى الخارجية، بما فى ذلك الكتلة السوفيتية، فى ضوء التصورات الراهنة القائلة بأن العلاقة الوثيقة للغاية مع الولايات المتحدة عائق من الناحية السياسية والزاوية العسكرية[2].

- الاختلاف على المبادرات الأمريكية تجاه تحقيق معاهدة سلام مصرية- إسرائيلية، فى ظل الخطوط العريضة لاتفاقات كامب ديفيد التى تمت تحت رعاية إدارة كارتر، وماتلا ذلك من مساندة سعودية لفرض العزلة على نظام الرئيس المصرى السادات من جانب أغلبية الدول العربية.

- الخلافات المتعلقة بإقامة، أو استخدام، القوات الأمريكية لتسهيلات على الأراضى السعودية[3].

تساؤلات عن الأمن

ينظر المسئولون السعوديون إلى الولايات المتحدة على أنها عاجزة، أو غير مستعدة، للرد على التحركات السوفيتية فى أفريقيا أو فى الشرق الأوسط، ويستشهدون كدليل على ذلك

---

(١) لكن معضلة الأمن الخارجي والاعتماد على دعم الولايات المتحدة واستقرار البلدان الغربية، تطلبت بدورها أن يحافظ السعوديون على مستوى عالٍ لإنتاج النفط وعوائده. ويجد السعوديون أنهم لايمكنهم الخلاص من هذه المعضلة مالم يكبح الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، الطلب على النفط.

(٢) تحدث مستشار الأمن القومي، بريجنسكي، خلال خطاب له أمام جمعية السياسة الخارجية فى ديسمبر ١٩٧٨ عن «قوس الأزمة» الذى يمتد «على طول شاطئ المحيط الهندى ويضم هياكل سياسية واجتماعية هشة فى منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة لنا يهددها بالتفتت إلى شظايا»، وحذر من أن الفوضى الناجمة عن ذلك يمكن أن تنفخ فيها عناصر «معادية لقيمنا ومتعاطفة مع أعدائنا». والنتيجة الأساسية لذلك- فى رأيه - ليست تحول هذه البلدان إلى دول شيوعية، وإنما أن تكون مرغمة على الابتعاد من صداقتها التقليدية مع الولايات المتحدة والانتقال إلى موقف محايد أو حتى إلى الصداقة مع الاتحاد السوفيتى.

(٣) من وجهة نظر السعودية؛ ليس من الحكمة دعوة قوة خارجية لوضع قوات قتالية فى المملكة لأن ذلك سيكون مستفزا جداً للشعور القومى العربى وسيعرقل رغبة السعودية فى إقامة علاقات سلسة مع الدول العربية الأخرى.

بالرفض الأمريكى لمساندة حلفائها الإقليميين، على النحو الذى ظهر من حظر بيع الأسلحة الأمريكية لتركيا وباكستان، والتخلف عن تقديم مساندة قوية لشاه إيران، وهو الأمر الذى يرون أنه جعل هزيمة الشاه محتومة. هذه التصورات السعودية عن التفوق السوفيتى فى القرن الأفريقى وجنوب شبه الجزيرة العربية وأفغانستان، مقترنة مع زعزعة الاستقرار الإقليمى التى أعقبت الثورة الإيرانية؛ يمكن أن تغرى صناع القرار السعوديين بإعادة توجه سياستهم الخارجية من أجل تأمين أمنهم الداخلى وبقاء آل سعود فى غياب مظاهر تعهد أمريكى جدير بالثقة لحمايتهم.

ومع ذلك؛ فان مسألة الوجود العسكرى الأمريكى المتزايد فى منطقة الخليج أو بالقرب منها، تبقى مسألة حساسة. فالتهديدات التى أطلقها وزير الخارجية الأسبق هنرى كيسنجر ووزير الدفاع جيمس شليزنجر فى منتصف السبعينات بالتدخل فى المنطقة؛ تبدو تهديدات جوفاء. وقد سببت رد فعل عكسى بين الدول الخليجية. فقد رفضت الدول العربية الخليجية، فى ١٩٧٩، اقتراحاً عمانياً بدعوة قوات غربية للمشاركة فى تدابير الأمن لممرات العبور البحرية، ومن بينها مضيق هرمز. ولذلك؛ فإنه من الصعوبة بمكان ترجمة الحاجة إلى شكل للوجود الأمريكى فى المنطقة إلى شروط أساسية للقوة، بسبب الحقائق السياسية والعسكرية للمنطقة.

وإذا كانت إدارة كارتر قد أصدرت أوامرها بإنشاء قوة الانتشار السريع من أجل توفير قدرة فعالة للولايات المتحدة على التدخل عسكرياً فى حالات الطوارئ المختلفة- فى أى مكان فى العالم، فإن الاحتمالات ليست كبيرة فى أن تكون الولايات المتحدة قادرة على إقامة وجود عسكرى أمريكى ذى مغزى فى أى من الدول الخليجية- ربما باستثناء عمان- خلال فترات التوتر العادية، وذلك نظراً لحساسيات هذه الدول المحلية وخوفها من أن تتهم بأنها أدوات للإمبريالية الغربية.

وقد رفض السعوديون، وزعماء الخليج الآخرون، السماح بإقامة وجود عسكرى لأن قوة خارجية فى الخليج. وعلى مايبدو أن القوات البرية والتكتيكية الأمريكية لن تكون موضع ترحيب هناك إلا فى حالة تعرض هذه المنطقة لتهديد كبير، ربما يشمل تورطاً سوفيتياً مباشراً أو غير مباشر.

فإذا ما نشبت أزمة؛ فإن الوجود البحرى الأمريكى المتزايد فى المحيط الهندى سيمكن الولايات المتحدة من أن تنشر قوات جوية وبرمائية محدودة ضد الأعداء الإقليميين، وسيمكنها- خلال مواجهة كبرى تشمل الاتحاد السوفيتى- من أن تقيم رأس جسر لقواتها وأن تحمى المنشآت الحيوية إلى حين وصول قوات برية وتكتيكية أمريكية.

ويثير هذا تساؤلات عن التناوبات بين الأساطيل الأمريكية، والمنهكة الموجودة فى المحيط الأطلنطى والمحيط الهادى، لفترات من الوقت من أجل وجود أكبر فى الخليج الفارسى والمحيط الهندى. وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن العوامل الجغرافية والافتقار إلى البنية الأساسية فى المحيط الهندى ستجعل مهمة المساندة هنا أصعب مما هى عليه فى منطقة المحيط الأطلنطى/ البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الهادى. فأقرب قاعدة- دييجوجارسيا- تقع على بعد أكبر من ٢٠٠٠ . . . ميل بحرى من مضيق هرمز. ويثير التخطيط لمواجهة حالات طوارئ محتملة تساؤلات عن العمليات المعاونة، مثل الرقابة الجوية، والجسر الجوى، والمعاونة اللوجستية- بما فى ذلك عمليات الإصلاح، والصيانة، وإعادة الإمداد والتموين، والاتصالات، والمخابرات.

فهل هناك احتمالات لإقامة ترتيبات أمنية جديدة فى الخليج بعد أن انتهت سياسة «الدعامتين التوأم» التى قام عليها مبدأ نيكسون؟

إن التخطيط لصياغة ترتيبات جديدة يطرح عدداً من المشاكل:

- مشاكل الأمن الخاصة بحماية حقول النفط ومحطات الشحن وممرات عبور النفط.

- تزايد فرص الاتحاد السوفيتى للتأثير فى الأحداث فى منطقة الخليج.

- المشاكل المتعلقة بمنع عمليات التخريب والإرهاب والاستعداد للرد عليها بفاعلية.

- الاضطرابات الإقليمية والداخلية، بما فى ذلك إعاقة إمدادات النفط من خلال عمليات ضاربة تقوم بها حركات دينية أو قومية.

- احتمال توليد التدخل العسكرى الأمريكى لعنف مناهض للنشاطات الأمريكية فى دول المنطقة وإثارة زعزعة الاستقرار الداخلى بها.

- التوترات أو الصراعات الساخرة بين الدول الخليجية المنتجة للنفط.

- المشاكل المتعلقة بالحفاظ على دعم أمنى قوى وواضح لأوربا الغربية واليابان فى مواجهة الخلافات على قضايا الطاقة.

- استخدام تسعير النفط، أو الحظر النفطى، كسلاح سياسى.

- معارضة السعودية أن يحدد دورها على أنها الدعامة المتبقية من سياسة «الدعامتين التوأم» الأمريكية.

- خوف المسئولين السعوديين من احتمال تآكل وضعهم الدبلوماسى والإستراتيجى نتيجة لأحداث خارجة عن سيطرتهم.

- القيود الواضحة على القدرة الأمريكية للتأثير على الأحداث فى الاتجاهات المرغوب فيها.

اســتنتاجات

فى تقييم أهمية السعودية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة فى منطقة الخليج، تبرز استنتاجات خاصة بالعلاقة الأمريكية- السعودية ناجمة عن التطورات التى وقعت عبر السنوات الثلاث الماضية:

(١) قد تتسبب الضغوط المحلية فى السعودية من أجل انتهاج سياسة أكثر تقييداً لإنتاج النفط، فى تعقيد العلاقات الاقتصادية الأمريكية- السعودية خلال المدى المتوسط أو البعيد.

(٢)سيتسبب القلق السعودى إزاء القضية الفلسطينية والقدس العربية فى تعقيد العلاقة الأمريكية- السعودية إذا لم تمارس الولايات المتحدة ضغطاً واضحاً على إسرائيل لحملها على الاعتدال فى موقفها.

(٣) سيزداد توثق العلاقات إذا نظرت الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى بحساسية أكبر إلى الوضع السياسى الدقيق للسعودية فى منطقة الشرق الأوسط.

(٤) ليس هناك ضمان لأن تواصل أسرة آل سعود السيطرة على عملية التحديث بما تنطوى عليه من مخاطر، والسيطرة على الاستقرار السياسى والاقتصادى فى المملكة، رغم أنه لايجب التهوين من شأن قوة نظام آل سعود فى المدى القصير.

(٥) يبدو أن الانقسامات القائمة داخل آل سعود تشير إلى ضرورة تقييم «العلاقة الخاصة» الأمريكية- السعودية كلما حدث تعاقب على الحكم فى القيادة السعودية.

(٦) يهدد التنسيق والتكامل بين الأولويات المتضاربة والمشكلات المستمرة لسياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط، بتعقيد العلاقات الأمريكية- السعودية.

(٧) ينظر السعوديون إلى العلاقة العسكرية مع الولايات المتحدة على أنها محك اختبار أساسى لإمكانية التعويل على الولايات المتحدة والتزامها السياسى حيال المملكة.

المحتويات

صدر عن دار سينا للنشر

(١) اغتيال رئيس
عادل حمودة
(٢) محاكمة فرعون
شوقي خالد
(٣) قنابل ومصاحف
عادل حمودة
(٤) ديوان الاراجوز
فؤاد حداد
(٥) سليمان خاطر
عادل حمودة – خالد يوسف
(٦) سيد قطب
عادل حمودة
(٧) عثمان اللغز والاسطورة
طلعت رميح
(٨) الهجرة إلى العنف
عادل حمودة
(٩) الإسلام السياسي
المستشارمحمد سعيد العشماوي
(١٠) حرب أكتوبر (العبور والثغرة)
ادجار اوبلانس – ترجمة سامي الرزاز
(١١) الربا والفائدة في الإسلام
المستشار محمد سعيد العشماوي
(١٢) اوراق هنري كورييل
والحركة الشيوعية المصرية
دراسة د. رؤوف عباس –
ترجمة عزة رياض
(١٣) ثورة مصر
عبد الله إمام
(١٤) عامر ويرلنتي
عبد الله إمام
(١٥) مواسم العشق
رغـــدة
(١٦) وصف مصر بالعبري
(تفاصيل الاختراق الإسرائيلي للعقل المصري)
د. رفعت سيد أحمد
(١٧) خلف الحجاب
(موقف الجماعات الإسلامية من قضية المرأة)
سناء المصري
(١٨) الاختراق
(قضية شركات توظيف الأموال)
عبد القادر شهيب

(١٩) خطة اغتيال ياسر عرفات
مصطفى بكري
(٢٠) المسحراتي
فؤاد حداد
(٢١) معالم الإسلام
المستشار محمد سعيد العشماوي
(٢٢) الخلافة الإسلامية
المستشارمحمد سعيد العشماوي
(٢٣) الحزب الهاشمي وتأسيس
الدوله الإسلامية
د. سيد القيمني
(٢٤) الجيش والديمقراطية في مصر
د. أحمد عبد الله
(٢٥) الاحتجاج الديني والصراع
الطبقي في مصر
د. رفيق حبيب
(٢٦) الحركات الإسلامية
في مصر وإيران
د. رفعت سيد أحمد
(٢٧) الدين والاقتصاد
د. مراد وهبه
(٢٨) استعمار مصر
تيموثي ميتشل –
ترجمة بشير السباعي – أحمد حسان
(٢٩) البيريسترويكا
ترجمة بشير السباعي
(٣٠) تهويد عقل مصر
عرفة عبده علي
(٣١) الطب الرياضي وأصابات الملاعب
د. عبد العظيم العوادلي
(٣٢) حوارات حول الشريعة
أحمد جودة
(٣٣) الجذور التاريخية للشريعة الإسلامية
خليل عبد الكريم
(٣٤) الحركة الشيوعية المصرية
مصطفى طيبة
(٣٥) الهدف الشرق الأوسط
بوب وود وارد – ترجمة سامي الرزاز
(٣٦) النبي ابراهيم والتاريخ المجهول
د. سيد القيمني
(٣٧) الأرهاب الدولي الأسطورة والواقع
ناعوم شومسكي – ترجمة لبنى صبري

(٣٨) الخروج الغربة وعصر الأنفتاح
د. فتحي عبد الفتاح
(٣٩) حماس حركة المقاومة الإسلامية
في فلسطين
عبد القادر ياسين
(٤٠) المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات
د. برهان غليون
(٤١) ضباط الجيش في السياسة
والمجتمع العربي
اليعازر بعيري – ترجمة بدر الرفاعي
(٤٢) الانتخابات البرلمانية في مصر
د. أحمد عبد الله
(٤٣) نيتشه عدو المسيح
د. يسري إبراهيم
(٤٤) يوميات موسكو
مصطفى الحسيني
(٤٥) الصراع على الكويت
رضـا هـــلال
(٤٦) الجغرافيا السياسية للنفط
تقرير للكونجرس الأمريكي
ترجمة على فهمي
(٤٧) العلاقات السعودية الأمريكية
بنسون لي جريسون – ترجمة سعد هجرس
(٤٨) أمريكا تغزو الخليج
تقرير للكونجرس الأمريكي
ترجمة وجيه راضي
(٤٩) صناعة القهر
د. طلعت عبد الحميد
(٥٠) حـــرب أكـــتوبر
والمفاجأة الاستراتيجية
عبد القادر ياسين
(٥١) يوميات أرباب السيوف والأقلام
كمال النجمي
(٥٢) الطلبة والسياسة
د. أحمد عبد الله
(٥٣) حياة المرأة وصحتها
د. نادية فرح
(٥٤) ملاحظات !
محيي اللباد
(٥٥) العـــربه الذهـــبية
لاتصعد إلى السماء
رواية سلوى بكر

يصـــدر قــريبـــا

(١) المملكة السعودية وظلال القدس

تأليف/ حسن أبو طالب

(٢) الكتاب والقرآن

تأليف/ د. محمد شحرور

(٣) البنك الدولى ومأساة العالم الثالث

تأليف/ زكى العيدى - ترجمة/ أسعد مسلم -

تقديم/ د. رمزى زكى

(٤) الصراع الفكرى والاجتماعى حول عجز الموازنة العامة فى العالم الثالث

تأليف/ د. رمزى زكى

(٥) الأسطورة والتراث

تأليف/ د. سيد القمنى

(٦) التنمية البشرية فى الوطن العربى

تأليف/ د. حامد عمار

(٧) إحصائيات التنمية البشرية فى الوطن العربى

تأليف/ د. حامد عمار

(٨) السياسة الخارجية المصرية

من تأميم القناة حتى كامب ديفيد

تأليف/ عمر عز الرجال

(٩) أصول الشريعة.

تأليف/ المستشار محمد سعيد العشماوى

❑❑❑

سلسلة عرب وإسرائيليون

(١٠) المؤسسة العسكرية الإسرائيلية

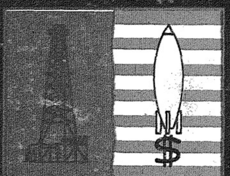
تأليف/ نادية رفعت - عمرو حمودة

(١١) المسرح بين العرب وإسرائيل فى الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣

تأليف/ د. سامح مهران

١٩٩١/٨٤٥٣
I.S.B.N 977 - 5140 - 13 - 7

المطبعـــة العالميـــة
ت : ٣٥٤٩٣١٧



هذا الكتاب .. رؤية أمريكية للعلاقات بين واشنطن والرياض.

ورغم مرور عشر سنوات على ظهور هذه الرؤية فى الولايات المتحدة، حدثت خلالها تغيرات دولية وإقليمية جوهرية، فإنه من الأهمية بمكان إعادة تأملها الآن فى عالمنا العربى، بعد أن جاءت «أرمادا» أمريكية - أطلسية إلى الأرض السعودية وأخذت تصب جحيما من النيران على العراق وشعبه العربى.

هل هناك علاقة بين هذه الرؤية الأمريكية المعروضة على الكونجرس منذ عشر سنوات وما يحدث الآن؟

النظرة السطحية المتسرعة لن تجد علاقة مباشرة. أما النظرة المتفحصة فستجد علاقة أكيدة .. حتى إن كانت غير مباشرة.

علاقة أكيدة .. مرت عبر براميل وأنابيب النفط وصفقات السلاح والدهاليز الدبلوماسية والتركيبات الأمنية. وها هى تعمد بالدم بعد أن عمدها النفط.

وبالدم والنفط معاً .. تدخل منطقتنا بأسرها إلى مرحلة جديدة سيصبح كل شئ فيها موضع التساؤل ليس فقط بالنسبة لمصير العلاقات الأمريكية - السعو أيضا بالنسبة لخريطة المنطقة بأسرها ومستقبل نظمها ومؤسساتها وتحالفاتها.

وإزاء هذه المعضلة المستقبلية .. تصبح إعادة قراءة الماضى مطلوبة .. وضر